جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

التَّحْلِيْلُ النَّحْوُيّ عِنْدَ ابْنِ جِنّي فِي ضَوْءِ النَّظرية التَّحويليّة والقرائن

أطروحة تقدم بها

صالح موجد خلخال الزبيديّ

إلى
مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء، وهي من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها /لغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عادل نذير بيري الحسَّانيّ

١٤٤٢ هـ ٢٠٢١ م

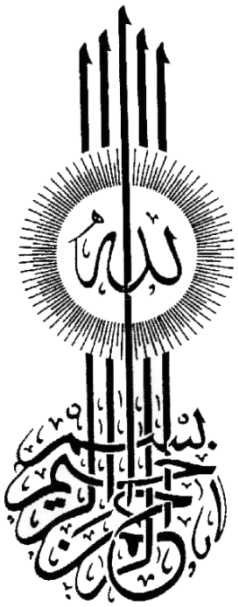

﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾

صدقَ الله العليُّ العظيم

النحل: ١٠٣

الإهداء

إلى والدتي، رحمها الله بفيضِ رحمتِه، وزادها درجاتٍ في رضوانه.

إلى والدي، مصدر فخْري، عرفانًا وحبًا ومودةً.

إلى زوجتي رفيقة الدَّرب.

إلى إخواني وأخواتي.

إلى أبنائي وبناتي.

إلى أصدقائي جميعًا.

أُهدي هذا الجهد.

صالح موجد

شكـرٌ وعـرفان

الشُّكرُ كلّ الشُّكرِ لرئاسةِ جامعةِ كربلاءَ، ولعمادةِ كليةِ التربيةِ للعلومِ الإنسانيةِ متمثلةً بشخصِ عميدِها، الأستاذ الدكتور حسن حبيب الكريطيّ، ولرئاسةِ قسمِ اللغةِ العربيةِ متمثلةً بشخصِ رئيسِ القسم، الأستاذ المساعد الدكتور ليث قابل الوائلي، ولكلِ أساتيذي الأفاضل على حسن رعايتهم، وكريمِ فضلِهم، وجميل احتضانهم ليّ، ولجميع من رافقني في هذه الرحلة العلمية.

مدَّ اللهُ تعالى بأعمار الجميع، ومتَّعهم بموفور الصحةِ والعافية.

ثَبتُ
المحتويات

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكرُ وعرفان	
المُقدّمـة	١ –٥
التَّمهيد: التَّحليلُ النَّحويّ (قراءة في المفهوم والمصطلح).	٦-١٢
الباب الأوَّل: التَّحليل النَّحويّ عند ابن جنّي في ضوء عناصر التَّحويل.	١٣-١١٦
الفصل الأوَّل: التَّحويل في النظرية التّوليدية التّحويلية وملامِحه في الفكر النَّحويّ العربيّ.	١٤-٤١
المبحث الأوَّل: مفهوم التَّحويل وعناصره.	١٦-٢٦
أوّلًا: مفهوم التَّحويل وسياقِه في الدرس الحديث.	١٦-٢٣
ثانيًا: أقسام التَّحويل.	٢٣-٢٤
ثالثًا: عناصر التَّحويل.	٢٤-٢٦
المبحث الثاني: ملامح التَّحويل في الفكر النَّحويّ العربيّ وتجلياتِه.	٢٧-٤١
أوّلًا: ملامح التَّحويل في الفكر النَّحو العربيّ.	٢٨-٣٢
ثانيًا: قوانين التَّحويل المؤثرة في الجملة العربية.	٣٢-٣٦
ثالثًا: منطلقات التَّحويل في الفكر النَّحويّ العربيّ.	٣٦-٤١
١-نظرية الأصل والفرع.	٣٦-٣٩
٢-نظرية العامل.	٣٩-٤١
الفصل الثَّانيّ: التَّحليل النَّحويّ في ضوء التَّحويل بالحذف.	٤٢-٧٣
مدخل.	٤٤-٤٨
المبحث الأوَّل: التَّحويل بالحذف في العناصر الإسنادية.	٤٩-٥٨
أوّلًا: التَّحويل بالحذف في الجملة الاسمية.	٤٩-٥٤
١-التَّحويل بحذف المبتدأ.	٤٩ -٥١
٢-التَّحويل بحذف الخبر.	٥١-٥٣
٣-التَّحويل بحذف خبر (إنَّ) وأخواتها.	٥٣-٥٤

الموضوع	الصفحة
ثانيًا: التَّحويل بالحذف في الجملة الفعلية.	٥٥-٥٨
١-التَّحويل بحذف الفعل.	٥٥-٥٧
٢-التَّحويل بحذف الجملة الفعلية (الفعل والفاعل).	٥٧-٥٨
المبحث الثَّانيّ: التَّحويل بالحذف في العناصر غير الإسنادية.	٥٩-٧٣
مدخل:	٥٩-٦٠
١-التَّحويل بحذف المفعول به.	٦٠-٦٢
٢-التَّحويل بحذف المفعول فيه.	٦٣
٣-التَّحويل بحذف التمييز.	٦٤-٦٥
٤-التَّحويل بحذف المضاف.	٦٥-٦٧
٥-التَّحويل بحذف المضاف إليه.	٦٨-٦٩
٦-التَّحويل بحذف الصفة.	٦٩-٧٢
٧-التَّحويل بحذف المعطوف.	٧٢-٧٣
الفصل الثالث: التَّحليل النَّحويّ في ضوء التَّحويل بعنصريّ إعادة الترتيب (التقديم والتأخير) والزيادة.	٧٤-١٠٢
المبحث الأوَّل: التَّحويل بإعادة الترتيب.	٧٦-٩٢
مدخل:	٧٦-٧٩
أوَّلًا: التَّحويل بإعادة الترتيب في الجملة الاسمية.	٨٠-٨٤
١-التَّحويل بتقديم الخبر على المبتدأ.	٨٠-٨١
٢-التَّحويل بإعادة الترتيب في كان وأخواتها.	٨٢-٨٥
ثانيًا: التَّحويل بإعادة الترتيب في الجملة الفعلية.	٨٥-٩٢
١-التَّحويل بتقديم المفعول به.	٨٥-٨٨
٢-التَّحويل بتقديم الحال.	٨٩-٩١
٣-التَّحويل بتقديم المفعول له.	٩١-٩٢
المبحث الثَّانيّ: التَّحويل بالزيادة.	٩٣-١١٦
مدخل:	٩٣-٩٤
أوَّلًا: عناصر التحويل بالزيادة التي تختص بالدخول على الجملة الاسمية.	٩٥-١٢١
١-التَّحويل بزيادة (إنَّ وأخواتها).	٩٥-٩٦

الموضوع	الصفحة
٢-التَّحويل بزيادة (أفعال المقاربة).	٩٧-٩٨
٣-التَّحويل بزيادة (ظنَّ وأخواتها).	٩٩-١٠١
ثانيًا: عناصر الزيادة التي تختص بالدخول على الجملتين (الاسمية والفعلية).	١٠١-١٠٩
١-التَّحويل بزيادة عناصر النفي.	١٠١-١٠٥
٢-التَّحويل بزيادة عناصر التوكيد.	١٠٦-١٠٩
ثالثًا: التَّحويل بالزيادة في التراكيب الخاصة.	١١٠-١١٦
١-التَّحويل بزيادة التعجب.	١١١-١١٣
٢-التَّحويل بزيادة أفعال المدح والذم.	١١٣-١١٦
الباب الثاني: التَّحليل النحوي عند ابن جنّي في ضوء القرائن المقالية.	١١٧-٢٠٦
مدخل:	١١٨-١٢٠
الفصل الأوَّل: التَّحليل النحويّ في ضوء القرائن اللّفظية.	١٢٠-١٦٦
أوَّلًا: التَّنغيم.	١٢٢-١٢٧
ثانيًا: الصّيغة الصَّرفية.	١٢٨-١٣٦
ثالثًا: العلامة الإعرابية.	١٣٦-١٤٢
رابعًا: الرُّتبة.	١٤٣-١٤٨
خامسًا: المطابقة.	١٤٩-١٥٥
سادسًا: الرّبط.	١٥٦-١٥٩
سابعًا: التضام.	١٦٠-١٦٦
١-التّلازم.	١٦٠-١٦٣
٢-التَّنافي.	١٦٣-١٦٦
الفصل الثَّانيّ: التَّحليل النَّحويّ في ضوء القرائن المعنوية.	١٦٧-٢٠٦
مدخل:	١٦٩-١٧٠
أوَّلًا: قرينة الإسناد.	١٧١-١٧٩
١-الإسناد في الجملة الاسمية.	١٧٢-١٧٥
٢-الإسناد في الجملة الفعلية.	١٧٥-١٧٩
ثانيًا: التَّخصيص.	١٧٩-١٩٤

الموضوع	الصفحة
١- التّعددية.	١٧٩-١٨١
٢- الغائية.	١٨١-١٨٣
٣- المعية.	١٨٣-١٨٥
٤- الظّرفية.	١٨٥-١٨٦
٥- التّوكيد والتّحديد.	١٨٧-١٨٩
٦- الملابسة للهيئات.	١٨٩-١٩٣
٧- الإخراج.	١٩٣-١٩٤
ثالثًا: التّبعية.	١٩٥-٢٠٦
١- النّعت.	١٩٥-١٩٩
٢- العطف.	٢٠٠-٢٠٤
٣- البدل.	٢٠٤-٢٠٦
الخاتمة:	٢٠٧-٢١٠
ثبت المصادر والمراجع:	٢١١-٢٢٩
ملخص الأطروحة باللغة الإنكليزية:	٢٣٠

المُقـــدّمـــة

المُقــدّمـــة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على محمدٍ وآله الطيبين الطاهرين.

أمَّا بعد فلعلَّنا لا نعدو الحقيقة إذا ما قلنا: إنَّ الثقافة العربية والإسلامية اتّخذت من التحليل في جميع العلوم منهجًا معتمدًا ومرتكزًا من مرتكزات عملها، ومن ثمَّ ليس بدعًا أن يعرِف المشتغلون بعلوم العربية التحليل، فيجعلوه ركنًا مكينًا وقطبًا أصيلًا، في أثناء تعاطيهم ورصدهم لعلومها المختلفة، ومن ضمنها علم النّحو، فهو لُبّ تلك العلوم كلّها، وأشرفها؛ لأنَّه لا يتبيّن نقصان الكلام أو رجحانه حتى يُعرض عليه، فهو المقياس الذي لا يُعرف صحيح الكلام من سقيمه إلا بعد إدراك مفاصله ومفرداته.

ولعلَّ من يُراقب صيرورة منظومة النحو العربي يلحظ أنَّه اتسم بالحيوية، وربَّما كان مبعث هذه الحيوية أنَّه علم نشأ في حضن القرآن الكريم ونما تحت جناحه.

فلم يكن مناص– والحالة هذه– من التفكير في تخطّي المجال التنظيري إلى المجال الأرحب، وهو الجانب الإجرائي (التحليليّ)، وهذا ما انتهجه غير واحد من النحويين القدماء، إذ اتّخذوا من القرآن الكريم والشعر القديم، وشعر معاصريهم –أحيانًا– ميدانًا لتحليلاتهم النحوية، إذ كان جوهر هدفهم من ولوج تلك النّصوص إنّما هو تحليل بناء تراكيبها تحليلًا يكشف عن أجزائها، ويوضّح ترابط عناصرها، ومن ثمَّ الوصول عبر هذا التحليل إلى القواعد النحوية التي تحول دون تسلل اللَّحن إلى اللسان العربي، أو اتخاذ تحليل تلك التراكيب وفهم علاقاتها وقيمها دليلًا على صحة قواعدهم التي دوَّنوها.

وكان ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) واحدًا من هؤلاء النحويين الذين أولوا جُلّ علوم العربية عناية فائقة، فهو أحد أئمة اللغة الذين تعهدوها فكرًا وتطبيقًا وأعملوا أذهانهم لتدبرها والغوص في أعماقها؛ لإدراك كنهها مستعينًا في ذلك بوسائل وأدوات تساعده

على إجلاء غوامضها، وحلّ إشكالاتها، وفكّ معتاصها، ومنها علم النّحو، ولا سيَّما في مجال التحليل.

ومن أجل هذا آثرت أن يكون عنوان أطروحتي: **(التحليل النحويّ عند ابن جنّي في ضوء النظرية التحويلية والقرائن)**.

وقد كان منطلقي في هذا، التراث النحويّ لابن جنّي، إذ عمدت إلى تخيّر عدد من النصوص المبثوثة في متون مؤلفاته، محاولًا مناقشتها مناقشة تحليلية في ضوء فهم عصريّ لا يخلو من حُلَّة قشيبة، وضممت إلى هذا الفهم ما يلائمه من معطيات الدرس اللغوي الحديث، ولا سيَّما نظرية النحو التوليدي التحويلي لتشومسكي، ونظرية القرائن لتمام حسَّان.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع والمادة العلمية بناء الأطروحة على بابين رئيسين تضمّنا خمسة فصول، يسبقها مُقدمة وتمهيد وتقفوها خاتمة تضمّنت أبرز نتائج البحث.

وقد عقدت التمهيد لبيان المعنى اللغوي والاصطلاحيّ لـ(التحليل النحوي)، إذ وسمته بـ(التحليل النحوي قراءة في المصطلح والمفهوم).

أمَّا الباب الأوَّل فقد قسَّمته على ثلاثة فصول ثنائية المباحث، وقد حمل عنوان: **(التحليل النحوي عند ابن جنّي في ضوء عناصر التحويل)**. إذ راقبت في الفصل الأوَّل مفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية، وملامحه في الفكر النحويّ العربيّ. ففي المبحث الأوَّل تناولت مفهوم التحويل وعناصره، في حين خصصت المبحث الثَّاني بدراسة ملامح التحويل في الفكر النحويّ العربيّ وتجلياته. وعقدت الفصل الثَّاني لدراسة التحليل النحوي في ضوء التحويل بالحذف، تناولت في المبحث الأوَّل منه التحويل بالحذف في العناصر الإسنادية، في حين عقدت المبحث الثاني لبيان التحويل بالحذف في العناصر غير الإسنادية.

أمَّا الفصل الثالث فقد جاء بعنوان: (التحليل النحويّ في ضوء عنصري إعادة الترتيب (التقديم والتأخير) والزيادة). خصصت المبحث الأوَّل منه للتحويل بإعادة الترتيب، في حين عرضت في المبحث الثاني عنصرًا آخر من عناصر التحويل، وهو التحويل بالزيادة.

أمَّا الباب الثَّاني فقد جاء تحت عنوان: (**التحليل النحوي عند ابن جنّي في ضوء القرائن المقالية**). وقد انقسم على فصلين اثنين.

إذ تتبعت في الفصل الأوَّل أثر القرائن اللفظية التي اتّكأ عليها ابن جنّي في تعيين الوظيفة النحويّة أو التراكيب المُحلَّلة، فوجدت أنَّ أبرز هذه القرائن هي: التنغيم، والصيغة الصرفية، والعلامة الإعرابية، والرتبة، والمطابقة، والربط، والتضام.

في حين عقدت الفصل الثَّاني لبيان أثر القرائن المعنوية التي عوَّل عليها ابن جنّي في بيان الوظيفة النحوية للألفاظ المُحلَّلة.

وهذه القرائن هي: قرينة الإسناد، وقرينة التخصيص، وما ينضوي تحتها من قرائن التعدية والغائية والظرفية، والملابسة للهيئات، والإخراج. وختمت هذا الفصل برصد قرينة التبعيّة، إذ اشتملت على النعت والعطف والبدل.

ومن مسلمَّات البحث الأكاديمي أن يعتمد منهجًا علميًا يُناسب طبيعته ويستجيب لمتطلباته، ويُحقق من ثمَّ أهدافه المرجوّة وغاياته المأمولة.

وكان منهجي في عرض المادة العلمية المنهج الوصفي التحليليّ.

وقد أملت طبيعة الموضوع استعمال مصادر متنوعة، منها القديمة، ومنها الحديثة، فمن المصادر القديمة آثار ابن جنّي التي كانت عماد الدراسة ومادتها، (وكتاب سيبويه) و(شرح المُفصَّل) لابن يعيش و(همع الهوامع) للسيوطيّ، وكتب إعراب القرآن وتفسيره وغيرها مما تكفّلت قائمة المصادر بذكره.

أمَّا الحديثة، فمنها (اللغة العربية معناها ومبناها) د. تمام حسّان، و(من الأنماط التحويلية للنحو العربي)، و(بناء الجملة العربية) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، و(النحو العربي والدرس الحديث) للدكتور عبده الراجحيّ وغيرها.

وفي هذا المقام لابُدَّ لي من أن أُسجل شكري الجزيل لأُستاذي الفاضل وشيخي الجليل الدكتور عادل نذير بيري الحسّاني على ما حفني به من رعاية، وعلى ما أبداه من ملاحظ علمية قيّمة كان لها صداها في كل مفاصل الدراسة، فكان خير السند ونعم الناصح، وإنيّ لأرجو من الله أن أكون عند حسن ظنِّه. والشكر موصول إلى أخي الدكتور سلام موجد الزبيدي لِما أبداه من توجيهات أفادتني وأعانت البحث، فاللهَ أسأل أن يمتعه بالصحة والعافية. وأشكر الدكتور محمد صلال الخزرجي الذي طوّقَ عنقي بجميل فضله، إذ أجهد نفسه في طباعة الأطروحة مراقبًا مفردات الدراسة مراقبةً دقيقة لتخرج على أتمِّ وجه وأحسنه، فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعل جهده في ميزان أعماله.

وفي نهاية المطاف أقول: إنَّي لا أزعم أنَّ البحث مستوسق المفردات، ومنتظمها، وأنَّه لا يكتنفه الشطط أو الزلل في هذا الموطن أو ذاك، بل أقول: إنّي لما أزل أبذل غاية المجهود في تدبّر مفاصل العربية ودقائقها، وأوطِّن نفسي على تبصّر مقاصدها، ومراميها، وتحسّس مواطن الجمال فيها.

وآخر دعوانا أنِ الحمد للهِ ربِّ العالمين وصلى الله على محمدٍ وآله الطيبين الطاهرين.

التّمهيد

التَّمهيد

التَّحليل النَّحويّ، قراءة في المفهوم والمصطلح.

تشتمل اللَّغة على جوانب بالغة التعقيد تتطلب أكثر من وسيلة لفكِّ شفراتها وتحليل محتوياتها وكشف مقاصدها(١).

وممَّا لا مراء فيه أنَّ الوظيفة البيانية للّغة إنَّما تتجلى عبر ائتلاف الألفاظ ورصفها بعضها مع بعض، لا عبر تحديد معنى الكلمة وهي مفردة؛ لأنَّ الكلمة المفردة – لا تكشف إلَّا عن معنى جزئي لا يؤدي في أغلب الأحيان إلى وظيفة التواصل في اللغة. والمعنى التركيبي هذا إنَّما يتحصّل عبر " اجتماع الألفاظ المفردة التي لكلٍّ منها معنى جزئي ومن المعنى المركّب تحصل تلك الفائدة التي يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها ويستطيع السامع أن يكتفي بها"(٢).

يقول ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) في هذا السياق: لأنَّ "الكلام إنَّما وضع للفائدة، والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة وإنَّما تُجنى من الجمل ومدارج القول"(٣).

وقد شاع مصطلح حديث، يُسمّى: (التّحليل النحويّ) ابتدعه علماء اللغة المحدثون، ولم يعرفه القدماء بوصفه مصطلحًا لكنَّهم تعاملوا بمعطياته.

يُعنى هذا المصطلح بدراسة عناصر النظام التركيبي، " وذلك بتحديدها وتفسيرها ومعرفة معانيها، وخصائصها وكيفية انتظامها وعلاقة بعضها ببعض، وما يتصل بها من قضايا أخرى تتضافر مجتمعة في تشكيل النظام التركيبي"(٤).

---

(١) يُنظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة:١٢، وبناء الجملة العربية:١٩.

(٢) النحو الوافي:١/١٤.

(٣) الخصائص:٢/٣٥٠-٣٥١.

(٤) التحليل النحوي (تعريفه وطبيعته)، (بحث):٣٤٢.

ولبيان هذا المصطلح وتوضيحه، نعرض كلمة (تحليل) – التي تضافرت مع كلمة نحو ليشكلا مصطلح (التحليل النحوي)– على المعجمات لنتلمس المفهوم اللغوي لها.

جاء في العين: " تقول: حللتُ العقدة أحُلّها حلًّا إذا فتحتها فانحلّت"(١).

وجاء في مقاييس اللغة: " الحاء واللام له فروع كثيرة ومسائل وأصلها كلّها عندي: فتح الشيء لا يشذّ عنه شيء، يُقال: حللتُ العقدة أحُلّها حلًّا"(٢).

وهذه الكلمة – عند الراغب الأصفهاني– تدلُّ على معنيين، هما: حلّ العقدة والنزول، جاء في المفردات: " أصل الحلّ: حلّ العقدة، ومنه قوله تعالى: :﴿**وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي**﴾[طه: ٢٧]، وحللتُ نزلتُ من حَلَّ الأحمال عند النزول ثمَّ جُرِّد استعماله للنزول، فقيل: حلَّ حُلُولًا"(٣).

وقال ابن منظور:" وحلَّ العقدة يحلُّها حلًّا: فتحها ونقضها فانحلّتْ. والحلُّ حلُّ العقدة"(٤).

ومن معطيات ما سيقَ من نصوص يتّضح بجلاء أنَّ الدلالة المركزية لكلمة (التحليل) إنَّما هي حلُّ العقدة(٥).

ولعلَّ ما قدَّره الزبيديّ في تاج العروس يَزيد هذا الاستنتاج قوةً، إذ ذكر أنَّ المراد من دلالة مفردة (حلل) هو ما استُعير من "حُلُول العُقدة: حَلَّت المرأة حِلًّا وحُلُولًا، إذا خرجت من عِدَّتها"(٦).

---

(١) العين: ٢٧/٣ (حلل).

(٢) معجم مقاييس اللغة:٢٠/٢ (حلل)

(٣) المفردات في غريب القرآن:٢٥١/١.

(٤) لسان العرب:١٦٩/١١ (حلل).

(٥) يُنظر: التحليل النحوي عند العُكبري: (أطروحة دكتوراه):٧.

(٦) تاج العروس: ٣٢٧/٢٨ (حلل).

ولهذه اللفظة دلالات أخرى ذكرها اللغويون القدماء ومنها ما نجده للدلالة الفقهية للفظة، إذ استُعملت في معنى إباحة الأمر وجعله حَلَالًا، جاء في أساس البلاغة " وأحلَّهُ الله وحلَّلهُ. ضدّ حرّمه واستحلّ الحرام"(١).

وقد توسّعت دلالة هذه الكلمة في المعجمات الحديثة، إذ صار الحلُّ وسيلة لفكِّ معطيات التركيب، وإظهار وحداته الجزئية البسيطة وإرجاع المركب إلى عناصره المكوِّنة له، وهذا ماثل في استعمال هذه اللفظة في العلوم الطبيعية والمخبرية، مثل تحليل الدمّ والبول، وغايتها ردُّ العيّنات إلى مكوناتها أو عناصرها(٢).

جاء في مفاتيح العلوم: " التحليل أن تجعل المنعقدات مثل الماء"(٣).

وقد استُعمل هذا المصطلح للدلالة المنطقية، وهو عندهم " دراسة الصور الأولية للإدراك الذهنيّ"(٤).

وفي هذا الإطار استُعمل المصطلح بحسب الدلالة في علم النفس، فقد عُني بـ"تحليل القدرات والمستويات والمهارات وأصبح له في علاج الأمراض النفسية طرائق ومدارس مختلفة"(٥).

ومن هنا فإنَّ دلالة لفظة التحليل أصبحت تُعنى بـ" تقديم التفسير والشرح يتخصص تبعًا لما يُضاف إليه كتحليل الدمّ... أو التحليل الاجتماعي، ولكلِّ خصائصه وآلياته، إلَّا أنَّها تتفق والدلالة المركزية التي تعني العودة بشيء مركّب إلى أجزاء بسيطة"(٦).

---

(١) أساس البلاغة:١/٢١٠، ويُنظر: تاج اللغة وصحاح العربية:٤/١٦٧٣.
(٢) يُنظر: المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام (معجم الكيمياء): ٢٢.
(٣) مفاتيح العلوم:٢٨٣.
(٤) التحليل النحويّ، أصوله وأدلته:١٣.
(٥) المرجع نفسه.
(٦) التحليل النحويّ عند المرزوقي في ديوان الحماسة لأبي تمّام: (أطروحة دكتوراه):١٩.

ممّا تقدّم يتضح أنَّ التحليل في مختلف المجالات إنَّما هو " منهج عام يُراد به تقسيم الكل إلى أجزائه وردُّ الشيء إلى عناصره"[١].

أمَّا التحليل النحوي في الاصطلاح "فلم يرد استعماله عند اللغويين القدماء بالمعنى الذي ورد عند المحدثين، إذ كانوا يستعملون مصطلح الإعراب تعبيرًا عن الغاية نفسها"[٢]. لكنَّ حداثة هذا المصطلح لا تمنع من أن تكون له جذور تعود إلى مرحلة تأسيس النحو العربي، إذ إنَّه صنو النحو ولا يمكن التفريق بينهما، أو فصل عُراهما.

إذ لم يخلُ كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) من مباحث اهتمت بالجانب التحليلي، ففي الباب الأوَّل الذي يحمل عنوان: (باب علم ما الكلم في العربية)، تحدّث سيبويه عن أقسام الكلمة، إذ قال: " فالكلم اسمٌ وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٣].

يقول الدكتور محمد كاظم البكّاء: " وقد سلك سيبويه في دراسة أساليب الكلام طريقة التحليل والتركيب معًا لأنَّه استطاع أن يكشف لنا عن الوحدات والعلاقات الأساسية، أي: أنواع الكلم والمعاني النحوية كما استطاع أن يكشف عن النظام النحوي للّغة، ولا يتم ذلك إلَّا بطريقة البحث التي تتّسم بالتحليل والتركيب"[٤].

وقد زاول ابن جنّي التحليل النحوي وأولاه عناية خاصة، من دون أنْ يذكر المصطلح. ولعلَّ أهم المباحث التحليلية –عنده– ما جاء في باب (شجاعة العربية)، الذي راقب فيه الحذف بأنواعه، حذف الجملة والاسم والفعل والحرف[٥]، وكان للتقديم والتأخير فصلٌ خاصٌّ في هذا الباب، إذ ساق فيه الشواهد القرآنية والشعرية فضلًا

---

(١) التحليل النحوي أصوله وأدلته:١٢.

(٢) التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاريّ:٢١.

(٣) الكتاب:١٢/١.

(٤) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ:٢٢.

(٥) يُنظر: الخصائص: ٣٨٤/٢-٤٠٥.

عن الأمثلة المصنوعة، وتحدَّث عن الفروق والفصول التي تقع بين أجزاء الجملة وعناصرها(١).

أمَّا الدارسون المحدثون فقد شاع بين أوساطهم مصطلح (التحليل النحوي)، إذ أرادوا به دراسة النظام التركيبي للّغة، دراسة تكشف عن الأجزاء المكوّنة للتركيب وتوضّح عناصره وترابطها، وتُفصح عن علائق هذا البناء ووسائل الربط بينها والعلاقات اللغوية الخاصة بكلّ وسيلة من هذه الوسائل(٢).

ولعلَّ كتاب (النحو الوظيفي) لعبد العليم إبراهيم من أقدم المراجع التي تناولت هذا المصطلح إذ عمد مؤلفه إلى تحليل إعرابي للنصوص والأمثلة(٣).

وهذا المصطلح ورد في أكثر من موطن من كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) لتمام حسَّان(٤).

وثمّة خلاف بين الدارسين المحدثين في ماهية المفهوم الذي يُعبّر عنه هذا المصطلح، إذ ذهب بعضهم إلى أنَّ ما يُراد به التحليل الإعرابي فحسب، ومنهم من أراد به النحو بمعناه الواسع الذي يشمل التحليل الإعرابي والصرفي(٥).

وقد عرَّف الدكتور مهدي المخزوميّ الإعراب تعريفًا ينطبق على التحليل النحويّ، فالإعراب عنده هو: " بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أو من قيمة نحوية ككونها مسندًا إليه أو مضافًا إليه أو فاعلًا أو مفعولًا أو حالًا أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل"(٦).

---

(١) يُنظر: الخصائص:٢/٤١٣ وما بعدها.

(٢) يُنظر: بناء الجملة العربية: ١٩.

(٣) يُنظر: النحو الوظيفي:٤١٨-٤١٩.

(٤) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢، ١٦، ١٧، ١٨٩.

(٥) يُنظر: التطبيق النحوي:١٣، والتحليل اللغويّ في ضوء علم الدلالة:١٤-١٥.

(٦) في النحو العربي نقد وتوجيه:٦٧.

التَّمهيد.....التَّحليل النَّحويّ، قراءة في المفهوم والمصطلح.

وفي نهاية المطاف يمكن للبحث أن يطمئن لتعريف الدكتور فخر الدين قباوة لمصطلح (التحليل النحويّ)، إذ عرَّفه بأنَّه: " تمييز العناصر اللفظية للعبارة وتحديد وظائفها التركيبية ومعانيها النحوية وعلاقاتها الإعرابية، وذكر الأدلة على ذلك بالنسق والنمط والصوت لفظًا أو تقديرًا أو محلًا"(١).

(١) مشكلة العامل النحوي، ونظرية الاقتضاء:٥٢، ويُنظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته:١٢.

الباب الأوّل

التّحليل النّحويِّ عند ابن جنّيّ في ضوء عناصر التَّحويل

الفصل الأوّل

التّحويلُ في النّظريَّةِ التّوليديَّةِ التّحويليَّةِ ومَلامحُهُ في الفكرِ النّحويِّ العربيِّ

المبحث الأوَّل: مفهوم التَّحويل وعناصره.

أوّلًا: مفهوم التَّحويل وسياقه في الدرس الحديث.

ثانيًا: أنواع التَّحويل.

ثالثًا: عناصر التَّحويل.

المبحث الثانيّ: ملامح التحويل في الفكر النحوي العربي ومظاهره.

المبحث الأوَّل: مفهوم التحويل وعناصره.

قدّمت الدراسات اللسانية عبر تاريخها الطويل نظريات متعددة، ومناهج متنوعة، كان لكلٍّ واحدٍ منها اهتماماته وأسسه ومفاهيمه المختلفة التي ينطلق منها في بناء تصوراته فيما يتعلق باللغة، مع اختلاف هذه النظريات والمناهج، وتباين درجة الاهتمام بجوانب اللغة المختلفة، وقد سعت هذه النظريات إلى أن تُقيم دراسة على أسس علمية موضوعية رصينة لا مكان فيها للذائقة أو الانطباعات الشخصية، إذ كان هدف هذه النظريات السمو بدراسة اللغة إلى مصاف الدراسات العلمية المحضة، أو الدنو منها قدر الإمكان ما استطاعت إلى ذلك سبيلا(١).

وهذا هو الأساس الذي بُنيت عليه النظريات اللسانية وإنِ اختلفت مناهجها، وتنوعت أساليبها في دراسة اللغة وتحليلها.

ومن هذه النظريات نظرية النحو التوليدي التحويلي لتشومسكي.

أوّلًا: مفهوم التحويل وسياقه في الدرس الحديث:

يقتضي المقام أن نُعرّف بهذا النموذج التحويلي الذي نعتمده أساسًا للتحليل، ومن ثمَّ الوصول إلى القواعد التحويلية التي تتضمنها مؤلفات ابن جنّي.

فالتحويل في نظرية النحو التوليدي التحويلي " مصطلح أساسي تُنسب إليه مع قرينه (التوليد) هذه النظرية"(٢).

والمقصود بالنظرية (التوليدية التحويلية): مجموعة النظريات اللسانية التي وضعها وطوّرها اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي وأتباعه أواخر الخمسينيات، إذ عُدَّ هذا المنهج "من أبرز مناهج البحث اللّغوي الحديث وبخاصّة في مجال دراسة الجمل النحويّة، فالنّحو

(١) يُنظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللسانية (أطروحة): ٣.

(٢) من الأنماط التحويلية في النحو العربي:١٢.

من وجهة نظر هذا المنهج هو قمّة الدراسات اللغوية، ويُعدّ الوصول إلى وصف دقيق للجملة، وهو الهدف الذي يصبو إليه علماء اللّغة"(١).

قامت هذه النظرية على فكرة جوهرية، قوامها " سمة الإنتاجية في اللغة التي بمقتضاها يستطيع المتكلّم أن يؤلف ويفهم جُملًا جديدة غير متناهية لم يُسبق له أن سمعها من قبل"(٢)، إذ تخطّى هدف البنيويّة الذي قصر اهتمامه على وصف اللغة؛ وذلك بتفسير البنية اللغوية وتحليلها وتحويلها من حالة إلى حالة أخرى، ومن ثمَّ جعل من متكلم اللغة موضوعًا لدراسة الألسنية، فهو الذي يمتلك القدرة على إنتاج عدد غير محدود من الجمل(٣).

وقد استوحى تشومسكي فكرته من العقلانيين الذين عدّوا العقل الإنساني وسيلة المعرفة، مخالفًا الوصفيين الذين ينتمون إلى التجريبيين ممّن يرون أنَّ الوصول إلى المعرفة إنَّما يتمّ عن طريق التجربة(٤).

ومن ثمَّ ندرك أنَّ تشومسكي " أعاد اللغة إلى الفلسفة متأثرًا بالمنهج الديكارتي...ولعلّ هذا المنهج دفع تشومسكي إلى القول بالجانب الخلَّاق في اللغة، وإلى ربط اللغة بالعقل على منهج توليدي خاص"(٥).

لذلك " كانت آراء تشومسكي عن طبيعة اللغة عميقة للغاية، ومناقضة تمامًا للسطحية"(٦).

ومن ثمَّ أدخل تشومسكي مفاهيم لغوية جديدة، منها: قدرة متكلم اللغة على الاستعمال غير المحدود لوسائل محدودة، والقدرة العقلية التي تكمن وراء الكلام(٧).

وقد سمّى تشومسكي هذه القدرة بـ(المعرفة اللغوية) التي لها علاقة بالقواعد الصرفية والنحوية – بحسب تشومسكي– إذ تقوم بربط المفردات بعضها ببعض في الجملة، وعلى

---

(١) القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي: ٧١.

(٢) مدخل إلى اللسانيات: ٨٣.

(٣) يُنظر: الألسنية التوليدية التحويلية (النظرية الألسنية):١٢.

(٤) يُنظر: النحو العربي والدرس الحديث:١١٨.

(٥) دراسات في اللسانيات: ١٧٢.

(٦) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة:٩٢.

(٧) يُنظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدّور:٣١٥.

ابن اللغة – فضلًا عن تلك القدرة– أن يُلِّم بمجموعة أخرى من القواعد أطلق عليها القواعد التحويلية(١).

وقد مثّلت سنة ١٩٥٧ نقطة التحوّل الأولى لتشومسكي، إذ صدر كتابه (البُنى النحوية)، لكنّ بعض اللسانيين مثل (جون لاينز) يرى أنّ أعمال تشومسكي العامة في النظرية التي رصدها في هذا الكتاب تشبه آراء الآخرين في مدرسة بلومفيلد، إذ لم يُشر في هذا الكتاب إلى المذهب العقلاني الذي شكّل السّمة المميزة لكتابات تشومسكي اللاحقة(٢).

بيد أنَّه سنة ١٩٦٥ شهد صدور كتابه (جوانب من نظرية النحو)، الذي عُدَّ علامة فارقة بين تشومسكي والبنيويين ولا سيّما السلوكيون منهم، إذ ضمّ هذا الكتاب "نظريات عن طبيعة اللغة ومنهج دراستها وطريقة اكتساب الطفل لها، مازالت حتى يومنا هذا مدار الدراسة والبحث والجدل والتجريب لدى معظم علماء اللغة في العالم العربي بوجه خاص وفي العالم بأسره بوجه عام"(٣).

فاللغة عند التحويليين تتكون من شقين " الأوَّل هو المظهر الخارجي لها، أي الكلام المنطوق به فعلًا، وهو محل دراسة الوصفيين من اللغويين الذين تأثروا بالمدرسة السلوكية في علم النفس، في حين أنَّ التحويليين عدّوه مظهرًا خارجيًا ذا أثر صوتي يعتمد على الأداء، ويجب أن يُردّ إلى التركيب الباطني، وهو الشق الثاني عندهم ويتمثّل في المقدرة، أو الكفاية الكامنة في الإنسان التي تجعله يستوعب القواعد أو الأسس التي ينبني عليها الكلام"(٤).

فالمنهج الوصفي –بحسب تشومسكي– " يقتصر اهتمامه على السطح اللغوي، فكأنّ الحدث اللغوي أمر آليّ لا يرتبط بما في نفس الإنسان من عوالم عقلية وشعورية تؤثر في الحدث اللغويّ وتشكّلهُ بهذا الشكل أو ذاك"(٥).

---

(١) يُنظر: أضواء على الدراسات اللسانية المعاصرة:٩٣.

(٢) يُنظر: مناهج علم اللغة من هرمان حتى تشومسكي:٢٦٥.

(٣) أضواء على الدراسات اللسانية المعاصرة:٩٢.

(٤) في علم اللغة التقابلي:٤٠، ويُنظر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية:٣٢–٣٣.

(٥) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: ١٨٩.

وهذا إنَّما يعني أنَّ تشومسكي أقام منهجه على أساس عقلي، وحاول أن يُفسّر الظواهر اللغوية تفسيرًا عقليًا.

ومن ثمّ قسّم الكلام الإنساني على قسمين: " الأوَّل: ما ينطق به الإنسان فعلًا، وقد سماه (البنية السطحية للكلام)، والآخر هو ما يجري في أعماق الإنسان ساعة التكلم، فيدفعه على تفضيل هذه الصيغة، أو ذاك التركيب، وسمّاه (البنية العميقة للكلام)" (١).

ومن هنا جاء فهم تشومسكي للغة على أنَّها كفايتان:

الأولى: تفسيرية، **والثانية:** أدائية، ومن ثمَّ فإنَّ اللغة بمقتضى هذا الفهم فردية وليست جماعية، ولكن هذا لا يعني أنَّ الجماعة لا تساعد على تكوين اللغة، فعبر الجماعة يتوافر للتجربة اللغوية المناخ الملائم لها(٢).

" ولا بُدَّ لمن يتبع هذا المنهج في دراسة النحو من أن يعتمد على الحدس أو التّصور أو الفروض العقلية"(٣).

وعلى الرغم من النقد الشديد الذي وجهه تشومسكي إلى المنهج الوصفي الشكلي الذي استبعد عنصر (المعنى) في دراسة التراكيب النحوية متأثرًا بالاتجاه السلوكي لعلم النفس "غير أنَّ (تشومسكي) لم يهمل في نظريته النحوية المفاهيم الأساسية التي قام عليها المنهج الوصفي الشكليّ ومنها: طريقة التحليل إلى المؤلفات المباشرة، وقواعد الاستبدال والتوزيع... واقترح في نظريته إضافة القواعد التحويلية من تقديم وتأخير وزيادة وحذف إلى الوصف البنيويّ"(٤).

---

(١) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: ١٨٩.

(٢) يُنظر: المسألة اللغوية بين ابن جنّي وتشومسكي (رسالة ماجستير):٢٠.

(٣) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: ١٩٠.

(٤) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: ٢٧٨-٢٧٩.

ففي هذه النظرية ارتبطت القواعد التحويلية بالبنية العميقة للجمل، إذ تكون العلاقات المعنوية واضحة في البنية العميقة، فهي التي " تُعبِّر عن المحتوى الدلالي للجملة صحيحة الصياغة"(١).

أمَّا البنية السطحية، فقد عبّرت عن الجمل التي تعتريها التغييرات البنيوية، بوساطة قواعد التحويل، ومن ثمَّ فإنَّ القواعد التحويلية تقوم بمهمة الربط بين البنية العميقة والبنية السطحية. والبنية العميقة " هي التي تحدد الوظائف النحويّة وترتيب عناصر الجملة"(٢).

مما سبق يتضح أنَّ البنية العميقة تمثل الأساس الذهني المجرد لمعنى مُعيّن، قابع في الذهن، ويرتبط بتركيب جملي أصولي، ويمكن التمثيل لها بالمثال الآتي:

- يشرح المعلمُ الدرسَ بطبشورة يكتب بها على السبورة.

نلحظ أنَّ هذه الجملة تتكون من ثلاث جمل أصولية (نواة) تُجسّد كلّ واحدة منها معنىً عقليًا في ذهن المتكلم، وهذه الجُمل هي:

- يشرحُ المعلمُ الدرسَ.
- يكتبُ المعلمُ بالطبشورةِ.
- يكتبُ المعلمُ على السبورةِ.

ومن ثمَّ فإنَّ الجمل المذكورة آنفًا تُمثّل علاقة بين نقاط رئيسة (المعلم، الدرس، السبورة، الطبشورة).

وهذه هي البنية العميقة، التي تتجسد بكلمات متتابعة منطوقة تظهر على السطح (البنية السطحية) وتتألف من الجمل النواة الثلاث لتكوّن جملة تحويلية على النحو الآتي: **يشرح المعلم الدرس بطبشورة يكتب بها على السبورة**(٣).

---

(١) جوانب من نظرية تشومسكي: ١٧٦.

(٢) الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة): ١٦٤.

(٣) يُنظر: في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق): ٥٨-٥٩.

وقد تُوَلِّد القواعد التحويلية جملًا لا تنطبق عليها شروط الجمل الصحيحة من حيث القواعد، نحو: **المُجرمُ القاضيَ عاقبَ**، فالجملة في لغة ما تكون أصولية " إذا كانت مركبة على نحوٍ جيد، وهي غير أصولية إذا انحرفت عن المبادئ، التي تحدّد الأصولية في هذه اللغة، أي: القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلم والتي يطبقها متكلم اللغة بصورة لا شعورية"(١).

ومن ثمّ فإنَّه بمقتضى هذه القواعد " يمكن بيان الجمل الصحيحة من الجمل الخاطئة، فبمجموعة القواعد النحويّة في لغة ما، تكون هناك القدرة على فرز الجمل الصحيحة بوضوح تام ورفض الجمل الخاطئة"(٢).

وقد تنبّه تشومسكي على إمكانية " أن تتشابه جملتان تشابهًا تامًا من حيث المظهر، أو التركيب الخارجي، في حين تختلفان جذريًا في المعنى، كما في الجملتين الآتيتين:

- **صراخ المُجرمِ لم يؤثر في الناسِ**
- **عِقابُ المُجرمِ لم يؤثر في الناسِ**"(٣)

فيُلحظ أنَّ "الجملتين متشابهتان من حيث الشكل الخارجي؛ لكون الإعراب الذي تخضع له وحداتها النحوية واحدًا، ومع ذلك فإنَّهما مختلفتان من حيث المعنى، فإذا ما نظرنا إلى معنى الجملة الأولى فهمنا أنَّ المجرم هو الذي صرخ، أي: هو الفاعل الحقيقي لفعل الصراخ. أمَّا الجملة الثانية فإنَّ المجرم هو المفعول به الحقيقي لفعل العقاب؛ لأنَّ العقاب نزل به"(٤).

ويمكن لمتكلم اللغة أو السامع – على وفق تصور تشومسكي– أن يحكم على الجملة بالأصولية أو عدمها مستندًا بذلك إلى مقدرته (كفايته) القابعة في ذهنه(٥).

---

(١) الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة):١٠٨.

(٢) العُمُد كتاب في التصريف:٦٧.

(٣) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة:٩٥.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) يُنظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية):٣٢.

ويشير تشومسكي إلى أنَّه ثمَّة درجات متباينة في الجمل غير الأصولية، ترتبط بمقدار انحراف الجملة عن قواعد اللغة، إذ يقول: " إنَّ الجملة التي يقبلها المتكلم أكثر ممَّا يقبل غيرها، هي الجملة التي يُحتمل ورودها أكثر من غيرها، وبسهولة أكثر، والتي هي أقل خشونة من غيرها، وبمعنى آخر التي هي طبيعية أكثر من غيرها، ويتجنب المتكلم استعمال الجمل التي لا يقبلها ويستبدلها في كلام بجمل معادلة قدر الإمكان"(١).

فتشومسكي يعني بهذه المقولة " أنَّ ثمَّة موجّهًا لهذه الجمل، يجعلها مقبولة، هذا الموجه هو الحدس وهو الذي يعطي أبناء اللغة القدرة على الحكم على جمل معينة بأنَّها واضحة ومقبولة أو أنَّها غامضة"(٢).

وقد عالج تشومسكي الكيفية التي يتحوّل فيها المعنى من العمق إلى السطح في كتابه (البُنى النحوية) (٣).

من خلال الرسم التوضيحي الآتي:

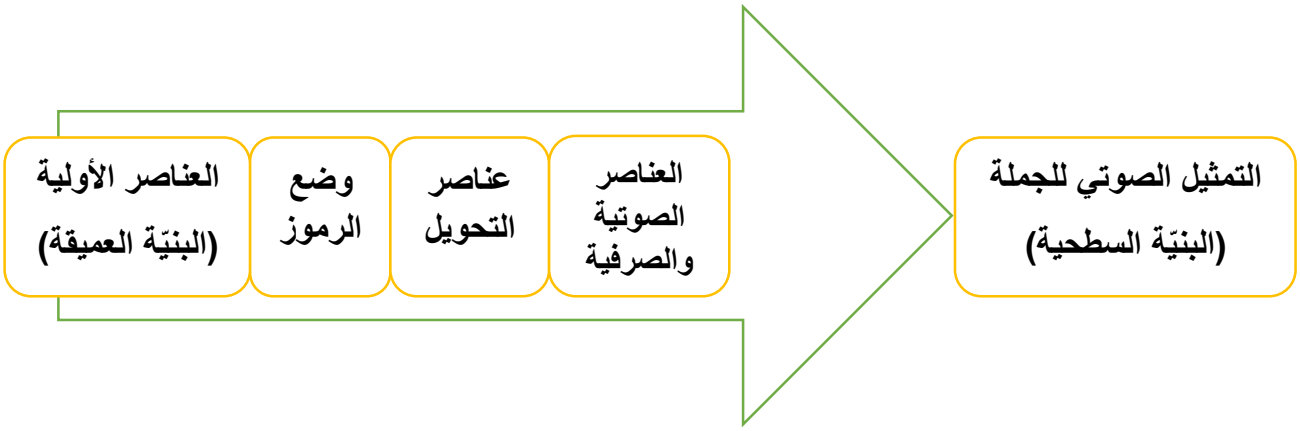

وقد بيّن الدكتور خليل عمايرة هذا الرسم التوضيحي بقوله: " وممّا هو واضح، أنَّ العنصر الأوَّل يقابل الفكرة الرئيسة في ذهن المتكلم تتّحد مع العنصر الثاني لتخرج من الذهن وهو يقابل المكونات الرئيسة أو الأولى في التركيب، وارتباطها بالمعجم والدلالة، ثمَّ يأتي دور

(١) يُنظر: الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية):١١٣.
(٢) القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي:٧٢، ويُنظر: البحوث اللغوية والأدبية:٦٣.
(٣) يُنظر: في نحو اللغة وتراكيبها:٦٥.

[كذا] عنصر التحويل (المكون التحويلي) ليقترب من مرحلة التطور الأخيرة للجملة المنطوقة ممثلة بأصوات ومبانٍ صرفية فتبدو جملة حسيّة منطوقة، مارّة بذلك بعمليات تكوين المباني الصوتية والصرفية"[١].

وقد ساق تشومسكي الشاهد الآتي: (خلقَ الله غيرُ المنظور العالمَ المنظور)[٢]، ليبيّن من خلاله معنى البنيتين العميقة والسطحية، إذ ذهب إلى أنَّ هذه الجملة جملة تحويلية تُمثّل سطح التركيب، ناتجةً عن ثلاثة معانٍ:

- خلق الله العالم.
- الله غيرُ منظور.
- العالم منظور.

أيَّ: أنَّ جملة المثال جملة سطحية متحوّلة عن الجمل الثلاث التي ذُكرت بواسطة إجراء أكثر من تحويل عليها[٣].

ثانيًا: أقسام التحويل:

تُقسَّم القوانين التحويلية على قسمين:

اختيارية (جوازية) وإجبارية (وجوبية).

أ. التحويلات الاختيارية (الجوازية):

ونعني بها " التحويلات التي لا تخلّ بالقاعدة التركيبية عند إجرائها، وإنَّما يكون ذلك لأغراض بلاغية، أي: هي التحويلات التي يكون تطبيقها جوازًا"[٤].

وتتضمن " قواعد المبني للمجهول وقواعد النفي ثمَّ قواعد الاستفهام"[٥].

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها:٦٥.

(٢) يُنظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية):١٦٣-١٦٤.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:١٦٤.

(٤) دراسات لغوية:٢١.

(٥) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث:١٣٣.

وهذا اللون من التحويلات يمكن أن يتمّ وقد لا يتمّ، ومن أمثلته جملة الشرط، والنداء والتعجب وغيرها(١).

ب. **التحويلات الإجبارية:**

وهي قواعد تفرضها البنية المركّبيّة، وإن غابت هذه القواعد صارت الجملة غير قواعدية، أو انتقلت إلى بنية عميقة أخرى، ومن ثمَّ فإنَّ هذه القواعد واجبة التطبيق على التراكيب لتصبح جملة صحيحة(٢).

ومن أمثلة التحوّلات الإجبارية، التقديم الإجباري لاسم الاستفهام، ومواطن تقديم المفعول به على الفاعل.

ثالثًا: عناصر التحويل:

يقوم مبدأ التحويل عند تشومسكي على أساس أنَّ متكلم اللغة أو سامعها قادر على تحويل الجملة الواحدة (النواة) إلى عدد من الجمل، تتشابه مع الجملة (النواة) في المعنى (الأساس)، مع ملاحظة علاقات الجمل المتماثلة والإجراءات التي تحدث لتجعل من جمل البنية السطحية مختلفة في بنائها الشكليّ، وذلك عن طريق: الحذف، والترتيب، والزيادة، والإحلال، وغيرها(٣).

هذه القواعد تختلف في تفصيلاتها من لغة إلى أخرى، على وفق ما يناسب اللغة المدروسة(٤).

وفيما يأتي عرض لأهم عناصر التحويل:

١. **الحذف:** ويتمثل في حذف عنصر من عناصر التركيب، دون أن يكون متضمنًا في عنصر موجود، ويمكن التعبير عنه رياضيًا على النحو الآتي:

أ + ب ⟵ أ : ب لا تنتمي أ

---

(١) يُنظر: الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة:٥٣.

(٢) يُنظر: المرجع نفسه:٥٣.

(٣) يُنظر: اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج):١٧٧-١٧٨، واللسانيات، النشأة والتطور:٢٠٧.

(٤) يُنظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي:١٣.

ومن ثمَّ فالحذف عبارة عن نقص في المنطوق مقارنة بنظيره في البنية العميقة، وذلك مثل: **كسرَ محمدٌ الزجاجَ**، عند الحذف نقول: **كُسِرَ الزجاجُ**

٢. **الزيادة:** ويُقصد بها ما يُضاف إلى الجملة النواة، أي: إضافة عنصر جديد إلى الجملة، لم يكن له وجود في التركيب، ويُعبر عنه رياضيًا بالآتي:

أ ⟵ أ + ب: **ب لا تنتمي أ** ، أي: أنَّ (أ) تتحول إلى (أ) + (ب)، إذ (ب) غير متضمنة في (أ) [١].

ومن الأساليب التي يصدق عليها هذا العنصر (الزيادة) أساليب النفي، وذلك بمقابلة الجملة المنفية بنظيرتها المثبتة، فالنفي في أصله إثبات دخلت عليه أداة من أدوات النفي، كما في جملة الإثبات (هذا صحيحٌ)، فإذا دخلت عليها أداة من أدوات النفي تصبح: هذا غير صحيح، أو ليس صحيحًا، أو ما هذا صحيح، إلى غير ذلك[٢].

٣. **الترتيب:** وهو عبارة عن إعادة ترتيب عناصر الجملة، ويُمثّل رياضيًا بالمعادلة الآتية:

أ + ب ⟵ ب + أ [٣]

ومن ثمَّ فالترتيب عبارة عن إجراء تقديم وتأخير بين عناصر التركيب، لكنّ الجملة تبقى تحمل المعنى العام (الأساس).

ويمكن التمثيل لهذه القاعدة التحويلية بالمثال الآتي:

- **عاد خالدٌ من الجامعة قبل ساعتين**

وعن طريق إعادة الترتيب في هذه الجملة يمكن أن تكون على النحو الآتي:

---

(١) يُنظر: الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة:٥٤، والنحو العربي والدرس الحديث:١٥٢.

(٢) يُنظر: اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج):٢٤٦.

(٣) يُنظر: الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة: ٥٥، ومناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة:١٩٧-١٩٨.

- **من الجامعة عاد خالد قبل ساعتين.**
- **قبل ساعتين عاد خالد من الجامعة.**
- **قبل ساعتين من الجامعة عاد خالد.**

فتشومسكي يرى أنَّ المعنى في هذه التراكيب لم يتغير؛ لأنَّه ينطلق من فرضية المعنى العميق(١).

٤. **الإحلال:** " ويتمثّل في إحلال عنصر جديد بدل التركيب الأساسي بحيث يكون دالًا على وروده في الذهن، وذلك نحو التصديق في جملة الاستفهام **بنعم** أو **لا**، ويُعبّر عنه رياضيًا ب: **أ ⟵ ب**"(٢).

٥. **التوسعة:** وهو نمط من أنماط التحويل يجعل مجال عنصر من عناصر الجملة أكثر اتساعًا عمَّا كان عليه قبل التحويل، ويمكن التعبير عنه بالقانون الآتي:

أ ⟵ ب+ج (٣).

٦. **التضييق:** " ويتمثل في حذف عنصر من عناصر التركيب مع كونه متضمنًا في عنصر موجود، ويعبر عنه رياضيًا بـ: **أ+ب ⟵ أ:ب**أ** ، أي يتحول التركيب المكون من العنصرين (أ و ب) إلى (أ)، فلا يكون العنصر (ب) متضمنًا في العنصر (أ)" (٤).

---

(١) يُنظر: في نحو اللغة وتراكيبها:٦٦.

(٢) الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة: ٥٥.

(٣) يُنظر: المرجع نفسه:٥٤

(٤) المرجع نفسه: ٥٤.

المبحث الثاني: التَّحويلُ في النَّظريةِ النَّحويّةِ العربيَّةِ.

أوّلًا: ملامح التحويل في الفكر النحويّ العربيّ.

ثانيًا: قوانين التحويل المؤثرة في النحو العربي.

ثالثًا: منطلقات التحويل في الفكر النحويّ العربيّ.

١. نظرية الأصل والفرع.

٢. نظرية العامل.

أوّلًا: ملامح التحويل في الفكر النحويّ العربيّ.

قام (التحويل) في الفكر النحوي التحويلي على أساس أنَّ الجملة متشكلة من جانبين، أحدهما داخلي، وهو ما يُعرف بـ(البنية العميقة)، والآخر خارجي، وهو ما يُعرف بـ(البنية السطحية)، " وكان لا بُدَّ من التحويل بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجردة إلى عالم التحقيق الصوتي"(١).

وفكرة التحويل هذه كانت حاضرة في الفكر النحويّ العربيّ القديم، وإنْ عُبِّر عنها بطرق مختلفة. " فالنحويون العرب القدماء حين تناولهم فكرة المواءمة بين العمق المقدّر والسطح الظاهر انتهوا إلى أنَّ هناك نموذجًا معياريًا وأصلًا تجريديًا في الغالب يحاول الكلام الحيّ تنفيذه وإخراجه إلى حيّز الوجود وخلصوا إلى أنَّ النموذج المجرد أساس للآخر فحاسبوا الكلام المنطوق بمقياس هذا النموذج المجرّد"(٢).

فالأصل المفترض اصطلح عليه الدرس الحديث بـ(البنية العميقة)، وعبَّر عنه الدرس النحويّ القديم باصطلاحات مختلفة، كقولهم: (أصله كذا) أو (تأويله كذا)، أو (هو على تقدير كذا)، أو (قياسه كذا)، أو (على نية كذا)، إلى آخر هذه المصطلحات التي تُعبِّر كلّها عن مفهوم البنية العميقة(٣). ممّا يعني أنَّ هذا المنهج لا يبعد كثيرًا عمّا ذهب إليه النحويون القدماء، الذين كانوا أعلم الناس بخصائص لغتهم، وطرائق نطقها، وفهم أسرارها.

يقول الدكتور محمد شرف الدين " لم يحصر الفكر العربي النحوي نفسه على دراسة ما أسميه التركيب الخارجي للغة، ذلك الذي تُصوّره مجموعة من الرسوم الخاصة بالحالات الإعرابية والترتيب الحر أو المقيّد والترابط بين عناصر التركيب عن طريق

---

(١) من الأنماط التحويلية في النحو العربي:٢١.

(٢) التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، صوره):٤٦، ويُنظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي:٢١.

(٣) يُنظر: التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، صوره):٤٦، ومن الأنماط التحويلية في النحو العربي:٢١.

الوصف أو بعض الأدوات، بل اهتم مع ذلك بالكشف عمّا أُسميه التركيب الداخلي الذي قد يسمح أحيانًا بالتداخل بين الرسوم السابقة تلبيةً لما أسميه روح التركيب"(١).

وقد وظَّف النحويون العرب وسائل التحويل المختلفة، من حذف وزيادة، وإعادة ترتيب، لإدراج كل الجمل المنطوقة تحت نمطين أساسين، التزم بهما النحويون، وهما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية (٢).

والبنية العميقة وصفها الدكتور محمد حماسة بأنَّها "أشبه بوزن البحر الشعري، فوزن بحر الكامل أو الطويل مثلًا ثابت، ولكنَّ القصائد التي نُظِمت وتُنظم وفقًا له غير مُحدّدة"(٣).

والجمل الأصليّة المحوَّل عنها قد تكون محض افتراض، وقد تكون من الجمل المستعملة ولكنَّها تحوَّلت لأغراض مختلفة، كالمبالغة، وكثرة الاستعمال، وأمن اللبس (٤).

ولسنا –في هذا المقام– نريد الادعاء أنَّ النحويين العرب سبقوا التحويليين إلى هذه النظرية، لكنَّ السابر لتنظيراتهم وتطبيقاتهم يتلمس هذا الحكم، مع ملاحظة أنَّ لكلٍّ منهج سياقه الفكري الخاص، وظروفه الثقافية التي تحكمه(٥). يقول الدكتور عبده الراجحيّ: "وغني عن البيان أنَّنا لا نُريد أن ننسب إلى النحو العربي سبقه إلى هذا المنهج، ولكنَّنا نقصد – كما أشار تشومسكي– أنَّ نؤكّد أنَّ ما يُسمّى (بالنحو التقليدي) كان أكثر اقترابًا من الطبيعة الإنسانية للغة أو أنَّ ما نحتاجه الآن قد يكون – في الأغلب– إعادة أصوله على أسس أكثر علمية"(٦).

---

(١) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة:٣.

(٢) يُنظر: مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي:١، وبناء الجملة العربية:٢٤٤.

(٣) بناء الجملة العربية:٢٤٧.

(٤) يُنظر: التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، صوره):٤٦.

(٥) يُنظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي:٣٦.

(٦) النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج):١٤٣.

وأكثر افتراضات النحويين وتقديراتهم تقوم على اعتبارات معنوية، إذ ترد بعض التراكيب المُشكّلة التي تحتمل أكثر من معنى فيتوسل النحويّ بالقواعد التحويلية لفكّ الاشتباك بين المعاني المحتملة(١).

ومثال ذلك الجملة الآتية(٢):

زيارة الأقارب مكلفة

فالتركيب الإضافي (زيارة الأقارب)، قد يكون معناه:

أ. نزور الأقارب ب. يزورنا الأقارب.

إذ البنية العميقة للتركيب الأوَّل (زيارة الأقارب لنا) والتركيب الثَّاني (زيارتنا للأقارب) تحلُّ هذا الغموض، إذ إنَّ هذا اللون من التركيب إنَّما هو من إضافة المصدر إلى فاعله أو من إضافة المصدر إلى مفعوله في المعنى.

كذلك عبارة (مكلفة) محتملة المعنى، فقد يكون معناها(٣):

أ. يتكلف الأقارب، ب. نحن نتكلف.

والفيصل في التفريق بين المعنيين، هو ما يفترضه النحوي، فقد يفترض النحويّ أنَّ المحذوف (لنا)، وقد يفترض أنَّ المحذوف (لهم)، وفي مثل هذا الحذف يُستعان بالسياق ليُفسره.

وقد يلجأ النحويون إلى الافتراض ضبطًا للعلاقة بين الكلام المنطوق والبنية الأساسية، ومن ثمَّ يُردّ البناء المنطوق إلى القوانين التي يحددها النظام اللغوي لتركيب الجملة. ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

---

(١) يُنظر: التحويل في النحو العربي(مفهومه، أنواعه، صوره):٤٦.

(٢) يُنظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي:٢٢.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٢٢.

قال الفرَّاء في تفسير قوله تعالى:﴿ **وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ** ﴾[البقرة: ٢٢٠] "ترفع الإخوان على الضمير (فهم)، كأنَّك قلت: (فهم إخوانكم)، ولو نصبته كان صوابًا، يُريد فإخوانكم تُخالطون..." (١).

والنَّصّ المسوق آنفًا يدلّ على أهمية افتراض البنية العميقة في تفسير التراكيب، ويمكن تمثيل ذلك تحويليًا على النحو الآتي:

١. في حالة الرفع.

فهم إخوانكم ⟵ التحويل بالحذف

Ø إخوانكم.

٢. في حالة النَّصب.

فإخوانكم تخالطون ⟵ حذف

فإخوانكم Ø

وقال في تفسير قوله تعالى:﴿ **وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا** ﴾[البقرة:١٣٥] " فإنْ نصبتها بـ(تكون) كان صوابًا، وإنْ نصبتها بفعل مضمر كان صوابًا، كقولك: بل نتبع (ملّةَ إبراهيم)، وإنَّما أمر الله النبي محمد –**صلى الله عليه وآله وسلّم**– فقال: "قُلْ بل ملَّةَ إبراهيم"(٢).

والذي نلحظه من النَّصّ السابق أنَّ الكلام المنطوق قد غاب عنه عنصر أو أكثر من عناصر البنية الأساسية ممَّا ألجأ الفرَّاء إلى افتراض أكثر من بنية عميقة ليوافق هذا التركيب القواعد التي وضعوها. ويمكن تمثيل ذلك تحويليًا على النحو الآتي:

---

(١) معاني القرآن للفرَّاء:١/١٤١.

(٢) المصدر نفسه:١/٨٢.

١. التوجيه الأوَّل:

بل تكون هي ملَّة إبراهيم ⟵ حذف على مرحلتين

بل تكون Ø ملَّةَ إبراهيم ⟵حذف

بل Ø Ø ملّةَ إبراهيم

٢. التوجيه الثَّاني:

بل نتَّبعُ نحنُ ملَّة إبراهيم ⟵ حذف

بل نتَّبع Ø ملَّة إبراهيم ⟵حذف

بل Ø Ø ملَّة إبراهيم

ثانيًا: قوانين التحويل المؤثرة في الجملة العربية.

لعلَّنا لا نجافي الموضوعية إذا ما قلنا: إنَّ القواعد التحويلية التي تنقل البنية العميقة إلى البنية السطحية قد تعامل معها النحويون العرب، ووظَّفوها في تفسير كثير من الظواهر اللغوية.

فقد ذكروا قانون الزيادة، وتناولوه في أبواب كثيرة منها – على سبيل التمثيل–الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فجملة: ظننتُ عليًّا حاضرًا، عدَّها النحويون جملة اسمية دخلت عليها (ظنَّ) فحوّلتها إلى جملة فعلية [١].

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث:٦٧.

وراقبوا –في مباحثهم النحوية–قانون إعادة الترتيب بشكل واسع عبر حديثهم عن التقديم والتأخير، ومواطن الوجوب والجواز فيه (١).

كتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم خبر كان وأخواتها على اسمها، وتقديم الخبر على الفعل الناقص(٢)، وهم يقدمون الذي بيانه أهمّ، وهم على بيانه أحرص (٣). كما تحدثوا عن قانون الاستبدال عند كلامهم على المشتقات التي تعمل عمل الفعل، جاء في الكتاب: " وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه، وذلك قولك: مررت برجلٍ يقول ذاك، فـ(يقول) في موقع (قائل) وليس إعرابه كإعرابه"(٤).

وكذلك الأمر في باب التمييز المحوّل عن الفاعل أو المفعول به، فقوله تعالى: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم:٤]، التمييز فيه محوّل عن الفاعل، فأصل التركيب فيه (واشتعل شيب الرأس)، وقوله تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر:١٢] التمييز فيه محوّل عن المفعول، إذ إنَّ بنيته العميقة (وفجرنا عيونَ الأرضِ) (٥). كما أنَّهم توسلوا بمفهوم (البنية العميقة) في التفريق بين عناصر في الجملة قد تبدو متشابهة في بينتها السطحية، فقد ميّزوا بين الحال والمفعول الثاني، وبين البدل وعطف البيان، وفرَّقوا –من هذا المنطلق–بين الإضافة اللفظية والإضافة المعنوية، كما أنَّهم يأخذون بالحسبان اعتبار البنية العميقة في كلِّ ما يُقال عن الحمل على المعنى، والحذف، وافتراض التركيب الذي يوازي أسلوب النداء، وغيره من الأساليب من تحذير وإغراء وتعجب، والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، والمصادر المؤولة (٦).

---

(١) يُنظر: النحو العربي والدرس الحديث:١٥٥.

(٢) يُنظر: همع الهوامع:١/٣٣١-٣٣٤، ١/٣٧٢-٣٧٣.

(٣) الكتاب:١/٣٤.

(٤) المصدر نفسه:٢/١٣٢.

(٥) يُنظر: شرح الأشموني على الألفية:١/٢٦٤-٢٦٥.

(٦) يُنظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي:٢٢-٢٣، ومناهج البحث اللغوي بين التراث

جاء في الكتاب " هذا باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وذلك قولك: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًا فشرٌّ... وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: وإن كان خنجرًا فخنجرٌ"(١).

ويمكن تمثيل النَّصّ تحويليًا على النحو الآتي:

البنية العميقة للتركيب = إن كان هو خيرًا، فهو خيرٌ ⟵ التحويل بالحذف ⟵ إن **Ø Ø خيرًا Ø خيرٌ**.

وفي ضوء كلّ ما تقدّم من نصوص يتضح لنا أنَّ النحويين العرب كانوا يتخذون من البنية العميقة أساسًا في تفسير كثير من التراكيب المنطوقة التي تخالف القواعد التي تواضعوا عليها.

وثمَّة ملحظ أشار إليه الدكتور محمد حماسة، أجدني ملزمًا ببيانه، فهو جدير بالوقوف عنده، إذ تحدّث الدكتور حماسة عن تعدد الافتراض في البنية العميقة التي تعاطى معها النحويون القدماء، إذ قال: " وتشير النصوص السابقة إلى ملمح مهم، وهو تعدّد الافتراض في الجملة التي تُعدّ أصلًا كما رأينا مثلًا في جملة (تفقأ زيدٌ شحمًا)، فيرى سيبويه أنَّها محوّلة من جملة (تفقأ زيدٌ من الشحم)، على حين يرى الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وشارحه ابن يعيش (ت ٦٤٣٨) أنَّها محوّلة عن (تفقأ شحم زيدٍ)، وهذا الافتراض في تحديد الجملة المحوّل عنها لا ترفضه النظرية الحديثة، بل تراه سائغًا مقبولًا شريطة أن يبيّن المفسّر كيف تحوّلت إلى البنية السطحية"(٢).

وفي ضوء ما قاله الدكتور محمد حماسة، نقول: إنَّ تعدّد التقدير الذي تبدّى في تحليلات النحويين القدماء إنَّما هو مرهون بفهم النحوي الذي يضع قواعد اللغة العربية،

والمعاصرة:١٩٨-١٩٩.

(١) الكتاب:٢/٢٥٨.

(٢) من الأنماط التحويلية في النحو العربي:٢٨.

وهو ليس عمل متكلم اللغة، إذ الكشف عن القوانين الكامنة في عقل المتكلم هي وظيفة النحوي، فالمتكلم –وهو يستعمل اللغة– قد يقدّم المفعول على الفاعل، والخبر على المبتدأ، ويحذف المفعول، وقد يدخل حرفًا ناسخًا على جملة المبتدأ والخبر، وقد يستعمل أسلوبًا من الأساليب كالتعجب والنفي والمدح والذم، وهو في كلِّ هذا لا يعي ما وراء هذه العمليات العقلية التي تسهم في بناء هذا كلّه(١).

ولعلَّ ذكر الأمثلة، يُعين على ما نحن بصدده، فقد نقل لنا أبو حيَّان التوحيدي (ت ٣١٠هـ)هذه الواقعة، إذ قال: " وقف إعرابي على مجلس الأخفش: فسمع كلام أهله في النحو وما يدخل معه، فحارَ، وعجبَ، وأطرقَ، ووسوسَ! فقال الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب، فقال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا"(٢).

والنصّ المتقدّم يشير إلى أنَّ الافتراضات والتأويلات والتقديرات التي قال بها النحويون إنَّما هي من وحي تصوراتهم، ولا علاقة لمتكلم اللغة بها، فهو –في كلامه– يصدر عن طبع وسليقة، والنحويون ادّعوا أنَّ العرب قد راعت هذه التقديرات ببصيرتها الثاقبة وحكمتها العظيمة.

ولعلَّ ما رواه الزَّجاجيّ عن الخليل بن أحمد يقوّي هذا الفهم ويعزّزه، جاء في الإيضاح: " ذكر بعض شيوخنا أنَّ الخليل بن أحمد رحمه الله سُئِل عن العلل التي يُعتلّ بها في النحو... عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك، فقال: إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عِلَلَه... واعتللتُ أنا بما عندي أنَّه لما عللتهُ منه، فإنْ أكن أصبت العلَّة فهو الذي التمستُ، وإن تكن هناك علّة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنَّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا... فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة

(١) يُنظر: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي:٢٠٥.

(٢) الإمتاع والمؤانسة:٣٩/٢.

التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة...فإن سنح لغيري علّة لمّا عللته من النحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها. وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمه الله"(١).

ولعلَّ الدرس اللغوي الحديث عند التحويليين لم يكن مجافيًا لهذا التصور، يقول الدكتور نهاد الموسى: "يراوح التحويليون في تعريف النحو بين مرادفين، **أوَّلهما:** أنَّ النحو نظام من الأحكام قائمٌ في عقل أهل اللغة، يُكتسب في الطفولة المبكرة، ويُسخّر لوضع أمثلة الكلام المنطوق وفهمه. **وثانيهما:** أنَّ النحو نظرية يفهمها اللغوي مقترحًا بها وصفًا لسليقة المتكلم"(٢).

وفي ضوء كلِّ ما تقدَّم يمكننا أن نخلص إلى أنَّ تعدد الافتراضات التي ظهرت في توجيه النحويين لكثير من الظواهر اللغوية إنَّما كان منهجًا عقليًا متبعًا منهم، ظنًّا منهم انَّ التقديرات والتأويلات قارّة في عقول متكلمي اللغة الأصليين محاولين الكشف عنها وتقنينها.

ثالثًا: منطلقات التحويل في الفكر النحويّ العربيّ.

لجأ النحويون إلى الافتراض والتقدير انطلاقًا من معطيات القواعد التي أصَّلوها واتفقوا على صحتها، وقد لا تستجيب بعض النصوص لتلك القواعد، ولذلك تجدهم يعدلون إلى افتراض بنىً عميقة، كي تظلَّ قواعدهم سليمة غير مضطربة. ولعلَّ من أبرز تلك القواعد: نظرية الأصل والفرع، ونظرية العامل.

١. نظرية الأصل والفرع:

هيمنت فكرة أصل الوضع على تفكير النحويين العرب، إذ شكَّلت ركيزة أساسية من ركائز منهجهم الذي أقاموا قواعد اللغة العربية بمقتضاه. " فالأصل في الإعراب

---

(١) الإيضاح في علل النحو:٦٥-٦٦.

(٢) نظرية النحو في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث:٥٣.

أن يكون ظاهرًا، فإذا لم يظهر فذلك عدول عن الأصل يُردّ إليه بالتقدير، فإذا كان غير صالح لأن يظهر عليه الإعراب قُدّرت الحركة على آخره، أمَّا إذا كان مفردًا مبنيًا أو جملة فالمقدر هو المحل، والأصل في النصب أن يكون بالفتحة، وفي جمع المؤنث السالم عدول عن الأصل، والأصل في الجرِّ أن يكون بالكسرة وفي الممنوع من الصرف عدول عن الأصل، والأصل في الإعراب أن يكون للأسماء، وفي إعراب الفعل المضارع عدول عن الأصل يتطلب التعليل بعلّة الشبه، كما أنَّ في بناء الأسماء عدولًا عن الأصل بعلّة الأصل أيضًا"(١).

وفي ذلك يقول ابن جنّي: " قولهم: اجتمعت أهل اليمامة أصله (اجتمع أهل اليمامة)، ثُمَّ حُذف المضاف فأنَّثّ الفعل فصار: (اجتمعت اليمامة)، ثمَّ أُعيد المحذوف فأُقرّ التأنيث الذي هو الفرع بحاله"(٢).

وفكرة الأصالة والفرعية نشأت منذ نشأة النحو العربي، وقد عَمِل النحويون الأوائل على توظيف هذه الفكرة في التعامل مع الكلمة المفردة، والجملة، فضلًا عن القاعدة. فلكلِّ جملة أصل، ولهذا الأصل ركنان، أحدهما المسند والآخر المسند إليه، فالمبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند في الجملة الإسمية، في حين أنَّ المسند إليه – في الجملة الفعلية–هو الفاعل أو ما ينوب عنه، والفعل هو المسند، وكلّ ركن من هذين الركنين لا تقوم الجملة إلَّا به؛ لأنَّه عمدة، وكلّ ما خرج عن هذين الركنين ممّا تشتمل عليه الجملة فهو خارج عملية الإسناد (٣). ومن تجليات فكرة الأصل والفرع عند النحويين العرب ما يأتي (٤):

---

(١) القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي:٢٢٢.

(٢) الخصائص:١/٣٩٥.

(٣) يُنظر: القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي:٢٢٢، والبديل المعنوي من ظاهرة الحذف:١٤–١٥.

(٤) يُنظر: القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي:٢٢٣.

الأصل الذكر وما يخرج عن هذا الأصل إلى الحذف، وجب تقدير المحذوف فيه، والأصل الإظهار، فإن أُضمر أحد ركني الجملة وجب تفسيره، والأصل الرتبة المحفوظة بين عناصر الجملة، وقد يُقدّم ما حقه التأخير ويُؤخر ما حقه التقديم، والأصل الإفادة، فإذا لم تتحقق فلا جملة(١).

أمَّا النحويون التحويليون، فلا ريبَ في أنَّ فكرة الأصل والفرع تُعدّ من الأفكار الرئيسة التي أقاموا عليها نظريتهم، إذ قالوا بوجود بنية دفينة (بناء ذهني مجرّد) يتحوَّل إلى بناء منطوق على السطح (بنية سطحية) عبر وسائل التحويل المختلفة، ومن ثمّ بنية أصلية تتفرع عنها البنية السطحية(٢).

"وقد عرض التحويليون لمسألة الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة، منها بحثهم للألفاظ، (ذات العلامة)، أو تلك التي (بلا علامة)، وقدَّروها أنَّ الألفاظ (غير المُعلَّمة) هي الأصل، وهي أكثر دورانًا في الاستعمال، وأكثر (تجردًا)، ومن ثمَّ أقرب إلى البنية العميقة، فالفعل في الزمن الحاضر في الإنجليزية مثلًا غير معلَّم (Jump, Love) بينما الماضي تلحقه علامة (ed) (Jumped, Loved)، والمفرد غير معلَّم (Book, Boy)، والجمع تلحقه (S) (Books, Boys)، وعليه فإنَّ الزمن الحاضر أصل والماضي فرع، أو المفرد أصل والجمع فرع"(٣).

فجملة النواة –عند التحويليين– تُمثل أصل الوضع، وكل ما يعتريها من حذف أو تقديم وتأخير أو زيادة إجراء تحويلي، ومن ثمَّ كان الردُّ إلى أصل الجملة إنَّما هو استبعاد الزائد أو تصحيح الرتبة وإظهار المحذوف، وهو ما يمكن أن يُطلق عليه فيما تواضع عليه التحويليون ردّ البنية السطحية إلى البناء العميق الأساس

---

(١) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٠٧، وبناء الجملة العربية:٩٣.

(٢) يُنظر: اللغة العربية والحاسوب:٨٠.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث:١٤٤.

الذي كانت عليه قبل دخول عناصر التحويل(١). يقول الدكتور تمام حسَّان: " في جملة (ما زيدٌ بقارئ)، نقول: الباء زائدة، والأصل: ما زيدٌ قارئ، وفي جملة: محمدٌ –أيدكَ اللهُ– كريم) الجملة المعترضة فصلت بين المبتدأ والخبر، والأصل: محمدٌ كريمٌ، وتقول في جملة (في الجنة المؤمن) إنَّ الخبر متقدّم على المبتدأ، ونقدر كلّ ذلك تقديرًا يُعيد إلينا أصل النمط أو أصل الوضع"(٢).

وفي ضوء ما تقدّم يتضح لنا أنَّ المتكلم إذا ما عدل عن أصل الوضع فإنَّ مهمة النحويّ أن يرد ما عدل به المتكلم إلى أصله.

ويمكن تمثيل الجمل الواردة في النص الذي ساقه الدكتور تمام حسّان على النحو الآتي:

- **زيدٌ قارئ ⟵ تحويل بالزيادة ما زيدٌ بقارئ**
- **محمدٌ كريمٌ ⟵ تحويل بالزيادة محمدٌ–أيدك الله– كريمٌ**
- **المؤمن في الجنة ⟵ تحويل بإعادة الترتيب في الجنةِ المؤمن**

٢. نظرية العامل:

احتلت هذه النظرية حيّزًا كبيرًا من تفكير النحويين الأقدمين، وانعكست على آرائهم، لصلتها الوثيقة بظاهرة الإعراب التي تُعدُّ من أهم ظواهر النحو العربي، ذلك لأنَّ العامل – على وفق تصورهم–هو الذي يُحدث التغييرات الإعرابية في أواخر الكلمات (٣).

(١) يُنظر: من أصول التحويل في نحو العربية:١٥٩.

(٢) الأصول:١٤٤.

(٣) يُنظر: البديل المعنوي من ظاهرة الحذف: ١٦–١٧.

قال ابن جنّي: " الإعراب هو الإبانة عن المعنى بالألفاظ، ألا ترى أنَّك إذا سمعت: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من الآخر"(١). والإعراب عند ابن يعيش: هو " الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها"(٢).

فالنحويون تواضعوا على أنَّه لا بُدَّ من وجود معمول لكلِّ عامل، ولا بُدَّ من وجود عامل لكلِّ معمول، فإن حدث عارض غاب بمقتضاه أحدهما، لجأ النحويون إلى التقدير (٣).

ولعلَّ ما يهمنا – في هذا المقام–هي التحويلات التي تعتري الجملة بناءً على تأثير نظرية العامل.

يقول أحد الدارسين المحدثين: " ولسنا نحتاج إلى جهد كبير لكي نؤكد أنَّ النحاة العرب قد أدركوا فكرة العامل، وأنَّ أبواب النحو العربي كلّها قائمة على هذه الفكرة، وأنَّها نشأت نشأة لغوية من خلال عنصر التفاعل والتأثير، وأنَّها بذلك قد استمدت أصولها من ذات المعين الذي استمدت منه النظرية التوليدية التحويلية نظرية العامل والربط السياقي وأنَّهما قد نبعا من معين واحد"(٤).

فالمبني للمجهول – على سبيل المثال–يتغير لفظ الفعل فيه فيحدث تغييرًا في العناصر التي تليه، بوصفه عاملًا فيما بعده، فيحذف الفاعل، ويحلّ المفعول به محله، قال الزجّاجيّ في سياق حديثه عن هذا التغيير: " وقالوا: ضُرِبَ زيدٌ فدلّوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد على أنَّ الفعل ما لم يُسمَّ فاعله، وأنَّ المفعول قد ناب منابه"(٥).

---

(١) الخصائص:١/١٠٤.

(٢) شرح المفصّل:١/١٨٤.

(٣) يُنظر: البديل المعنوي من ظاهرة الحذف:١٧–١٨.

(٤) من أصول التحويل في النحو العربي:١٠٥، ويُنظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة:١٩٥.

(٥) الإيضاح في علل النحو:٦٩.

وقد اتسعت التقديرات والافتراضات في الأبواب النحوية استنادًا إلى هذا المبدأ، فقد علّلوا نصب المصادر بتقدير فعل من لفظه، نحو قوله تعالى:﴿ **أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ**﴾**[هود:٦٨]**، وقوله تعالى:﴿ **وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ**﴾**[محمد:٨]**، قال الأخفش (ت ٢١٥هـ): " وانتصاب هذا كلّه بالفعل، كأنَّك قلت: أتعسهم الله تعسًا وأبعدهم اللهُ بعدًا"(١).

وبناءً على فكرة العامل ينطلق النحو التحويلي في تفسير الظواهر اللغوية، فالنحو –على وفق التحويليين– يقوم بوظيفة ربط البنية العميقة بالبنية السطحية، وهذه العملية إنَّما تُمثّل العملية الإدراكية في اللغة، ودراسة البنية العميقة تستلزم فهم العلاقات على وفق تصور التأثير والتأثر(٢).

يقول الدكتور عبده الراجحي: " إنَّ التحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه إلى تضييق العناصر النظمية وفقًا لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة على الدارس أن يعرفها ابتداءً، وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء"(٣).

---

(١) معاني القرآن (الأخفش):١/١٢٦.

(٢) يُنظر: النحو العربي والدرس الحديث:١٤٧.

(٣) المرجع نفسه:١٤٨.

الفصل الثّاني

التّحليل النّحويّ في ضوء التّحويلُ بالحذفِ

المبحث الأوَّل: التَّحويل بالحذف في العناصر الإسنادية.

المبحث الثَّاني: التَّحويل بالحذف في العناصر غير الإسنادية

مدخل:

الحذف ظاهرة لغوية أسلوبية تقع في أكثر اللغات، يلجأ إليها متكلم اللغة في كثير من المواقف اللغوية، قصد الإيجاز والتخلص من التكرار، وذلك بإسقاط أحد الأجزاء المكوّنة للكلام، شريطة الحفاظ على جوهر المعنى [١].

والحذف في اللغة: القطع أو الإسقاط، جاء في لسان العرب: "حذف الشيء يحذفهُ حذفًا: قطعه من طرفه"[٢].

والذي يبدو أنَّ المعنى اللغوي لكلمة (حذف) لا يخرج عن معنيين: أمَّا الأوَّل: فهو الإسقاط، في حين أنَّ المعنى الثاني للحذف هو القطع، أي: إسقاط أو قطع أحد عناصر بناء الكلام أو جزء من كلمة بلحاظ دليل يسوّغ ذلك الحذف.

أمَّا الحذف في الاصطلاح، فهو: "إسقاط جزء من الكلام أو كلَّه لدليل"[٣].

والحذف " من الظواهر العالمية في اللغات، إذ إنَّه ليس وقفًا على لغة دون أخرى، وهو يصيبها في أصواتها وتراكيبها للوصول إلى دلالة بعينها"[٤].

والحذف إنَّما يكون في المفردات والجمل، ولكن ما يهم البحث في هذا الموضع، هو الحذف الذي يعتور بناء الجملة، فقد شاعت هذه الظاهرة في معظم أبواب النحو العربي.

والحذف لا يتمّ " إلَّا إذا كان الباقي من بناء الجملة بعد الحذف مغنيًا في الدلالة كافيًا في أداء المعنى"[٥].

---

(١) يُنظر: الجملة في القرآن الكريم (دراسة أسلوبية دلالية): ٤١، وأثر النحاة في البحث البلاغي:٧٨.
(٢) لسان العرب: ٣٩/٩(مادة حذف).
(٣) البرهان في علوم القرآن:١٧٣/٣.
(٤) علم الجمال اللغوي (المعاني والبيان والبديع):٣٠٧.
(٥) بناء الجملة العربية:٢٥٩.

وقد يُحذف أحد عناصر الجملة؛ لأنَّ ثمّة قرائن لفظية أو معنوية تومئ إليه وتتكفل بفهم السامع للجملة[١]، " لأنَّ ما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا"[٢].

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أنَّ الحذف " يتمّ بافتراض أبعاد في النصّ غير موجودة فيه، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنَّه يوفّق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية، وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطبقها"[٣].

ممّا يعني أنَّ الحذف إنَّما يمثل خروجًا على القياس النحويّ لا الواقع الاستعمالي للغة.

ومن الجدير بالبيان أنَّ ظاهرة الحذف ليست مطلقة، وإنَّما تخضع – في أغلب الأحيان– لقيود معينة، لعلَّ أبرزها[٤]:

١. ألَّا يؤدي إلى اللبس.
٢. وجود دليل على الحذف.
٣. ألَّا يؤدي الحذف إلى غموض في المعنى المراد.
٤. ألَّا يكون المحذوف كالجزء.
٥. ألَّا يكون المحذوف عاملًا ضعيفًا.
٦. ألَّا يؤدي إلى اختصار المختصر.

أمَّا التحويليون فقد عدّوا الحذف عنصرًا من عناصر التحويل، إذ إنَّه عندهم يقوم بوظيفة تحويل البنية العميقة إلى البنية السطحية[٥]، وهو " نقص في الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى"[٦].

---

(١) يُنظر: بناء الجملة العربية:٢٥٩.
(٢) الكتاب: ٣/٥٦٠.
(٣) أصول التفكير النحويّ:٢٨١.
(٤) يُنظر: مغني اللبيب:٦/٣١٧-٣٤٧، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:١٥٦.
(٥) يُنظر: الاتجاهات النحوية لدى القدماء:٥٤.
(٦) في نحو اللغة وتراكيبها:١٣٤.

والطريقة التي انتهجها التحويليون في تفسير ظاهرة الحذف تقترب ممّا قدمه النحو العربي في تفسير هذه الظاهرة(١).

ومثال على ذلك(٢):

Richard is as stubborn as our father is.

- ريتشارد عنيد بقدر أبينا.

فالتحويليون يرون أنَّ (our father is) مأخوذة من بنية عميقة هي (our father is stubborn)، وذلك عن طريق قاعدة تحويلية تحذف الصفة المكرّرة التي هي (stubborn).

وهذا ما أطلق عليه التحويليون " قواعد الحذف الإجباري شبيه بما سمّاه نحاة العرب بالحذف الواجب، حيث لا تكون الجملة صحيحة نحويًا إذا ظهر المحذوف المقدّر في الكلام، أي في بنية السطح"(٣).

ويمكن التعبير عن قاعدة الحذف رياضيًا بالمعادلة الآتية(٤):

أ + ب ⟵ أ : أ لاتنتمي ب، أو أ+ب ⟵ ب، ب لا تنتمي أ

أمَّا النحويون العرب القدماء، فلم يغفلوا هذه الظاهرة، بل وقفوا عندها وحظيت باهتمامهم، وحاولوا أن يضعوا لها القواعد والأحكام، إذ بُنيت عندهم على إدراك الاستعمال العربي وليس على مجرد التقدير المتعسّف(٥).

---

(١) يُنظر: النحو العربي والدرس الحديث:١٤٩.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:١٤.

(٤) يُنظر: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية:٤٣.

(٥) يُنظر: النحو العربي والدرس الحديث:١٥٠.

ومن ثمَّ كان "ثبات هذه الظاهرة في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات لما جُبلت عليه العربية في خصائصها الأصلية من ميل إلى الإيجاز"(١).

والنحو العربي يشارك النحو التحويلي في الاهتمام والعناية في هذه الظاهرة، ففي منظومة النَّحو "الأصل أنْ لا يُقدَّر محذوف في الكلام إلَّا إذا دعت الحاجة إليه"(٢)، " ولولا أنَّ هناك تلازمًا بين المبتدأ والخبر لما امكن قبول ذكر أحد العنصرين مع تجاهل العنصر الاخر مطلقًا"(٣).

وقد أشار سيبويه في مواطن كثيرة إلى هذه الظاهرة، جاء في الكتاب: " اعلم أنَّهم ممَّا يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطًا"(٤).

والحذف عند عبد القاهر الجرجاني: " بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنَّك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة"(٥).

وقد عُني ابن جنّي بظاهرة الحذف عناية واضحة، فقد خصَّها بمباحث في مصنفاته المختلفة، ولا سيَّما الخصائص، إذ راقب فيها هذه الظاهرة نظريًا وتطبيقيًا.

وممَّا يُرشد إلى عناية ابن جنّي بهذه الظاهرة أنَّه جعلها من شجاعة العربية، جاء في الخصائص: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلَّا عن دليل عليه، وإلَّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"(٦).

---

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ:٩.
(٢) الجملة العربية: تأليفها وأقسامها:٨٤.
(٣) بناء الجملة العربية:٢٦١.
(٤) الكتاب: ١/٢٤-٢٥
(٥) دلائل الإعجاز: ١١٥.
(٦) الخصائص:٢/٣٨٤.

وقال عند حديثه عن قراءة﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[القيامة:١] " وينبغي أن تكون هذه اللام لام الابتداء، أي: لأنا أُقسم بيوم القيامة، وحذف المبتدأ للعلم به"(١).

وقد نبَّه ابن جنّي إلى أهمية الدليل عند الحذف لأنَّ " المحذوف إذا دلَّت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به"(٢).

أمَّا المصطلح الذي استعمله ابن جنّي للتعبير عن ظاهرة الحذف، فهو (الحذف)، وقد استعمل (الإضمار) بمعنى الحذف، إذ لم يفرّق بينهما في مواطن متعددة.

جاء في الخصائص: " قولك: أزيدٌ قام، فزيدٌ مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل"(٣). فلم يفرّق بين الإضمار والحذف.

وتأسيسًا على ذلك سيعمد البحث على معاملة المستتر معاملة المحذوف؛ لأنَّ ما يختفي من البنية السطحية للجملة كالمحذوف.

---

(١) المحتسب:٢/٣٤١.

(٢) الخصائص:١/٣٧٠.

(٣) المصدر نفسه:٢/٤٠٤

المبحث الأوَّل: التَّحويل بالحذف في العناصر الإسنادية:

ارتبط النحو العربي بفكرة الإسناد منذ نشأته، فقوام الجملة العربية يتألف من ركنين أساسين هما: المسند والمسند إليه، جاء في الكتاب: " وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبد الله، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّل بُدّ من الآخر في الابتداء"(١).

" فمفهوم الإسناد عند سيبويه يمثل علاقة ربط بين ركني الجملة الإسمية في البناء الإسمي، وبين ركني الجملة الفعلية في البناء الفعليّ"(٢).

وكلّ ركن من هذين الركنين عمدة لا تنهض الجملة إلَّا به. أمَّا ما يخرج عن هذين الركنين ممّا تشتمل عليه الجملة فإنَّما هو فضلة يمكن أن تتشكل الجملة من دونه.

والمحذوف إذا دلَّت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ(٣)، إذ قد يُحذف أحد ركني الإسناد من الجملة شريطة وجود قرينة، سواءٌ أكانت معنوية أم لفظية(٤).

أوَّلًا: التَّحويل بالحذف في الجملة الاسمية.

١. **حذف المبتدأ:** يُحذف المبتدأ أحيانًا جوازًا إذا دلَّت عليه قرينة(٥).

جاء في شرح المفصَّل: " اعلم أنَّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بدّ منهما، إلَّا أنَّه قد

---

(١) الكتاب:١/٢٣.

(٢) الوظائف الدلالية للجملة العربية:٣٦.

(٣) يُنظر: الخاطريات:٢/٩٢.

(٤) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٢١.

(٥) يُنظر: شرح الرَّضي على الكافية:١/٢٧٢، والتذييل والتكميل:٣/٣١٣.

توجد قرينة لفظية أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما فيحذف الآخر لدلالتها عليه"[١].

وقد أجاز ابن جنّي حذف المبتدأ، إذ قال: " قد حذف المبتدأ تارة، نحو هل لك في كذا، أي: هل لك فيه حاجة أو أرب، وكذلك قوله غزَّ وجلّ: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ﴾ [الأحقاف:٣٥]، أي: ذلك أو هذا بلاغٌ وهو كثير"[٢].

ويُحذف المبتدأ عند ابن جنّي إذا خُففت (لكنَّ) وبطل عملها وورد بعدها اسم مرفوع، كان على تقدير مبتدأ محذوف، وقد ساق شاهدًا على ذلك رفع (رسولُ) بعد لكن في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾[الأحزاب:٤٠]، إذ قال: " أي: ولكن هو رسول اللهِ"[٣].

ولبيان القواعد التحويلية في تركيب الجلمة الاسمية التي حُذف فيها نُحلل قوله تعالى:﴿ مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ﴾، فالتركيب في الآية المباركة جملة سطحية محوّلة عن البنية العميقة (هذا بلاغٌ، ذلك بلاغٌ).

وقد تحوّلت الجملة من بينتها العميقة إلى البنية السطحية بواسطة القواعد التحويلية الآتية:

- التحويل بالحذف: وفيه حُذف المسند إليه (المبتدأ) واكتُفي بما دلَّ عليه (المسند) وذلك على النحو الآتي:

هذا بلاغٌ ⟵ Ø + بلاغ ⟵ هذا بلاغ

قبل الحذف عملية الحذف بعد الحذف

(١) شرح المفصَّل:٢٣٣/١.

(٢) الخصائص:٣٨٥/٢-٣٨٦.

(٣) المحتسب:٣٥٠/١.

- التحويل بالإحلال: فبعد حذف المبتدأ (اسم الإشارة) حلَّ الخبر (بلاغ) محلّه لفظًا.

ويمكن تمثيل الجملة التحويلية بطريقة المشجر على النحو الآتي:

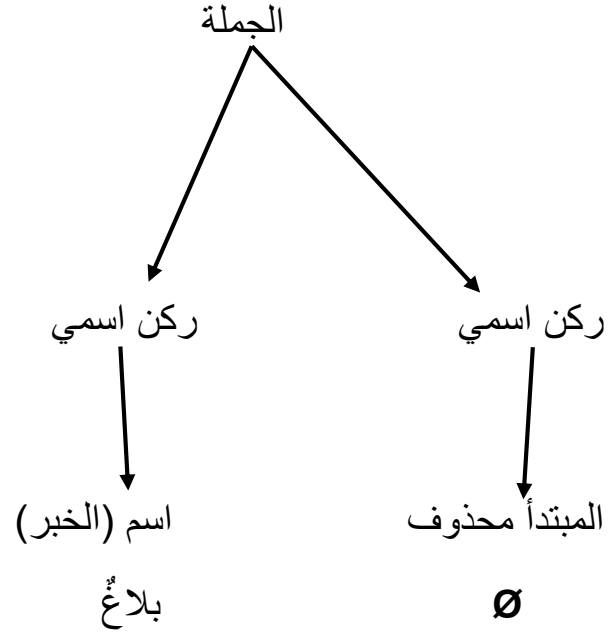

٢. **التَّحويل بحذف الخبر**: الخبر هو الركن الأساس الثاني في الجملة الاسمية، ولا تتمّ الفائدة إلَّا به، لأنَّه المحكوم به على المبتدأ، وقد يُحذف في سياقات معينة فلا يظهر في البنية السطحية للجملة، ويُقدر في البنية العميقة في حال حذفه(١).

وقد ورد عند ابن جنّي الخبر محذوفًا جوازًا، جاء في الخصائص: " نحو قولهم في جواب مَنْ عندك؟ زيدٌ، أي: زيدٌ عندي، وكذا قوله تعالى:﴿ **طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ**﴾ [محمد:٢١]، أي: طاعة وقولٌ معروف أمثل من غيرهما "(٢).

(١) يُنظر: الجملة في القرآن الكريم (دراسة أسلوبية دلالية):٧٧.

(٢) الخصائص:٣٨٦/٢، ويُنظر: اللُمع في العربية:٣٠.

وقد وجّه ابن جنّي قراءة " وأخذٌ من مكان قريب" الواردة في قوله تعالى:﴿ **وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ**﴾ **[سبأ:٥١]** برفع وتنوين (أَخذٌ)(١)، إذ قال: " لك في رفعه ضربان: إن شئتَ رفعته بفعل مضمر يدلّ عليه قوله (فلا فوتٌ)، أي: وأحاط بهم أَخذٌ من مكانٍ قريبٍ... وإن شئتَ رفعته بالابتداء وخبره محذوف، أي: وهناك أخذٌ لهم وإحاطة بهم، ودلَّ على هذا الخبر ما دلّ على الفعل في القول الأوَّل"(٢).

وللوقوف على قواعد التحويل في الجملة الإسمية التي حُذِف خبرها، نحلّل نصّ ابن جنّي الثاني الذي وجّه فيه قراءة الرفع والتنوين في قوله تعالى: " وأخذٌ من مكان قريب".

فالجملة في بنيتها السطحية التحويلية هي (وأخذٌ من مكان قريب)، أمَّا بنيتها العميقة فهي " وهناك أخذٌ لهم"، إذ مرّت الجملة بالقواعد التحويلية الآتية:

- التحويل بالحذف، فقد حُذِف الخبر (هناك)، لدليل عليه.

هناك أخذٌ لهم ⟵ **Ø** أخذٌ لهم

- التحويل بالزيادة:

هناك أخذٌ لهم ⟵ Ø + أخذٌ + زيادة

- التحويل بالترتيب: إذ قدَّم الخبر على المبتدأ.

أخذٌ لهم هناك ⟵ ترتيب ⟵ هناك أخذٌ لهم

أمَّا تمثيل الجملة التحويلية بطريقة المشجر، فيكون على النحو الآتي:

---

(١) المحتسب:١٩٦/٢.

(٢) يُنظر: مختصر في شواذ القرآن:١٢٢، وإعراب القراءات الشواذ:٣٣٩/٢.

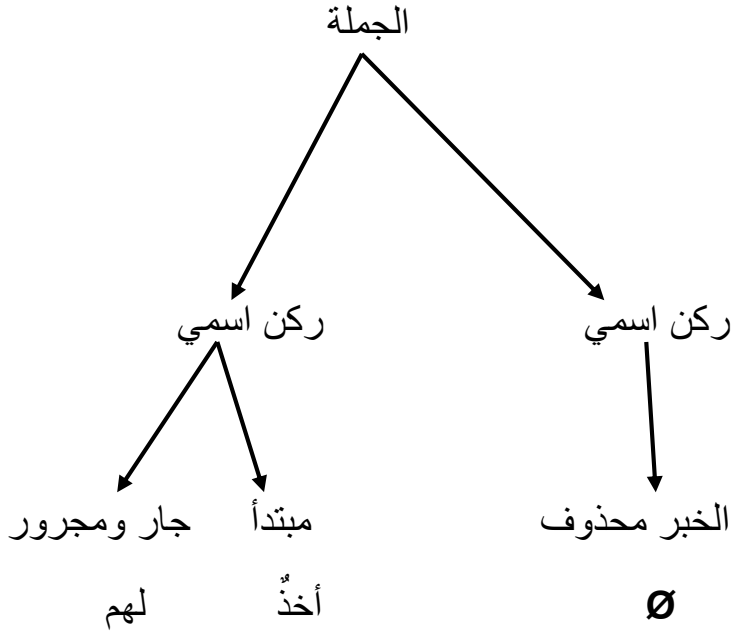

٣. التَّحويل بحذف خبر (إنَّ) وأخواتها.

أجاز البصريون وعلى رأسهم سيبويه حذف خبر (إنَّ) وأخواتها، جاء في الكتاب: " ويقول الرجلُ للرَّجلِ: هل لكم أحدٌ؟ إنَّ الناسَ ألبٌ عليكم، فيقول: إنَّ زيدًا، وإنَّ عمرًا، أي: إنَّ لنا"(١).

يقول الدكتور طاهر حمود في سياق حديثه عن حذف خبر (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾[فُصّلت:٤١]، "حيث ذكر اسم (إنَّ) وهو (الذين) ولم يذكر الخبر، وتقديره: يُعذبون أو يُعاقبون"(٢). ويضيف: " ولا يخفى ما في هذا الحذف من غرض بلاغي هو التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام على السامع بما يحدث له نتيجة الكفر بهذا الكتاب العزيز... فتترك نفس السامع تجول في هذا المحذوف"(٣).

---

(١) الكتاب:٢/١٤١، ويُنظر: المقتضب:٤/١٣٠.

(٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:٢٢٠.

(٣) المرجع نفسه:٢٢٠.

وقد سار ابن جنّي في ركب البصريين، إذ لم يتشدّد في وضع القيود على حذف خبر (إنَّ) وأخواتها، وساق على ذلك شواهد متعدّدة، جاء في المحتسب: " وقد جاء عنهم حذف خبر (إنَّ)، قال الأعشى[١]:

إنَّ محلًّا وإنَّ مرتحلَا وإنَّ في السَّفر إذا مضى مَهَلَا

أراد: إنَّ لنا محلًا وإنَّ لنا مرتحلًا، فحذف الخبر"[٢].

والذي يُلحظ من النَّصِّ المسوق آنفًا أنَّ ابن جنّي قد لجأ إلى تقدير البنية العميقة للجملة، فجملة (إنَّ لنا محلًا) إنّما تمثّل بنية التركيب العميقة، وقد حوّلت بتأثير من عنصر الحذف إلى البنية السطحية (إنَّ محلًا)، وكذلك التقدير بالنسبة (إنَّ مرتحلًا).

وقد انتقلت الجملة من بنيتها العميقة إلى بنيتها السطحية بوساطة القواعد التحويلية الآتية:

- الحذف: إذ حُذف المسند (لنا).
- الزيادة: إذ تمّت زيادة الحرف المشبّه بالفعل (إنَّ) الذي يفيد التوكيد.
- التقديم والتأخير: فقد تقدَّم المسند (لنا) على المسند إليه (مرتحلا).

ويكون تحليل الجملة على طريقة المشجر على النحو الآتي:

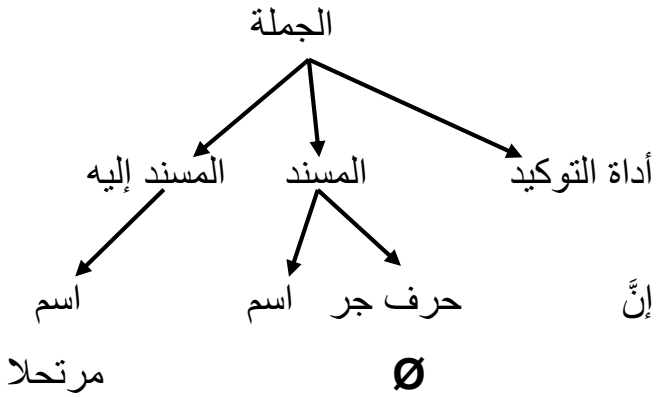

(١) ديوانه:٢٣٣.

(٢) المحتسب:١/٣٤٩، ويُنظر: الخصائص:٢/٣٩٧.

ثانيًا: التَّحويل بالحذف في الجملة الفعلية.

١. **التَّحويل بحذف الفعل:** الفعل أحد أركان الجملة الفعلية والأصل فيه الذكر؛ ولكنَّه قد يُحذف من التركيب فلا يظهر في البنية السطحية للجملة، لتوفر القرائن التي تدلّ عليه، وتقتضي دواعي البلاغة عدم ذكره(١).

وقد أجاز ابن جنّي هذا الحذف (حذف الفعل وحده) واشترط في ذلك أن يكون الفاعل مفصولًا عنه مرفوعًا به، جاء في الخصائص: " وذلك أنْ يكون الفاعل مفصولًا عنه مرفوعًا به، وذلك نحو قولك: أزيدٌ قام، فزيدٌ مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل؛ لأنَّك تريد أقام زيدٌ، فلمّا أضمرته فسَّرته بقولك: قام، وكذلك:﴿ **إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ**﴾[الانشقاق:١] و﴿ **إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ**﴾[التكوير:١]... و﴿**لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي**﴾[الإسراء:١٠٠] ونحوه، الفعل فيه مضمر وحده، أي: إذا انشقت السماء، وإذا كوّرت الشمس... ولو تملكون"(٢).

ومن هنا فإنَّ ما ذهب إليه (ابن جنّي) إنَّما يُمثّل رأي جمهور البصريين الذين يُقدِّرون فعلًا محذوفًا وجوبًا إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالدخول على الأفعال مثل: (إنْ، إذا، لو) والاسم الذي يلي الأداة – عندهم– فاعل لفعل محذوف يُفسّره الفعل المذكور بعده(٣). أمَّا الكوفيون فلا يرون في هذا الترتيب حذفًا، والاسم المذكور بعد الأداة –عندهم– فاعل للفعل المذكور بعده، إذ يُجيزون تقدم الفاعل على فعله. وذهب الأخفش إلى أنَّ الجملة اسمية وليس في الكلام حذف(٤).

ونحن نتجاوز هذا الجدل الطويل بين العلماء؛ لأنَّه لا يعنينا في هذا المقام.

---

(١) يُنظر: الجملة في القرآن الكريم (دراسة أسلوبية دلالية):٤٤.

(٢) الخصائص:٢/٤٠٤.

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٥١٥-٥١٦/م٨٥.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه والموضع نفسه، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:٢٥٧.

وبالعودة إلى نصّ ابن جنّي المتقدّم، نستنتج أنَّ الأمثلة التي أوردها لبيان صحة القاعدة التي تجوّز حذف الفعل وحده وبقاء فاعله محوّلة بحذف بنيتها العميقة.

ولنأخذ قوله تعالى:﴿ **إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ**﴾ مثالًا لتحليله تحويليًا، إذ نلحظ أنَّ التركيب السطحي محوّل عن بنية عميقة هي: (انشقت السماء انشقت) إلى البنية السطحية بتأثير عنصر الزيادة (إذا) الشرطية، وعنصر الحذف وهو محور حديثنا في هذا المقام.

والأصل الافتراضي (البنية العميقة) للتركيب هو:

انشقت السماء انشقت ⟵ تحويل بالزيادة.

إذا انشقت السماء انشقت ⟵ تحويل بالحذف.

إذا Ø السماء انشقت

ويمكن تمثيل التركيب على طريقة المشجر على النحو الآتي:

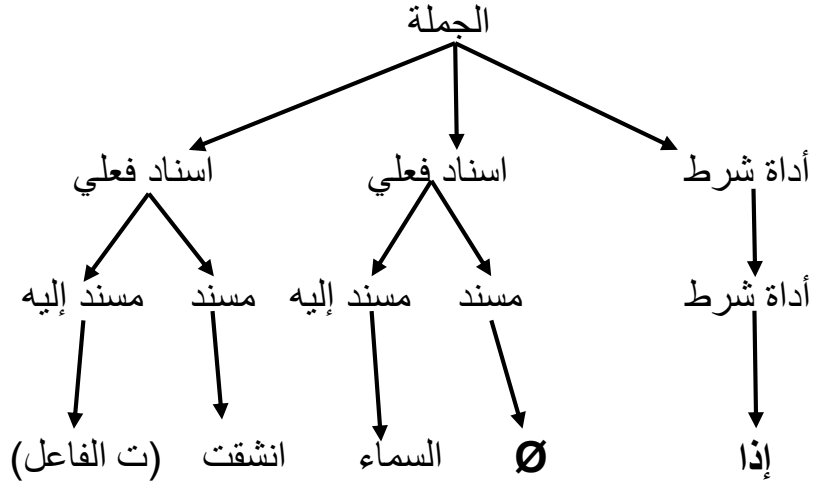

وقد رفض الدكتور فاضل السامرائي هذا الرأي، إذ قال: " إنَّ تقدير الجمهور بعيد عن المعنى، مُفسد لصحة الكلام، مؤدٍّ إلى ركّة بالغة فيه، إذاً ما الفرق من هذا الحذف والذكر مع العلم أنَّ المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد بعينه، ولا يزيد إيضاحًا ولا بيانًا ولا

تفسيرًا، فلو كان المفسِّر يعطينا معنىً زائدًا عن المفسَّر لم يكن فيه لكان مقبولًا، ولكنَّ الفعل المذكور هو نفس المحذوف... ولا شكَّ أنَّ تقديم الاسم على فعل الشرط إنَّما هو للعناية والاهتمام الذي هو الغرض من التقديم عمومًا... وقد يكون التقديم للتهويل"(١).

والذي يبدو للبحث أنَّ الدليل الذي ساقه الدكتور السامرائي لرفض تقدير النحويين لم يكن كافيًا، إذ علَّل تقديم الاسم تعليلًا بلاغيًا، ومن ثمَّ فإنَّ الغرض من التقديم عنده معنوي دلالي قد لا يتوافر لو أنَّها جاءت على أصلها الذي يرتضيه العلماء، في حين أنَّ أنصار هذا الرأي ومنهم ابن جنّي سوّغوا هذا الحذف بلحاظ القواعد التي أصّلوها.

والبحث يرى أنَّ ما ذهب إليه الدكتور خليل عمايرة هو الأقرب إلى الصحة والصواب، في هذا السياق، إذ قال:" والذي نراه أنَّ الجملة هنا محوّلة تحمل معنىً عميقًا غير الذي كان لها عندما كانت توليدية (انشقت السماء) خبرية، إذ إنَّها أصبحت تحويلية فعلية مؤكدة، فالسماء فاعل مقدم للفعل انشقت لغرض التوكيد ثمَّ كانت التاء في آخر الفعل إشارة إلى جنس المسند إليه لتحديده وللتذكير به وبهذا يكون التركيب بكامله جملة واحد"(٢).

٢. التَّحويل بحذف الجملة الفعلية (الفعل والفاعل).

وممَّا ورد حذفه عند ابن جنّي الجملة الفعلية، المكوَّنة من المسند والمسند إليه، أي: الفعل والفاعل، إذ قال في تفصيل ذلك: " فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: زيدًا ضربتهُ، لأنَّك أردتَ: ضربتُ زيدًا، فلمَّا أضمرتَ (ضربتُ) فسَّرتهُ بقولك: ضربتهُ. وكذلك قولك: أزيدًا مررتَ به، وقولهم: المرءُ مقتولٌ بما قَتَل به إن سيفًا فسيفٌ وإن

(١) معاني النحو:٥٢/٢.

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها:١٩٦-١٩٧.

خنجرًا فخنجرٌ، أي: إن كان الذي قتلَ به سيفًا فالذي يُقتلُ به سيف، فكان واسمها وإن لم تكن مستقلة فإنَّها تُعدُّ اعتداد الجملة"[1].

نلحظ أنَّ ابن جنّي افترض بنية عميقة للتركيب الظاهر، فجملة (زيدًا ضربته) بنيتها العميقة (ضربتُ زيدًا ضربته)، فقد قدَّر لها فعلًا وفاعلًا محذوفين، وقد لجأ إلى هذا التقدير لتسويغ الحركة الإعرابية التي ظهرت على الاسم (زيدًا)، وإيجاد عامل عمل النصب في هذا الاسم؛ لأنَّ الفعل الذي جاء بعده تعدى إلى فعله بوساطة الضمير (الهاء).

ويمكن تحليل التركيب تحويليًا على النحو الآتي:

زيدًا ضربتهُ (البنية السطحية)

ضربتُ زيدًا (البنية العميقة) ⟵ تحويل بالحذف

Ø + Ø + زيدًا.

ويمكن تحليل الجملة على طريقة المشجر على النحو الآتي:

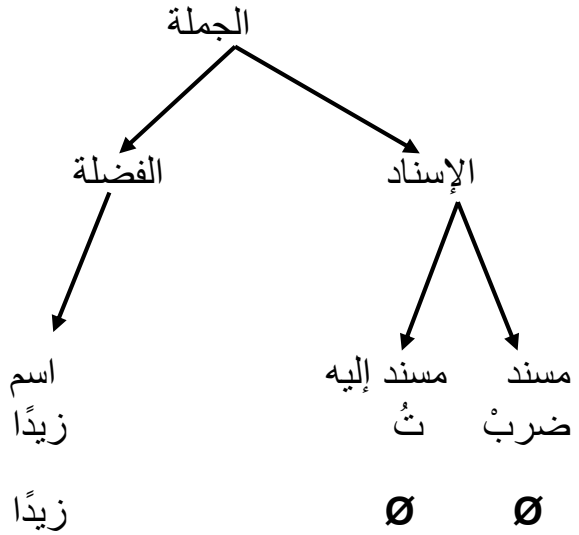

(١) الخصائص:٢/٤٠٣-٤٠٤.

المبحث الثَّاني: التَّحويل بالحذف في العناصر غير الإسنادية:

مدخل:

العناصر غير الإسنادية: كلُّ ما خرج عن الأركان الأساسية في بناء الجملة التركيبي، التي قد يُستغنى عنها، ولا يلزم أن تتحقق في كلِّ جملة [١].

وقد أطلق النحويون على هذه العناصر مصطلح الفضلات أو التتمات للعمد، وهذا المصطلح يُشعر مدلوله اللغويّ " أنَّه ما دام فضلة فذكره وحذفه سواء، لكنَّ هذه المصطلحات جاءت للتفريق بين العنصر الذي تتكون به الجملة وغيره، فلا يمكن أن تتكون جملة من (مبتدأ +تمييز) أو من (فاعل + حال) فقط، إلى غير هذه الوظائف المختلفة التي ليست من العناصر المكوّنة لدعامتي الجملة الأساسيتين"[٢].

يقول الصَّبَّان في سياق حديثه عن الفضلة: " ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحويّ"[٣].

ممَّا يعني أنَّ الواقع اللغويّ قد لا يتساوق مع القاعدة النحوية، فـ(الواقع اللغويّ أو الحدث اللغوي) قد يهتم ببعض العناصر غير الإسنادية (الفضلات)، إذ "تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد، مثل قوله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ**﴾ [الأنبياء:١٦]، فإنَّ العنصرين الأساسيين مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحالة

---

(١) يُنظر: بناء الجملة العربية:١٣٥.

(٢) الوظائف الدلالية للجملة العربية (دراسة لعلاقات العمل النحوي. النظرية والتطبيق):١٠٧.

(٣) حاشية الصَّبَّان:٢/٢٥٢.

المعينة (لاعبين)، وإذا حُذفت هذه الحال، اختلّت الجملة أيَّما اختلال في معناها رغم اكتمال عناصرها الأصلية من الفعل والفاعل، وقد زاد فيها عنصر غير مؤسس آخر هو المفعول به"(١).

فالحال سلكت سلوك العناصر الإسنادية، وهو سلوك ليس بعزيز على الاستعمال اللغويّ، فالخبر الموطئ وهو عمدة – وجدناه يسلك سلوك الفضلات التي هي من مكملات الجملة– ومن ثمَّ يوسم بأنَّه خرج عن المنوال النحوي.

فالنَّحويون قد فسَّروا مجيء الخبر في بعض السياقات بأنَّه توطئة لما بعده، إذ المتكلم لا يقصده في كلامه، بل المقصود ما جاء بعده، بمعنى أنَّه ليس مردًا لذاته(٢)، ففي قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل:٥٥]، فهم بعض النَّحويين انَّ الخبر المراد من الآية المباركة هو جملة (تجهلون) التي هي في الحقيقة الصفة التي تُبيّن الخبر، وليس كلمة (قوم) التي يعربها العلماء خبرًا(٣). ولا يجد الباحث مانعًا صناعيًا ولا معنويًا من إعراب (قومٌ) خبرًا أوَّل و(تجهلون) خبرًا ثانيًا.

١. التَّحويل بحذف المفعول به:

يرى أكثر النحويين أنَّ المفعول به يجوز حذفه؛ لأنَّه فضلة، لكنَّ هذا الحذف قد يُمنع في عدد من المواطن، نحو: أن يكون نائبًا عن الفاعل، أو متعجبًا منه او جوابًا أو محصورًا، أو محذوفًا عامله(٤).

---

(١) بناء الجملة العربية:٣٥-٣٦.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب:٦/٦٠١، ٦٨٣.

(٣) يُنظر: أمالي ابن الشجريّ:٣/٢٢٣.

(٤) يُنظر: همع الهوامع:٢/٩-١٠.

يقول عبد القاهر الجرجانيّ: " فإنَّ الحاجة إليه أمسّ، ... واللطائف كأنَّها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الحُسن والرونق أعجب وأظهر"(١).

أمَّا ابن جنّي فحذف المفعول به عنده جائز، لكنَّه اشترط وجود دليل على المحذوف، يقول: " وحذف المفعول به كثير في القرآن وفصيح الكلام وذلك إذا كان هناك دليل عليه"(٢).

جاء في الخصائص: " وقد حُذف المفعول به نحو قوله تعالى:﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[النمل:٢٣]، أي: أُتيتُ منه شيئًا... وقال الحُطيئة(٣):

منعمةٌ تصون إليك منها كصونِكَ من رداءِ شَرَعَبيّ*

أي: تصون الحديث منها"(٤).

وقد تابع الدكتور طاهر حمودة ابن جنّي فيما ذهب إليه من اشتراط وجود دليل على حذف المفعول به، إذ قال: " ونحن نرى أنَّ حذف المفعول به لا يصحّ إلَّا في وجود دليل عليه أيًّا كان نوع الدليل... فلا يجوز لمن يريد أن يقول: (ضربتُ زيدًا، أن يقول: (ضربتُ) فقط دون دليل؛ لأنَّ المعنى في العبارتين مختلف"(٥).

ويبدو أنَّ فصاحة حذف المفعول به وعذوبته قد أثارت إعجاب ابن جنّي وبهرته، إذ قال: " وعلى ذكر حذف المفعول به فما أعربه وأعذبه في الكلام، ألا ترى إلى قوله

---

(١) دلائل الإعجاز:١٥٣.

(٢) المحتسب:١/١٢٥.

(٣) ديوانه:١٧٧.

*تصون إليك: أي عندك، الشرعبيّ: ضرب من ثياب اليمن، يُنظر: الخصائص:٢/٣٩٦، والمحتسب:١/١٢٥.

(٤) الخصائص:٢/٣٩٦.

(٥) ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ:٢٣٥.

تعالى: ﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[القصص:٢٣]، أي تذودان إبلهما، ولو نطق بالمفعول لما كان في عذوبة حذفه ولا في علوِّه"(١).

وللوقوف على قواعد التحويل بحذف المفعول به عند ابن جنّيّ، نحلل قول الحُطيئة الوارد في النَّصِّ المسوق آنفًا.

فالبنية العميقة لصدر البيت هي (منعمةٌ تصون الحديث منها) وقد تحوّلت إلى البنية السطحية بتأثير عنصر حذف المفعول به، اختصارًا ولدلالة السياق على المحذوف، والأصل المفترض لهذا التركيب هو:

منعمةٌ تصون الحديث إليك منها (البنية العميقة) ←(تحويل بالحذف) منعمةٌ تصون Ø إليك منها

ويمكن تمثيل عملية التحويل على طريقة المشجر كالآتي:

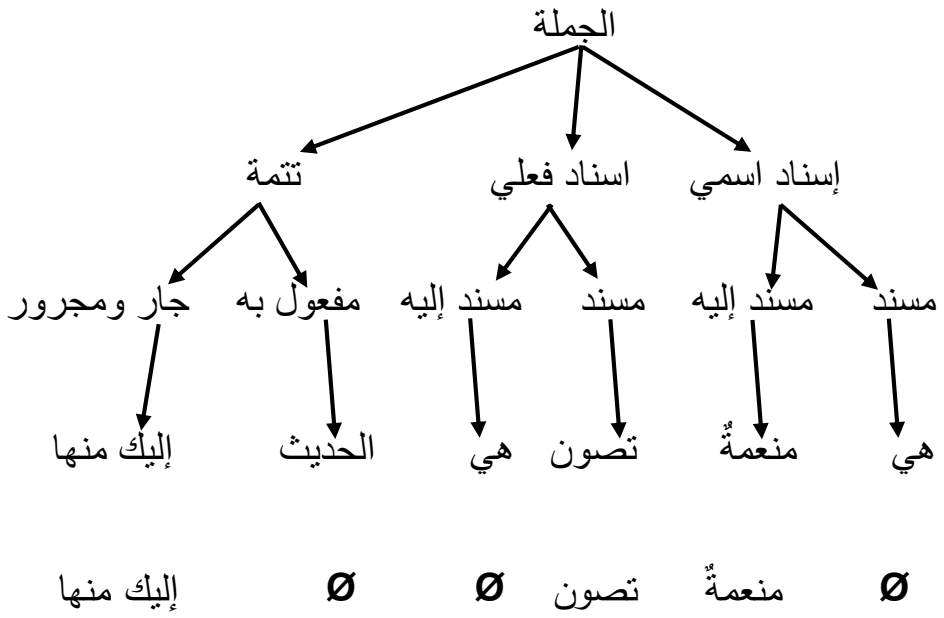

(١) المحتسب:١/٣٣٣.

٢. التَّحويل بحذف المفعول فيه:

يُعرّف النحويون الظرف بأنَّه: " زمان أو مكان ضُمِّنَ معنى (في) باطِّراد، نحو: **امكث هنا أزمنًا**، فهنا ظرف مكان وأزمنًا ظرف زمان، وكلّ منهما تضمن معنى (في)؛ لأنَّ المعنى: امكث في هذا الموضع وفي أزمن"(١).

وقد ذكر ابن جنّي أنَّ الظرف قد حُذف في كلام العرب، نحو قول الشاعر(٢):

فإنْ مُتُّ فانعيني بما انا أهلُهُ وشُقِّي عليَّ الجيبَ يا بنةَ معبدِ

يقول ابن جنّي: " أي: إنْ مُتُّ قبلكِ، هذا يُريد لا محالة، ألا ترى أنَّه لا يجوز أن يشترط الإنسان موته؛ لأنَّه يعلم أنَّه (مائت) لا محالة"(٣).

ويمكنا توضيح التحويل الذي حصل للتركيب على النحو الآتي:

مُتُّ قبلَكِ (البنية العميقة) ← (تحويل بالزيادة) إنْ مُتُّ قبلكِ ← (تحويل بالحذف) إنْ مُتُّ **Ø**

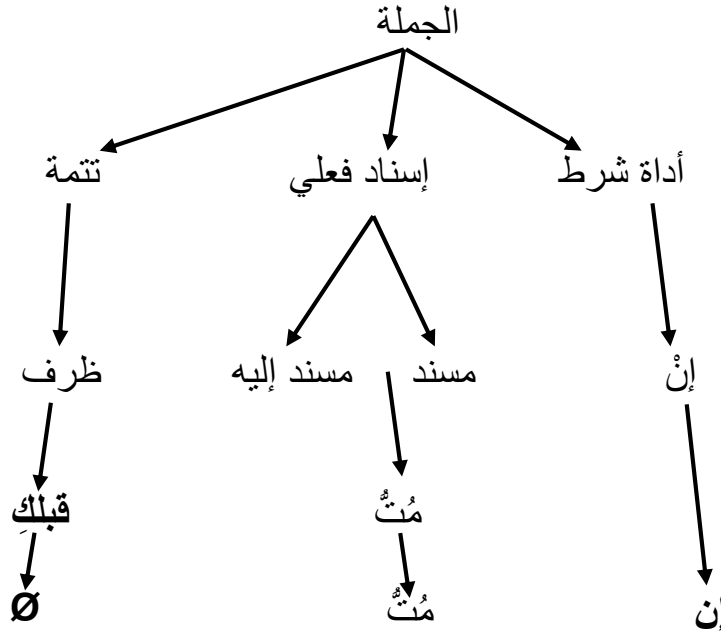

(١) شرح ابن عقيل:١٩١/٢.

(٢) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه:٥٦.

(٣) الخصائص:٣٩٦/٢.

٣. التَّحويل بحذف التمييز:

أجاز النحويون حذف التمييز، فالمتكلم مُخيَّرٌ بين الذكر والحذف، إذا كان التمييز معلومًا، فتمييز العدد يجوز حذفه شريطة ألَّا يؤدي حذفه إلى اللبس(١).

واستشهد ابن هشام على جواز حذف التمييز بشاهدين قرآنيين: الأوَّل: قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾[الأنفال:٦٥]، والثاني:﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[المدثر:٣٠] (٢).

ولم يعترض ابن جنّي على ما قال به النحويون شريطة الإفهام وعدم اللبس، جاء في الخصائص: " وقد حُذف المُميّز وذلك إذا عُلِمَ من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريتُ ثلاثين، وملكتُ خمسة وأربعين، فإنْ لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإنْ لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنَّما يصلحهُ ويُفسده غرض المتكلم"(٣).

فالنَّصّ المتقدّم يُنبئ عن أنَّ البنية السطحية للتراكيب التي أوردها ابن جنّي محوّلة عن البنية العميقة بتأثير عنصر الحذف، فقد حُذف التمييز من تلك التراكيب. وهذه التراكيب مبهمة في بنيتها السطحية، فالسياق الذي قيلت فيه يتكفّل بجبر الفراغ الذي تركه عدم ذكر التمييز.

ويمكن تمثيل العملية التحويلية على النحو الآتي:

- عشرون درهمًا عندي ⟵ (تحويل بالتقديم)
- عندي عشرون درهمًا ⟵ (تحويل بالحذف) عندي عشرون Ø

(١) يُنظر: همع الهوامع:٢/٢٩٦، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:٢٢٣.

(٢) مغني اللبيب:٦/٤٦٣-٤٦٤..

(٣) الخصائص:٢/٤٠٢.

- اشتريتُ ثلاثين كتابًا (البنية العميقة) ⟵ (تحويل بالحذف) اشتريتُ ثلاثين Ø

- ملكتُ خمسة وأربعين فدانًا (البنية العميقة) ⟵ (تحويل بالحذف) ملكتُ خمسة وأربعين Ø

ويكون تحليل التركيب على طريقة المشجر على النحو الآتي:

ولنأخذ تركيب (اشتريتُ ثلاثين) الوارد في النَّصّ.

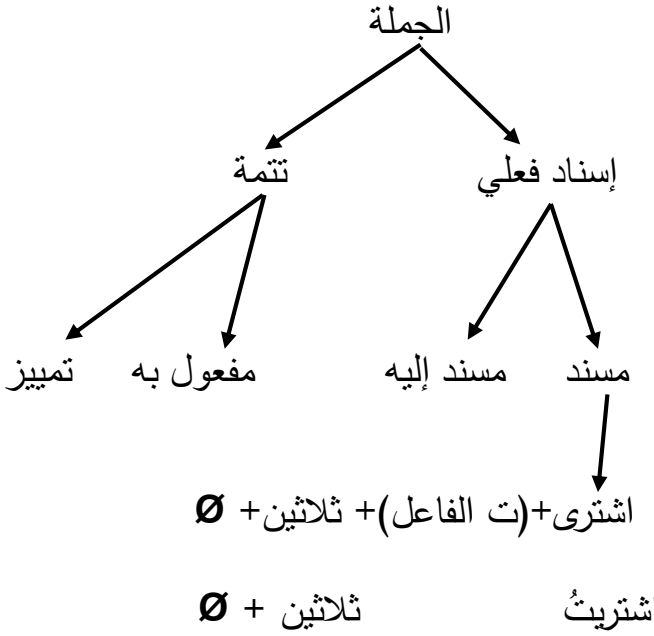

٤. التَّحويل بحذف المضاف:

" يُشكِّل طرفا التركيب الإضافي (المضاف والمضاف إليه) بنية مترابطة، حتى لكأنهما اسم واحد، وهذا ما جعل النحاة القدماء يغالون فيذهبون إلى أنَّ المضاف إليه بمنزلة التنوين، وأنَّه لا يجوز الفصل بينهما"(١).

(١) ظاهرة الحذف في شعر البحتري:٢٢١.

وقد رصد ابن جنّي ظاهرة حذف المضاف في غير موضع من مصنفاته، فقد وجَّه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾[البقرة:١٨٩] على أنَّ ثمَّة مضافًا محذوفًا، إذ قال: " أيْ: برُّ من اتقى، وإن شئتَ كان تقديره: ولكنَّ ذا البرِّ من اتقى، والأوَّل أجود... ومنه قوله عزَّ اسمه: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف:٨٢]، أي أهلَها"(١).

والذي نلحظهُ أنَّ ابن جنّي قد افترض بنيتين عميقتين للآية المباركة (البقرة:١٨٩)، لكنَّه فضَّل الافتراض الأوَّل، إذ وصفه بالجودة معلِّلًا ذلك التفضيل بقوله: " لأنَّ حذف المضاف ضربٌ من الاتساع والخبر أولى بذلك من المبتدأ لأنَّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور"(٢).

واستحضر على وجود ظاهرة حذف المضاف في أسلوب القرآن الكريم وكلام العرب شواهد كثيرة، فقد وجَّه قوله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾[محمد:٧] على حذف المضاف، إذ قال: "أي: دين الله وعهود الله وأولياء الله"(٣).

وللوقوف على القواعد التحويلية التي استثمرها ابن جنّي في تقدير المضاف المحذوف، نحلّلُ قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾.

فجملة (لكنَّ البرَّ من اتقى) جملة سطحية مُحوّلة عن أصل مفترض (بنية عميقة) هي: (لكنَّ البرَّ برُّ مَنْ اتقى)، وقد انتقلت هذه الجملة من بنيتها العميقة إلى البنية السطحية بتأثير عنصر التحويل (الحذف)، إذ جرى حذف المضاف (برّ) وأُقيم المضاف إليه (مَنْ) مقامه. ويمكن تحليل التركيب تحويليًا كما يأتي:

---

(١) الخصائص:٣٨٦/٢، ويُنظر: المحتسب:٢١٧/٢.

(٢) الخصائص:٣٨٦/٢.

(٣) المحتسب:١٨٨/١.

- البرُّ برُّ مَنِ اتقى ← (تحويل بالزيادة) لكنَّ البرَّ برُّ مَنِ اتقى ← (تحويل بالحذف) لكنَّ البرَّ Ø مَنِ اتقى

← (تحويل بالاحلال) لكنَّ البرَّ مَنِ اتَّقى

ويمكن توضيح ذلك على طريقة المشجر كما يأتي:

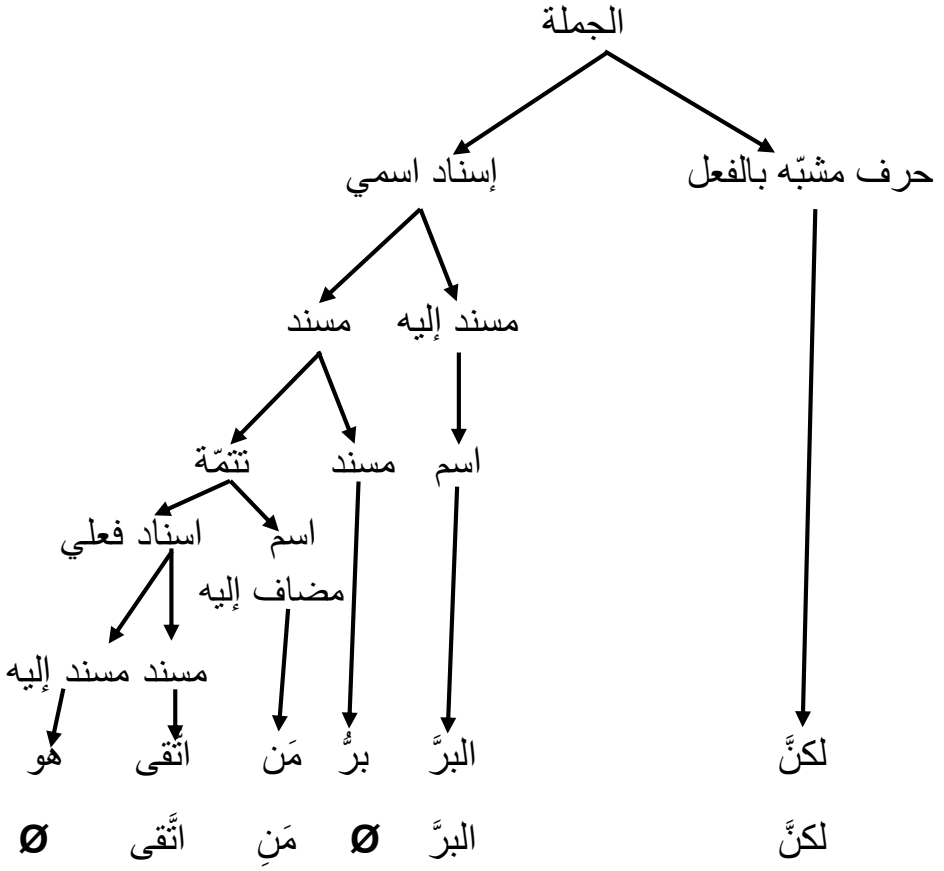

٥. التَّحويل بحذف المضاف إليه:

ذكر ابن يعيش أنَّ صاحب المفصَّل قال: " وقد حُذف المضاف إليه في قولهم: كان ذلك إذٍ، وحينئذٍ، ومررتُ بكلٍّ قائمًا، وقال تعالى: ﴿ **وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا**﴾[الأنبياء:٧٩]، وقال تعالى: ﴿ **وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ**﴾[الزخرف:٣٢]" (١).

وأجاز ابن جنّي حذف المضاف إليه، إذ قال في خصائصه: " وقد حُذف المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ**﴾[الروم:٤]، أي: من قبل ذلك ومن بعده"(٢).

والأصل على وفق القاعدة النحوية أن يُذكر في تركيب الآية المباركة المضاف إليه، ولمَّا لم يتسنَّ ذلك لجأ ابن جنّي إلى افتراض بنية عميقة لهذا التركيب تتساوق وقواعدهم التي قعّدوها.

فقد تحوّلت البنية العميقة لهذا التركيب إلى البنية السطحية بتأثير عنصر (الحذف)، إذ حُذف المضاف إليه لوجود دليل على المحذوف.

ويمكننا تحليل تركيب الآية القرآنية المباركة تحويليًا على النحو الآتي:

- **الأمرُ للهِ من قبلِ ذلك ومن بعدِه** (البنية العميقة) ← (تحويل بالتقديم)
- **للهِ الأمرُ من قبلِ ذلك ومن بعدِه** ← (تحويل بالحذف)
- **للهِ الأمرُ من قبلُ Ø ومن بعدُ Ø**

أمَّا تحليل الجملة على طريقة المشجر، فيكون على النحو الآتي:

(١) شرح المُفصَّل:٣/٩٣، ويُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٣/١٣٠.

(٢) الخصائص:٢/٣٨٧.

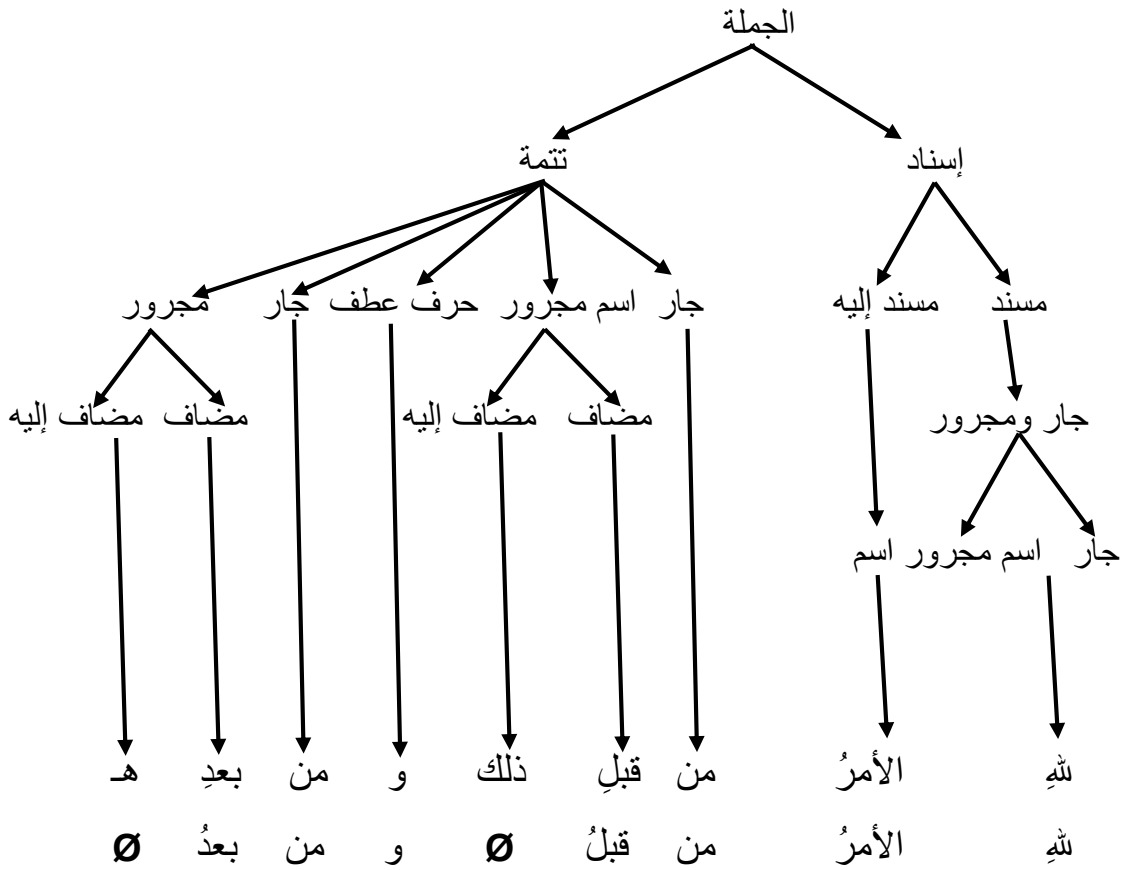

٦. **التَّحويل بحذف الصفة:**

(الصفة والموصوف)، مصطلحان يساويان مصطلحي (النعت والمنعوت) عند أكثر النحويين[١]، كما يقول ابن يعيش: " الصِّفة والنعت واحد"[٢].

وحذف الصفة عند النحويين أكثر من حذف الموصوف، قال ابن مالك[٣]:

وما من المنعوت والنعتِ عُقِلْ يجوزُ حذفُهُ وفي النعتِ يَقِلّْ

(١) يُنظر: همع الهوامع:٣/١١٧.

(٢) شرح المُفصَّل:٢/٢٣٢.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل:٣/١٣١.

ومن أمثلته في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾[البقرة:٧١]، أي: البيّن، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[هود:٤٦]، أي: الناجين(١).

وقد احتكم ابن جنّي إلى قرينتي الحال المشاهدة، والقرينة الصوتية لتسويغ هذا اللون من الحذف، مسترشدًا بما حكاه سيبويه، إذ قال: " وقد حُذفت الصفة ودلَّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سِيرَ عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ. وكأنَّ هذا إنَّما حُذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنَّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل"(٢).

ويمكن توضيح ذلك تحويليًا على النحو الآتي:

- **سيرَ عليه ليلٌ طويلُ** ⟵ (تحويل بالحذف) **سِيرَ عليه ليلٌ Ø**

وممّا احتكم فيه إلى القرينة الصوتية لتسويغ حذف الصفة ما جاء في قوله: " وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان واللهِ رجلًا فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك"(٣).

فالإيقاع الصوتي الذي غلّف التركيب قام مقام الصفة المحذوفة في التركيب، وأحال التركيب إلى كلام تام لا نقص فيه ولا حذف.

وإذا وقفنا على الشاهد الذي ساقه ابن جنّي في النَّصّ المُتقدّم لنحلّله تحليلًا تحويليًا وجدناه لا يختلف عن تحليلنا للشاهد الأوّل.

- **كان رجلًا شجاعًا** ⟵ (تحويل بالزيادة) **كان واللهِ رجلًا شجاعًا** ⟵ (تحويل بالحذف) **كان واللهِ رجلًا Ø**

---

(١) يُنظر: المقتضب: ٢/١٣٧-١٣٨، وهمع الهوامع:٢/٤٠٠، وحاشية الخُضري:٢/١١٣.

(٢) الخصائص:٢/٣٩٤-٣٩٥، ويُنظر: الكتاب: ١/٢٢٠.

(٣) الخصائص:٢/٢٩٥.

ويمكن تمثيل ذلك على طريقة المشجر على النحو الآتي:

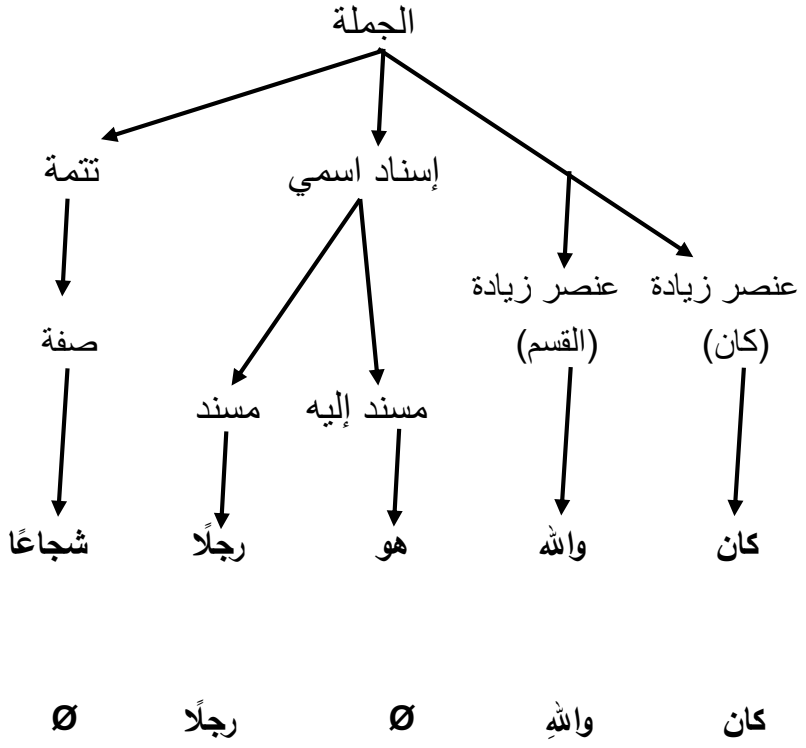

ويؤكّد ابن جنّي في حذف الصفة على ضرورة وضوح الدليل عليها:" فأمَّا إنْ عُرِّيت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال، فإنَّ حذفها لا يجوز، ألا تراك لو قلت: وردنا البصرة فاجتزنا بالأُبلّة* على رجل، أو رأينا بستانًا وسكت لم تفد بذلك شيئًا؛ لأنَّ هذا ونحوه مما لا يُعرّى منه ذلك المكان وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت. فإن لم تفعل كلفت علم ما لم تدلّل عليه، وهذا لغو من الحديث وجور في التكليف"(١).

ويرى الدكتور طاهر حمودة: " أنَّ حذف الصفة في اللغة يكثر في سياق النفي حين ينفي المتكلم شيئًا ثابتًا بقرينة العقل أو بغيرها من القرائن، فهو في هذه الحالة لا يُريد النفيّ المطلق وإنَّما نفي الشيء مُقيَّدًا بصفة مخصوصة... كما في قولنا في صفة إنسان إنَّه ليس بشاعر أو ليس بكاتب مع ثبوت هذه الصفات أو مثلها، فالمقصود من المتكلم

* الأُبُلَّة يُراد بها القبيلة، وبلد قرب البصرة، يُنظر: لسان العرب:٣٩/١، وتاج العروس:٤٢١/٢٧.

(١) الخصائص:٣٩٥/٢-٣٩٦.

تقييد هذه الصفات بصفات أخرى، أي: أنَّه ليس بشاعر مجيد أو يُعتدّ به...إلخ وهو ما يفهمه السامع"[١].

٧. **التَّحويل بحذف المعطوف:**

لو توقفنا عند عبارات النحويين الكثيرة في سبك حدّ العطف، الذي يميزّها عن غيرها من أبواب النحو، لوجدناها تلتقي جميعًا عند مجموعة من المحدّدات التي تبيّنها.

فالعطف هو التابع الذي يُتوسط فيه بين التابع ومتبوعه حرف من حروف العطف المعروفة عند العلماء على خلاف بينهم على عِدَّتِها[٢].

وقد يُحذف المعطوف ويُكتفى بذكر المعطوف عليه لوجود القرينة الدالّة عليه أو لورود ذكره في السِّياق[٣].

وقد راقب ابن جنّي هذا اللون من الحذف، إذ ذكر أنَّ المعطوف والمعطوف عليه يجوز حذفهما، ومثَّل على حذف المعطوف بمثل عربي رواه أحمد بن يحيى أنَّهم يقولون: راكب الناقة طليحان، أي: راكب الناقة والناقة طليحان[٤].

فالبنية العميقة لهذا التركيب هي (راكب الناقة والناقةُ طليحان)، وقد حُوِّلت بتأثير عنصر الحذف إلى البنية السطحية (راكب الناقة طليحان).

ويمكن تحليل ذلك تحويليًا على النحو الآتي:

- راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان (البنية العميقة) ⟵ **تحويل بالحذف** راكب الناقة ∅ طليحان.

وقد أرجع ابن جنّي هذا الحذف لأمرين اثنين:

---

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:١٤٧.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل:٢/٢٤٤.

(٣) يُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:١٤٧-١٤٨.

(٤) يُنظر: الخصائص:١/٣٧٤ و ٢/٣٩٧.

الأوَّل: تقدم ذكر الناقة، **والثَّاني:** أنّ الخبر بلفظ التثنية ومن ثمَّ جعل منه قرينة لفظية دالَّة على أنَّ المُخبر عنه ثانٍ(١).

ويمكن تحليل التركيب الذي ساقه ابن جنّي على طريقة المشجّر، فيكون على النحو الآتي:

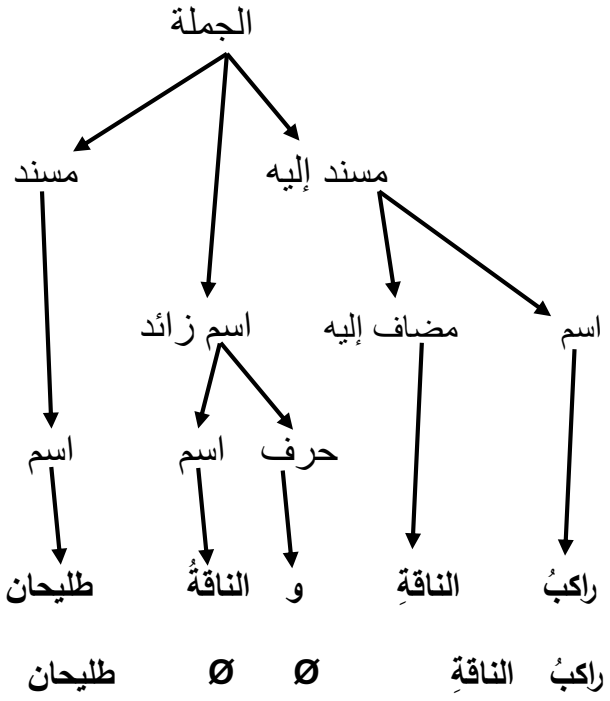

(١) يُنظر: الخصائص:١/٣٧٤.

الفصل الثّالث

التَّحليلُ النَّحويّ في ضوء عنصري

إعادة الترتيب (التقديم والتأخير) والزيادة

المبحث الأوَّل: التَّحويل بإعادة الترتيب (التقديم والتأخير).

المبحث الثَّاني: التَّحويل بالزيادة

المبحث الأوَّل: التَّحويل بإعادة الترتيب (التقديم والتأخير).

مدخل:

تتحقق وظيفة اللغة عن طريق ترتيب المفردات وتأليفها، لتبلغ غايتها في الإفادة وهي الإفهام؛ لأنَّ " العبارة تقوم منطقيًا على ترتيب الكلمات، وأنَّ هذا الترتيب يُعبِّر في آنٍ واحدٍ عن حاصل الفكر وتحليل القول مهما كانت اللغة التي يتمُّ فيها هذا الغرض"(١).

وممَّا لا مرية فيه أنَّه إذا "اختلَّ هذا النظام من ناحية من نواحيه لم يحقّق الكلام الغرض منه وهو الإفهام"(٢).

والرتبة عنصر من عناصر التحويل؛ " لأنَّ المُتكلّم يَعمدُ إلى مورفيم حقُّه التأخير... فيقّدمهُ أو إلى ما حقَّه التقديم فيؤخره، طلبًا لإظهار ترتيب المعاني في النَّفس"(٣).

إذ هي: " الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذهُ الوظيفة النحويّة بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلائق نحوية تركيبية"(٤). أو هي: " ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلاميّ"(٥).

---

(١) تاريخ علم اللغة منذُ نشأتها حتى القرن العشرين:١٤٧.

(٢) من أسرار اللغة:٢٩٥.

(٣) في نحو اللغة وتراكيبها: ٨٨.

(٤) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها:١٩٦.

(٥) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة:١٨٦.

والمنوال اللغويّ للّغة العربية " يُحافظ على رتب خاصة، بالنسبة إلى أجزاء الكلام وفق الصورة الإسنادية، ويمكن أن تتغير مكونات الجملة الإسنادية تقديمًا أو تأخيرًا حين يسمح النظام اللغويّ بذلك وحسب السِّياق الكلاميّ"(١).

"فإذا احتاج المتكلم أن يؤكد جزءًا من الجملة أو الوحدة الإسنادية من دون إدخال أدوات التوكيد يجد اللغة العربية بقرائنها المتنوعة – وأهمها علامة الإعراب–تساعده على تأدية هذا المعنى، فيُقدّم الجزء الذي يهتم به"(٢).

وقد فطن النحويون الأوائل إلى قيمة هذا التحويل، فهذا سيبويه ينقل لنا عن شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي، عنايته بهذا الأسلوب، جاء في الكتاب: " وزعم الخليل (رحمه الله) أنَّه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًا على المبتدأ"(٣).

فالخليل لا يستسيغ أن يكون التقديم على نية أنَّ المُقدَّم مبتدأ، بل يكون المُقدَّم على نيّة التأخير والرتبة في النحو العربي كما هو النحو التوليدي، على قسمين: محفوظة، وغير محفوظة، وقد أحصى (ابن السَّرَّاج) الأبواب النحويّة ذات الرُتب المحفوظة ممَّا لا يجوز تقديمه، فوجدها ثلاث عشرة(٤). وهذه الرتبة لسنا معنيين بها في هذه الدراسة، إذ لا دورَ لها في عملية تحويل الجملة من العمق إلى السطح.

أمَّا الرتبة غير المحفوظة، فهي محور الدراسة في هذا البحث؛ لأنَّها تُسهم في تحويل الجُمل من العمق المقدّر إلى السطح الظاهر، ومن ثمَّ تمنح الوظائف النحوية مرونة تسمح لها بحرية الحركة في داخل الجملة، لأسباب دلالية أو تركيبية(٥). على أنَّ يوضع بالحسبان أنَّ حرية الحركة إنَّما تجري على وفق ضوابط ومحدِّدات لا يمكن تخطيها.

---

(١) الجملة في القرآن الكريم، صورها وتوجهها البياني:٤٢.

(٢) المرجع نفسه:٤٢.

(٣) الكتاب:١٢٧/٢.

(٤) يُنظر: الأصول في النَّحو:٢٢٢/٢-٢٢٣

(٥) يُنظر: الرتبة النَّحوية في الجملة العربية المعاصرة:١٨.

" وقد ارتضى علماء المعاني هذا التقسيم وتجنبوا الكلام عن الرتب المحفوظة، فمنحوها دراسة أسلوبية تحت عنوان (التقديم والتأخير) ومعنى هذا أنَّ التقديم والتأخير بلاغي وثيق الصّلة بقرينة الرتبة في النحو، ولكنَّه لا يمسّ الرتبة المحفوظة"(١).

وممَّا لا ريب فيه أنَّ هذه الوسيلة التحويلية قدَّمت مجالًا خصبًا للتركيب اللغويّ، وأثبتت أنَّه سمة من سمات اللغة العربية، إذ تتماز بمرونة عالية وفضاء واسع في هذا السِّياق، يقول الدكتور نعمة رحيم العزَّاويّ: " إنَّ من مزايا العربية هو أنَّ الجملة فيها لا تخضع لنظام صارم في ترتيب عناصرها، وإنَّما يملك المتكلمون بها حرية وافرة في صوغ الجملة، وتقديم أو تأخير ما يشاؤون من عناصرها استجابة لدوافع نفسيّة معينة، أو مجاراة لظروف القول، وملابساته"(٢).

والتحويليون يعدّون إعادة الترتيب وسيلة من وسائل التحويل في الجملة، ويتمُّ ذلك بإحلال عنصر مكان عنصر آخر فيها.

ويمكن التعبير عنه رياضيًا بالشكل الآتي(٣):

أ + ب ⟵ ب + أ

فتبادل المواقع بين الكلمات في داخل الجملة ليس اعتباطيًا، وإنَّما هو محكوم بقيود معينة " فالرتبة الموجودة في البنية العميقة مثلًا تختلف عن الرتبة الموجودة في البنية السطحية، علمًا أنَّ الرتبة التي يمكن ملاحظتها هي الرتبة السطحية"(٤).

ولم يكن ابن جنّي بمنأى عن ذلك، فقد تناول التقديم والتأخير بالدرس، وعقد له مبحثًا خاصًا في خصائصه هو فصل التقديم والتأخير الذي يندرج تحت باب (شجاعة العربية)،

---

(١) البلاغة والأسلوبية:٢٥٠.

(٢) الجملة العربية في ضوء الدراسات الحديثة، (بحث):١٢١.

(٣) يُنظر: الاتجاهات النحويّة لدى القدماء (في ضوء المناهج المعاصرة):٢٢٠.

(٤) اللسانيات واللغة العربية:١/١٠٤.

فضلًا عن المواطن المتفرّقة المبثوثة في مصنفاته، إلَّا أنَّه لم يولِ أثر الظاهرة بلاغيًا ودلاليًا مزيد عناية واهتمام؛ لأنَّه كان مهتمًا ببيان ما يخصّ التركيب عند تأليف الكلام ودور التقديم والتأخير في ذلك.

يقول في سياق حديثه عن التقديم والتأخير: " وذلك على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس والآخر ما يسهلَّهُ الاضطرار "(١).

ومن أمثلة التقديم والتأخير عنده قوله: " وممَّا يصحّ ويجوز تقديمه خبر المبتدأ، نحو: قائمٌ أخوك، وفي الدارِ صاحبك"(٢).

وفي ضوء ما تقدّم أورد ابن جنّي ضروبًا من هذا الأسلوب، معلِّلًا إيَّاها، ومحلِّلًا، ليُثبت صحّة آرائه.

(١) الخصائص:٢/٤٠٦.

(٢) المصدر نفسه.

أوَّلًا: التحويل (بإعادة الترتيب) في الجملة الاسمية.

١. التَّحويل بتقديم الخبر على المبتدأ.

رتبة الخبر من حيث الموقع في التركيب بعد المبتدأ، إلَّا أنَّه قد يتقدَّم على المبتدأ على وفق ضوابط حدَّدها النحويون(١).

والتقديم والتأخير عند عبد القاهر الجرجانيّ على قسمين:

الأوَّل: تقديم على نيّة التأخير، مثل (قائمٌ زيد)، فهذا التقديم لا يؤدي إلى تحولات قواعدية، ومن ثمَّ لا يتغير حكم الوظيفة النَّحوية عمَّا كان عليه. أمَّا **القسم الآخر:** فالتقديم فيه ليس على نية التأخير، مثل (المنطلقُ زيدٌ)، و (زيدٌ المنطلقُ)، وهذا التقديم إنَّما يعني أنَّ المقدم تتغير وظيفته النَّحوية، ويخرج من بابه النحويّ إلى باب آخر(٢).

وقد سمى الدكتور (رابح بو معزة) الأوَّل: التحويل المحليّ في حين سمى الثاني: التحويل الجذري (٣).

ومسألة تقديم الخبر على مبتدئه مظنَّة خلاف بين المدرستين، فقد أجاز البصريون التقديم في حين لم يجوّزه الكوفيون(٤).

أمَّا ابن جنّي، فقد سار مع جمهور البصريين، إذ أجاز هذا الضرب من التقديم، جاء في اللُّمع: " ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، تقول: قائمٌ زيدٌ، وخلفَك بكرٌ، والتقدير: زيدٌ قائمٌ، وبكرٌ خلفَك، فقدّم الخبر اتساعًا، وفيهما ضمير لأنَّ النيّة فيهما على التأخير"(٥).

---

(١) يُنظر: شرح الرَّضيّ:١/٢٥٩-٢٦٢.

(٢) يُنظر: دلائل الإعجاز:١٠٦-١٠٧.

(٣) يُنظر: التحويل في النحو العربي:٤٩-٥٠.

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٦٥/م:٩.

(٥) اللُّمع في العربية:٣٢، ويُنظر: الخصائص:٢/٤٠٦.

فنصُّ ابن جنّي موضع التحليل، يكشف لنا أنَّ الخبر(قائم) في جملة (زيدٌ قائمٌ) تقدّم اختياريًا على مبتدئه (زيد)، وكان أصل الجملة قبل ذلك: زيدٌ قائمٌ.

فقد أسهمت وسيلة التحويل (إعادة الترتيب) في نقل التركيب من بنيته العميقة (زيدٌ قائمٌ) إلى بنيته السطحية (قائمٌ زيدٌ).

والظاهر أنَّ الغرض من تقديم الخبر في جملة (قائمٌ زيدٌ) إنَّما مردُّه إلى أنَّ المتكلم قصد تنبيه السامع أنَّه معتنٍ بالخبر ومهتم به.

وقد مرَّت جملة (قائمٌ زيدٌ) بالعمليات التحويلية الآتية:

- **إعادة الترتيب:** إذ إنَّ الأصل فيه: **زيدٌ قائمٌ** ←(إعادة ترتيب) **قائمٌ زيدٌ**
- **الإحلال:** فقد حلَّ العنصر (منطلق) محلّ العنصر (زيدٌ)

زيدٌ قائمٌ ←(إحلال) **قائمٌ زيدٌ**

ويمكن التعبير عمَّا رصده (ابن جنّي) في تقديم ركن الخبر على المبتدأ بالمشجر الآتي:

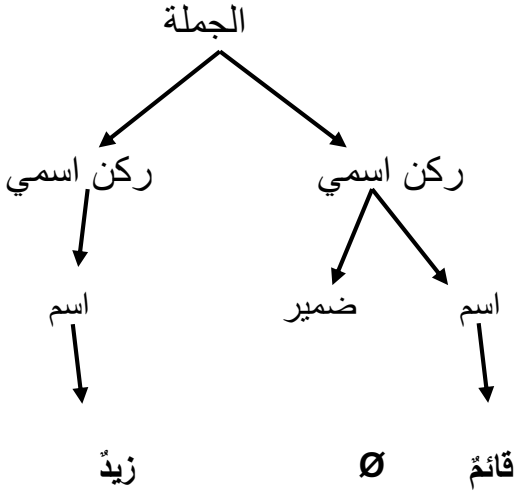

٢. التَّحويل بإعادة الترتيب في كان وأخواتها.

(كان وأخواتها) ليست أفعالًا على الحقيقة؛ لأنَّها تدلُّ على الزمن وتفتقر إلى الحدث، ومن ثمَّ " تشبيه الفعل الناسخ بالفعل إنَّما هو من الناحية البنيوية، أمَّا من الناحية الدلالية فإنَّ الفعل الناسخ لا يصل إلى مرتبة الفعل العادي، فهو لا يكتمل معناه بالفاعل فقط"(١).

وطريقة الترتيب في جملة (كان وأخواتها) تأتي على الصور الثلاث الآتية:

الصورة الأولى: (الفعل الناسخ + الاسم + الخبر)، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا**﴾[الفتح:١١٤].

الصورة الثانية: (الفعل الناسخ + الخبر + الاسم)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[الروم:٤٧].

الصورة الثالثة: (الخبر + الفعل الناقص + الاسم)، تقول: (مطلبًا كريمًا ما زالت الحرية) (٢).

ولعلَّ التأمّل في الصور الثلاث يقودنا إلى أنْ نستنتج أنَّ الأصل التوليدي للجملة المحوَّلة بناسخ يكون جملة اسمية من (مبتدأ + خبر)، وهذا الأصل يعتريه التغيير بتأثير وسيلة أو أكثر من وسائل التحويل، ومن ثمَّ تنتقل الجملة من جملة اسمية توليدية إلى جملة فعلية ناقصة ملحوظ فيها اعتبار أصلها. وقد يكون هذا التحويل اختيارًا أو اجباريًا وقد أجاز ابن جنّي التقديم في معمولات (كان وأخواتها)،

(١) الجملة الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه والقواعد التحويلية:٥٥.

(٢) يُنظر: النحو الوافي:٥٩٦/١.

جاء في اللُّمَع: " ويجوز تقديم أخبار (كان وأخواتها) على أسمائها وعليها نفسها، تقول: كان قائمًا زيدٌ، وقائمًا كان زيدٌ، وكذلك ليس قائمًا زيدٌ، وقائمًا ليس زيدٌ"(١).

ومن يُراقب رأي ابن جنّي هذا يجده موافقًا لرأي جمهور البصريين، ومخالفًا في الوقت نفسه لرأي الكوفيين وبعض البصريين الذين لم يجوّزوا هذا التقديم(٢).

وما نلحظ من النَّصِّ أنَّه مثَّل على تقديم أخبار (كان وأخواتها) على اسمائها بجملة: (ليس قائمًا زيدٌ) وهي بنية عميقة محوَّلة عن البنية السطحية (ليس زيدٌ قائمًا)، فقد تقدَّم الخبر عن الاسم تقدّمًا اختياريًا.

وقد تحوّلت جملة (ليس قائمًا زيدٌ)، من البنية العميقة إلى البنية السطحية بوساطة القواعد التحويلية الآتية:

- **الزيادة:** إذ إنَّ الأصل فيها (زيدٌ قائمٌ)، وقد دخلها عنصر الزيادة (ليس) للدلالة على النفي في زمان الحال أو الاستقبال فصارت:

تحويل بالزيادة
زيدٌ قائمٌ ⟵ ليس زيدٌ قائمًا.

- **إعادة الترتيب:** فالأصل فيها: ليس زيدٌ قائمًا، وتحوَّلت عن طريق وسيلة الترتيب إلى:

إعادة ترتيب
ليس زيدٌ قائمًا ⟵ ليس قائمًا زيدٌ

- الإحلال: إذ حلَّ الخبر (قائمًا) محلّ اسم الفعل الناسخ (زيدٌ).

ويمكن التعبير عن هذا التحويل بالمشجر الآتي:

---

(١) اللُّمع:٣٧، ويُنظر: الخصائص:٤٠٦/٢، والتمام في تفسير أشعار هذيل:١٧٣-١٧٤.

(٢) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٣٠٢-٣٠٤.

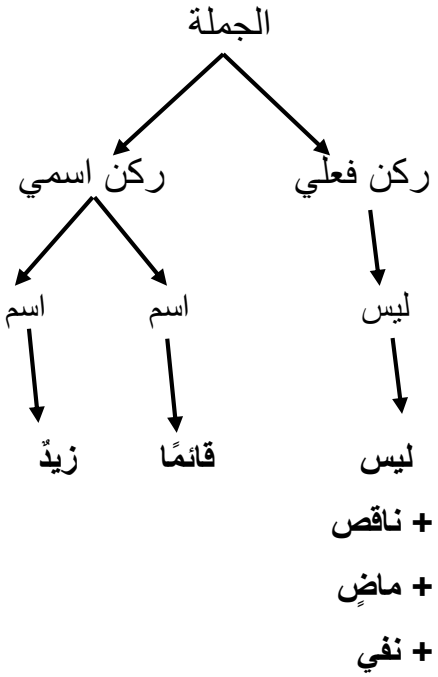

أمَّا ما عبَّر عنه (أخبارها تتقدم على أنفسها)، أي: الفعل الناقص، فقد مثَّل لها بجملة: (قائمًا كان زيدٌ).

ويمكن بيان القواعد التحويلية التي نقلتها من البنية العميقة إلى البنية السطحية على النحو الآتي:

- **الزيادة:** إذ إنَّ البنية العميقة لها (زيدٌ قائمٌ)

تحويل بالزيادة

زيدٌ قائمٌ ⟵ كان زيدٌ قائمًا.

إعادة ترتيب

- **إعادة الترتيب:** كان زيدٌ قائمًا ⟵ كان قائمًا زيدٌ.

تحويل بالإحلال

- **الإحلال:** إذ إنَّ العنصر (قائمًا) حلَّ محل الفعل الناقص (كان)، كان زيدٌ قائمًا ⟵ قائمًا كان زيدٌ.

ويمكن التعبير عن هذا اللون من التحويل بالمشجر الآتي:

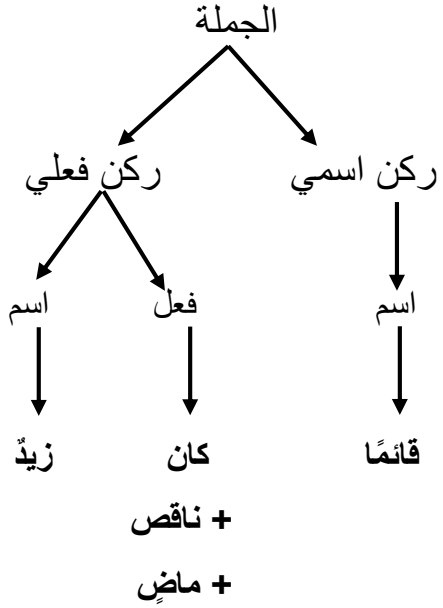

ثانيًا: التحويل (بإعادة الترتيب) في الجملة الفعلية.

١. التَّحويل بتقديم المفعول به:

المفعول به " هو الذي يقع عليه فعل الفاعل"[١]. والأصل التوليدي للمفعول به أن يأتي متأخرًا عن الفعل والفاعل (فعل + فاعل + مفعول به)، وذلك نحو: (ينصر الله المجاهدين)، وقد يُعدل عن هذا الترتيب فيُقدَّم المفعول به على الفاعل نحو: (ينصرُ المجاهدين اللهُ)، أو يتقدّم المفعول به على عامله، نحو: (المجاهدين ينصرُ اللهُ)، شريطة أمن اللَّبس[٢].

ومعطيات هذا تُشير إلى أنَّ التقديم في هذا الموطن لا يؤثر في وظيفة المفعول به في داخل التركيب؛ لأنَّه تقديم على نيّة التأخير.

(١) المُفصَّل في صنعة الإعراب:٨٣.

(٢) يُنظر: معاني النحو:٢/٨٥.

وهذا ما بيَّنه ابن جنّي في الخصائص، إذ قال: " ألا تعلم أنَّ الفاعل رتبته التقدّم، والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كلّ منهما الموقع الذي هو أولى به، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع متقدمًا أنَّ موضعه التأخير"(١).

وقد تحدَّث ابن جنّي عن التقديم والتأخير في باب المفعول به، فبيَّن أنَّ " أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل، كـ(ضربَ زيدٌ عمرًا)، فإذا عناهم ذكر المفعول قدَّموه على الفاعل، فقالوا: ضرب عمرًا زيدٌ، فإن ازدادت عنايتهم به قدَّموه على الفعل الناصبه، فقالوا: عمرًا ضربَ زيدٌ، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنَّه ربُّ الجملة، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة، فقالوا: عمرٌو ضربه زيدٌ فجاءوا به مجيئًا يُنافي كونه فضلة... وهذا كلّهُ يدلّ على شدّة عنايتهم بالفضلة، وإنَّما كانت كذلك لأنَّها تجلو الجملة وتجعلها تابعة المعنى لها"(٢).

وما يلحظ على ابن جنّي في رصده لهذا المبحث أنَّه مزج قواعد النحو الشكلي بالتحليل الدلالي، إذ ألفيناه يُقلّب الجملة على وجوه مختلفة، ولكلٍّ وجه من تلك الوجوه معنى إضافيّ ودلالة فنية لا تتحصَّل في غيره.

فإذا تقدّم المفعول به على الفاعل دلَّ على معنى، وإذا تقدَّم خطوتين فتصدَّر على فعله والفاعل دلَّ على معنىً آخر.

حتى إذا انتقل من بابه (المفعول به) إلى باب آخر (الابتداء) كان معناه أوقع في النَّفسِ، وكان مدار الكلام عليه، وهذا ما يُفسِّر تسمية ابن جنّي له بـ (ربُّ) الجملة، وهذا إنَّما يدلّ على حفاوته بالمسند إليه ولا سيَّما في باب المبتدأ الذي يدلّ على الدوام والثبوت عندما يُبنى الكلام عليه.

---

(١) الخصائص:١/٣٨١.

(٢) المحتسب:١/٦٥.

فالمسوّغ البيانيّ الذي ركن إليه ابن جنّي في تقليبه للتركيب على تلك الأوجه إنَّما هو ما أطلقنا عليه: (سُلَّم العناية والاهتمام التصاعدي).

وابن جنّي متابع لسيبويه في هذا التحليل، جاء في الكتاب: " كأنَّهم إنَّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"(١).

وقد وجَّه عبد القاهر الجرجانيّ سهام النقد إلى سيبويه ومَنْ تابعه ممّن علَّلوا هذه الظاهرة بـ(العناية والاهتمام)، فقد أخذ عليهم عدم ذكرهم " من أين كانت تلك العناية، وبِمَ كان أهمَ"(٢).

فالخروج عن أصل الترتيب لا بُدَّ " أن يكون هادفًا إلى دلالة غير ما يؤديه التركيب في التسلسل المعياري لرتب أجزائه، إذ ذاك لا يكون هذا العدول مفيدًا في تغيير دلالة إلى أخرى تستدعي في النَّصِّ فضيلة ومزية"(٣).

ولا يغيب عن الأذهان أنَّ ابن جنّي لم يجز التقديم مطلقًا فقد تعجز العلامة الإعرابية عن بيان المتقدّم والمتأخر في الجملة فتأخذ الرتبة دورها في سدِّ هذا الفراغ الوظيفي، جاء في الخصائص: " فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابًا فاصلًا... ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب"(٤).

لنقف عند أمثلة ابن جنّي الواردة في النَّصِّ المقتبس من المحتسب، لنُحلِّلها تحليلًا تحويليًا: نلحظ أنَّ جملة (ضربَ عمرًا زيدٌ) تمثّل التركيب الفعلي التحويلي المولَّد من البنية العميقة (ضربَ زيدٌ عمرًا)، عن طريق قانون (إعادة الترتيب)، إذ مرَّت الجملة بالمراحل التحويلية الآتية:

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٤.

(٢) دلائل الإعجاز:١٠٨.

(٣) أسلوبية النظم البلاغي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (أطروحة دكتوراه):١٣١.

(٤) الخصائص:١/١٠٤.

- إعادة الترتيب: **ضربَ زيدٌ عمرًا** ⟵ **إعادة ترتيب** **ضرب عمرًا زيدٌ.**

- الإحلال: إذ إنَّ العنصر (عمرًا) حلَّ محل العنصر (زيدٌ) بتقدمه عليه.

ضرب زيدٌ عمرًا ⟵ **تحويل بالإحلال** **ضرب عمرًا زيدٌ.**

ويمكن التعبير عن ذلك بالمشجر الآتي:

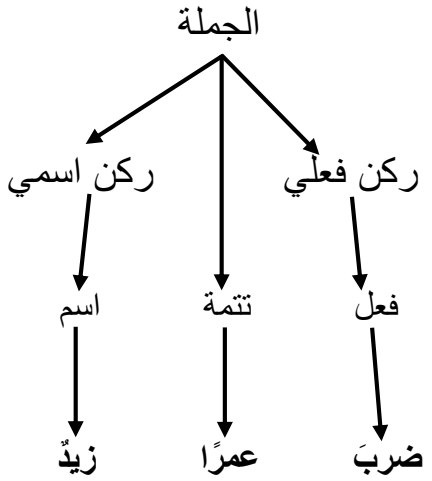

أمَّا جملة (عمرًا ضربَ زيدٌ) فالبنية العميقة لها (ضربَ زيدٌ عمرًا)، وبعد تطبيق قانوني (إعادة الترتيب، والإحلال) التحويليين، أصبحت على ما هي عليه الآن.

ويمكن التعبير عن ذلك بطريقة المشجر الآتي:

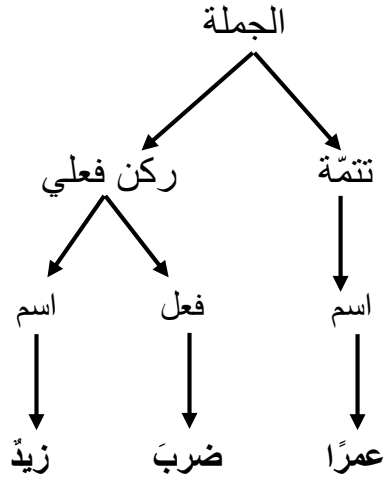

٢. التَّحويل بتقديم الحال:

الحال في عرف النحويين " الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة"(١).

وقولهم فضلة إنَّما يعنون به أنَّه يخرج عن عملية الإسناد، تقول الدكتورة معصومة عبد الصاحب: "وهذا ما نلاحظه أيضًا في علم اللغة الحديث، فظرف الحال عند تشومسكي... يُعدُّ عنصرًا زائدًا عن جملة النواة، وأنَّ القواعد الجوازية هي التي تولِّد هذه الظروف، وفي ذلك يلتقي مع قدماء النحاة العرب حيث أطلقوا على الحال فضلة وهي ما زادت على ركني الجملة الأساسية: المسند والمسند إليه"(٢).

والأصل في الحال أن تتأخر عن العامل فيها وعن صاحبها، تقول: جاء محمدٌ ضاحكًا، لكنَّها قد تتقدم على صاحبها، مثل: جاء ضاحكًا محمدٌ، وقد تتقدم على العامل فيها، مثل: ضاحكًا جاء زيدٌ(٣).

ومبحث تقدم الحال على العامل فيها مظنَّة خلاف بين المدرستين، إذ أجاز البصريون تقدّم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمُضَّمر، جاء في المقتضب: " واعلم أنَّ الحال إذا كان العامل فيها فعلًا صحيحًا جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به، من التقديم والتأخير...وإنَّما جاز ذلك فيها؛ لأنَّها مفعولة فكانت كغيرها ممَّا ينتصب بالفعل، تقول: جاء راكبًا زيدٌ، كما تقول: ضربَ زيدًا عمرٌو، وراكبًا جاء زيدٌ"(٤).

أمَّا الكوفيون فقد خالفوا البصريين فيما ذهبوا إليه، إذ جوَّزوا تقدم الحال على العامل فيها شريطة أن يكون صاحب الحال ضميرًا، نحو: راكبًا جئتُ، لكنَّهم منعوا ذلك إذا كان صاحب الحال اسمًا ظاهرًا(٥).

---

(١) شرح ابن عقيل:٢/٢٤٣.

(٢) الجملة الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه والقواعد التحويلية (أُطروحة) :١١.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل:٢/٢٦٦.

(٤) المقتضب:٤/١٦٨.

(٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٢٥١/م:٣١.

وعلى شاكلة البصريين أجاز ابن جنّي تقديم الحال على فعلها، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾[القمر:٧]" (١).

كما أجاز تقديم الحال على صاحبها، جاء ذلك في سياق تحليله لقول الشاعر مُليح بن الحكم(٢):

ونحنُ قتلنا مُقبلًا غيرَ مُدبرِ تأبّطَ ما تَزْهَق بنا الحربُ تَزْهَقِ

فقال: " هذا يدلُّ على جواز تقدّم حال المُظهر أراد: قتلنا تأبَّط مُقبلًا، فقدّم، ومثلهُ ضربتُ جالسةً هندًا"(٣).

نلحظ من النَّصِّ المتقدّم أنَّ البنية العميقة التي افترضها ابن جنّي هي (قتلنا تأبَّطَ مُقبلًا)، وقد تحوَّلت إلى البنية السطحية (قتلنا مُقبلًا تأبَّطَ) بتأثير قانون (إعادة الترتيب).

وقد مرَّت هذه الجملة بالقوانين التحويلية الآتية:

- إعادة الترتيب: قتلنا تأبَّطَ مُقبلًا ← (إعادة ترتيب) قتلنا مقبلًا تأبَّط.
- قانون الإحلال: إذ حلَّ العنصر (مُقبلًا) محلّ العنصر (تأبَّط)، فتحوَّلت الجملة من:

قتلنا تأبَّط مقبلًا ← (الإحلال) قتلنا مُقبلًا تأبَّط

ويمكن التعبير عن هذا التحليل بالمشجر الآتي:

---

(١) الخصائص:٤٠٨/٢.

(٢) يُنظر: شرح أشعار الهُذليين: ١٠٠٣/٣.

(٣) التمام:٢٣٠.

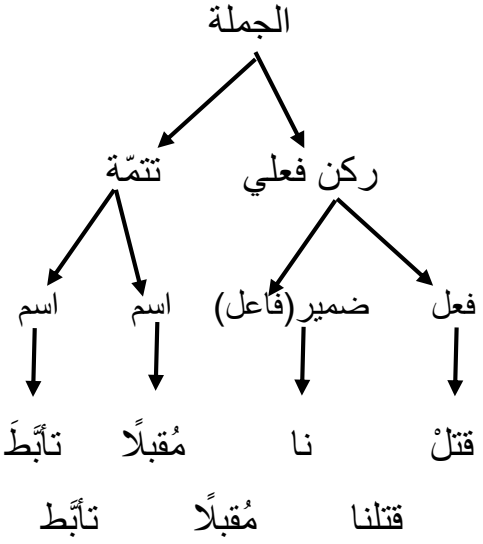

٣. التَّحويل بتقديم المفعول له:

" ويسمى المفعول لأجله أو المفعول من أجله، وهو ما فُعِل من أجله فعل، ومثاله: جئتكَ رغبةً فيك"(١).

يقول ابن جنّي في اللُّمع: " إنَّما يُذكر المفعول له لأنَّه عذرٌ وعلَّة لوقوع الفعل...، قال عزَّ وجلَّ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[البقرة:١٩]، أي: لحذر الموت"(٢).

وقد أكَّد ابن يعيش ما ذهب إليه ابن جنّي، جاء في شرح المفصَّل: " لأنَّه لا بُدَّ لكلِّ فعلٍ من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره، إذ العاقل لا يفعل فعلًا إلَّا لغرض أو علّة"(٣).

---

(١) شرح التصريح على التوضيح:١/٥١١.

(٢) اللُّمع في العربية:٥٠.

(٣) شرح المفصَّل:١/٤٥٠.

وقد أجاز ابن جنّي تقديم المفعول لأجله على عامله، جاء في الخصائص: " ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصب، نحو قولك: طمعًا في بِرِّك زُرتُك، ورغبةً في صِلَتُكَ قصدتُك"(١).

ما يُلحظ في هذا النَّصِّ أنَّ الجملتين: (طمعًا في بِرِّك زُرتُك)، و(رغبةً في صِلَتُكَ قصدتُك)، محولتين بتأثير قانون إعادة الترتيب، لتقدّم ما أصله التوليدي التأخير، وقد تحولت الجملتان من البنية العميقة إلى البنية السطحية بوساطة القوانين التحويلية الآتية:

- **إعادة الترتيب:** زُرتُك طمعًا في بِرِّك ⟵ (إعادة ترتيب) طمعًا في برِّكَ زُرتُك.

- **الإحلال:** إذ حلَّ العنصر (طمعًا) والجار والمجرور محلّ الركن الإسنادي (زرتك).

ويمكن التعبير عن جملة (طمعًا في برِّكَ زُرتُك) بطريقة المشجر كما يأتي:

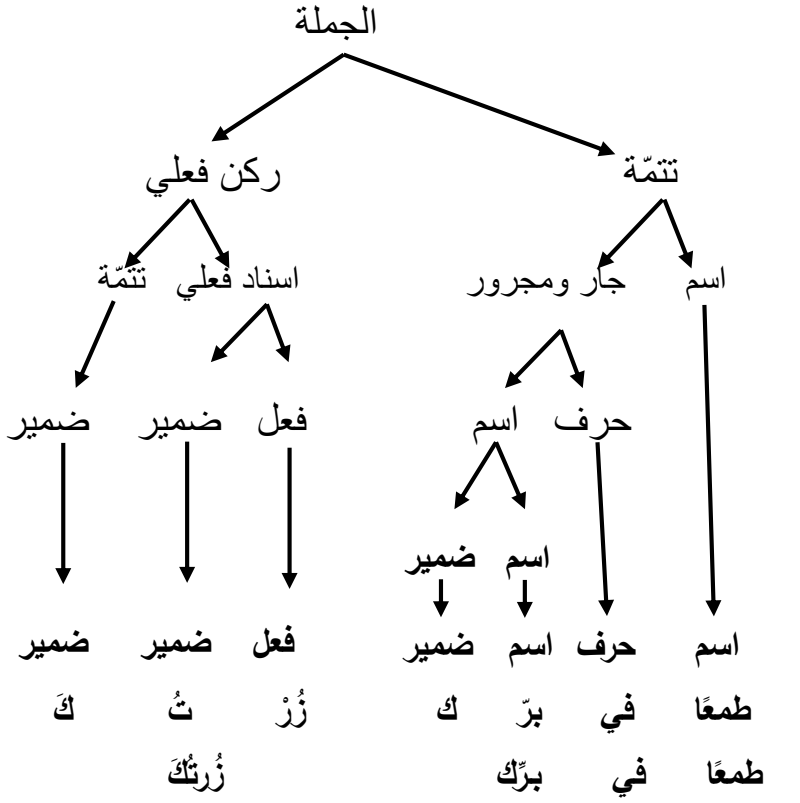

(١) الخصائص: ٤٠٦/٢.

المبحث الثَّاني: التَّحويلُ بالزيادة:

مدخل:

قد يعتري بناء الجملة زيادة بعض العناصر التركيبية، وذلك لتحقيق كثافة دلالية لا تتوافر بغياب هذا الإجراء.

فيكون لدينا نوعان من التركيب: أحدهما: تركيب أساس تحتفظ فيه الجملة بمكوناتها الأصلية لتؤدي المعنى، أمَّا الآخر، فهو تركيب فرعي يتم فيه إدخال عناصر جديدة لم يكن لها وجود في التركيب، وتبقى الجملة محافظة على التنظيم الوظيفي لأركانها(١).

والزيادة وسيلة من وسائل تحويل الجملة من بنيتها العميقة إلى البنية السطحية عند التحويليين، وقد عرَّفها أحد الباحثين بأنَّها " زيادة مبنى في إطار الجملة التوليدية فيحوّلها إلى جملة تحويلية مع الإبقاء على تسميتها اسمية كانت أو فعلية كما كانت قبل التحويل؛ لأنَّ العبرة في تسمية الجملة بصدر الأصل، وتأتي الزيادة لأغراض متعدّدة بحسب الباب النحويّ الذي جاء المبنى الصرفيّ ممثلًا له"(٢).

فالزيادة إنَّما تُمثل وسيلة تحويلية تضيف عنصرًا جديدًا إلى مكونات الجملة لم يكن موجودًا في بنيتها العميقة.

ويُعبَّر عن هذه الزيادة رياضيًا بالقانون الآتي (٣):

---

(١) يُنظر: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحويّ العربي:٥٦١.

(٢) عناصر التحويل التركيبي في المثل العربي في ضوء علم اللغة المعاصر(رسالة ماجستير):٤٠.

(٣) يُنظر: الاتجاهات النحوية لدى القدماء (دراسة في ضوء المناهج المعاصرة):٢٢٩-٢٣٠.

أ ⟵ أ + ب : ب لا ينتمي أ

أي: إنَّ (أ) تتحول إلى (أ+ب).

إذ إنَّ (ب) غير متضمِّنة في (أ).

من الأمثلة على التحويل بالزيادة، دخول (هل، والهمزة) على الجملة فتنقلهما إلى إفادة معنى الاستفهام، وذلك نحو: هل ضربَ عليٌ عمرًا؟ فالبنية العميقة لهذه الجملة تتكون من: ضربَ عليٌ عمرًا، (مسند + مسند إليه + فضلة)، وقد دخلت عليها أداة الاستفهام بوصفها وسيلة من وسائل التحويل، فصار التركيب يفيد الاستفهام [١].

وقد رصد ابن جنّي هذه الظاهرة وردّدَ لفظها (الزيادة) في غير موطن من مصنفاته، قال: " الزيادة حادثة طارئة على الأصل"[٢]. وعن الغرض من الزيادة قال: " فإذا كانت الألفاظ أدلَّة على المعاني ثُمَّ زِيدَ فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به"[٣].

(١) يُنظر: الاتجاهات النحوية لدى القدماء (دراسة في ضوء المناهج المعاصرة):٢٢٩-٢٣٠.

(٢) الخصائص:٣/٨٢.

(٣) المصدر نفسه:٣/٢٩١.

أوَّلًا: عناصر التَّحويل بالزيادة التي تختص بالدخول على الجملة الاسمية:

١. التَّحويل بزيادة (إنَّ وأخواتها).

(إنَّ وأخواتها) من النواسخ الحرفية للجملة الاسمية، إذ إنَّ علاقتها " بطرفي الإسناد الاسمي تُفسَّر في منطق النحاة بوظيفتها العاملية، التي تبرز كآثار إعرابية، حيث تقوم هذه الحروف بنسخ حكم الابتداء واستحداث حكم جديد"(١).

وهذه الحروف إنَّما تمثل عنصرًا من عناصر التحويل بالزيادة، إذ تقوم بنقل الجملة من بنيتها العميقة إلى البنية السطحية.

وقد راقب ابن جنّي هذه النواسخ بالدرس، إذ بيَّن معانيها، أولًا، جاء في اللُّمع: " ومعاني هذه الحروف مختلفة فمعنى **إنَّ وأنَّ جميعًا التحقيق**، ومعنى **كأنَّ التشبيه**، ومعنى **لكنَّ الاستدراك**، ومعنى **ليت التمني**، ومعنى **لعلَّ التوقع والرجاء**"(٢).

وبعد ذلك بيَّن (ابن جنّي) عملها قائلًا: " تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويصير اسمها وترفع الخبر ويصير خبرها، واسمها مشبَّه بالمفعول وخبرها مشبَّه بالفاعل، تقول: **إنَّ زيدًا قائمٌ... وكأنَّ إيَّاك الأسد...وليت إيَّاكَ قادمٌ، ولعلَّ أخاك واقفٌ**"(٣).

والنَّصُّ يشي لنا أنَّ (ابن جنّي) عدَّ الجملة المنسوخة بـ(إنَّ وأخواتها) اسمية من حيث الشكل، لكنَّها فعلية من حيث الوظيفة، وهي ترجع إلى أصل التوزيع الوظيفي الفعلي: **فعل – فاعل– مفعول به** مع تبادل للمواقع بين المكونين الاسميين(٤).

---

(١) الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي:٥٩٤.

(٢) اللُّمع في العربية:١/٤١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) يُنظر: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي:٥٩٤.

وقد أدَّت العلامة الإعرابية دورًا في الكشف عن التماثل للأدوار الوظيفية بين المفعول به واسم (إنَّ) وبين الفاعل وخبرها(١).

لنقف على أمثال (ليتَ أباكَ قادمٌ) الذي أورده ابن جنّي في النَّصِّ المسوق آنفًا، لنحلّله تحليلًا تحويليًا، فالبنية العميقة للجملة هي (أبوك قادمٌ)، وقد حُوِّلت بتأثير عنصر الزيادة (ليت)، فصارت الجملة السطحية (ليتَ أباك قادمٌ) التي تحمل دلالة جديدة، وهي التمني، وقد اقتضى دخول عنصر الزيادة (الحرف الناسخ) على الجملة الاسمية تغيير حركة اسمها. ويمكن التعبير عن عملية التحويل بالمشجر الآتي:

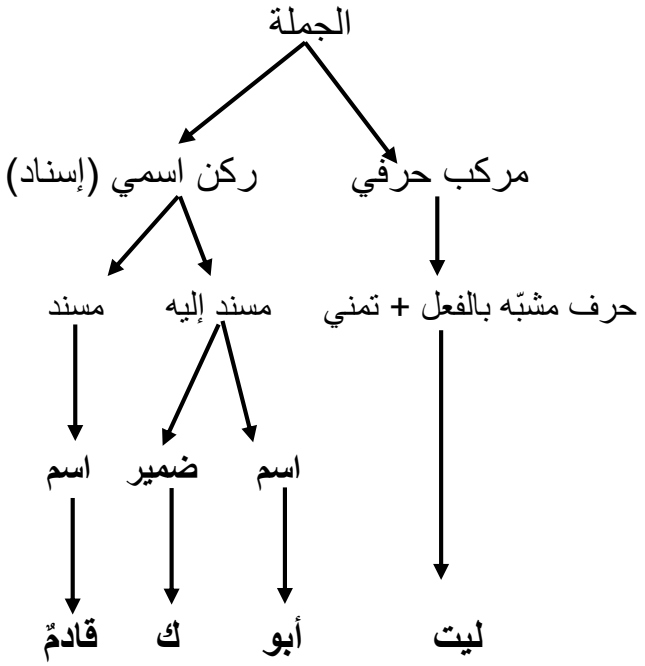

(١) يُنظر: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي:٥٩٤، والوظائف الدلالية للجملة العربية:٧٦-٧٧.

٢. التحويل بزيادة (أفعال المقاربة):

أفعال المقاربة " ما وضع لدنو الخبر رجاءً أو حصولًا أو أخذًا فيه"(١). وتسميتها مجازية من باب تسمية الكل باسم الجزء.

وتُصنَّف هذه الأفعال إلى ثلاث طوائف دلالية هي(٢):

- الطائفة الأولى: وتضم أفعال المقاربة (قرب وقوع الحدث)، وهي: كادَ، وكرُبَ، وأوشك.
- الطائفة الثانية: تتضمن أفعال الشروع بالخبر، وهي كثيرة منها: أنشأ، وطفق، وجعل، وأخذ، وعَلِقَ، وهَبَّ.
- الطائفة الثالثة: تتضمن أفعال رجاء وقوع الخبر، وهي: عسى، واخلولق، وحرى.

أمَّا من حيث العمل، فإنَّها تدخل على الجملة الاسمية فتؤدي إلى تحويل في شكل الجملة، فتنسخ حركة الخبر من الرفع إلى النصب، ويكون خبرها جملة فعلية، وقد يأتي جملة فعلية محذوفة، نحو قوله تعالى:﴿ **فَطَفِقَ مَسْحًا**﴾[ص:٣٣]، إذ قُدّرت: فطفق يمسحُ مسحًا، و(مسحًا) مفعول مطلق محذوف عامله(٣).

أمَّا ابن جنّي فلم يفرد لـ(كاد وأخواتها) بابًا خاصًا بها، وإنَّما وجدت مبثوثة في أبواب مختلفة من مصنفاته(٤). لكنَّه افرد لـ(عسى) بابًا خاصًا بها في اللُّمع، يمكننا أن نُفصِّل القول فيه ونحلّله لنتخذ منه مثالًا لـ(كاد وأخواتها).

جاء في اللُّمع: " اعلم أنَّ عسى فعل ماضٍ غير متصرّف ومعناه المقاربة وهو يرفع الاسم وينصب الخبر كـ(كان) إلَّا أنَّ خبره لا يكون إلَّا فعلًا مستقبلًا

---

(١) شرح الرضيّ على الكافية:٤/٢١١.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك: ١/٣٠١، وشرح التصريح على التوضيح:١/٢٧٧.

(٣) يُنظر: أوضح المسالك:١/٣٠٤.

(٤) يُنظر: الخصائص:١/١٦٥، ١/٢٣٨، ٢/٣٤٧، وسرّ صناعة الإعراب:١/١٨٨.

وتلزمه (أن)، وذلك قولك: عسى زيد أن يقومَ، أو عسى جعفر أن ينطلق، قال الله سبحانه: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾[المائدة:٥٢]" (١).

لنقف على قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ لنحلّله تحليلًا تحويليًا.

نلحظ أنَّ البنية العميقة للجملة هي (الله يأتي بالفتح)، وقد خضعت لعنصري الزيادة (عسى، وأنْ) ممَّا أدى إلى تحويلها شكلًا ومعنىً، فصارت بنيتها السطحية تحمل معنى الرجاء في حدوث الشيء مستقبلًا سواء أكان محببًا أم مكروهًا. أمَّا من حيث الشكل فقد اقتضى دخول عنصر الزيادة (عسى) تغيير حركة الخبر من الرفع إلى النصب.

ويمكن التعبير عنها بطريقة المشجر على النحو الآتي:

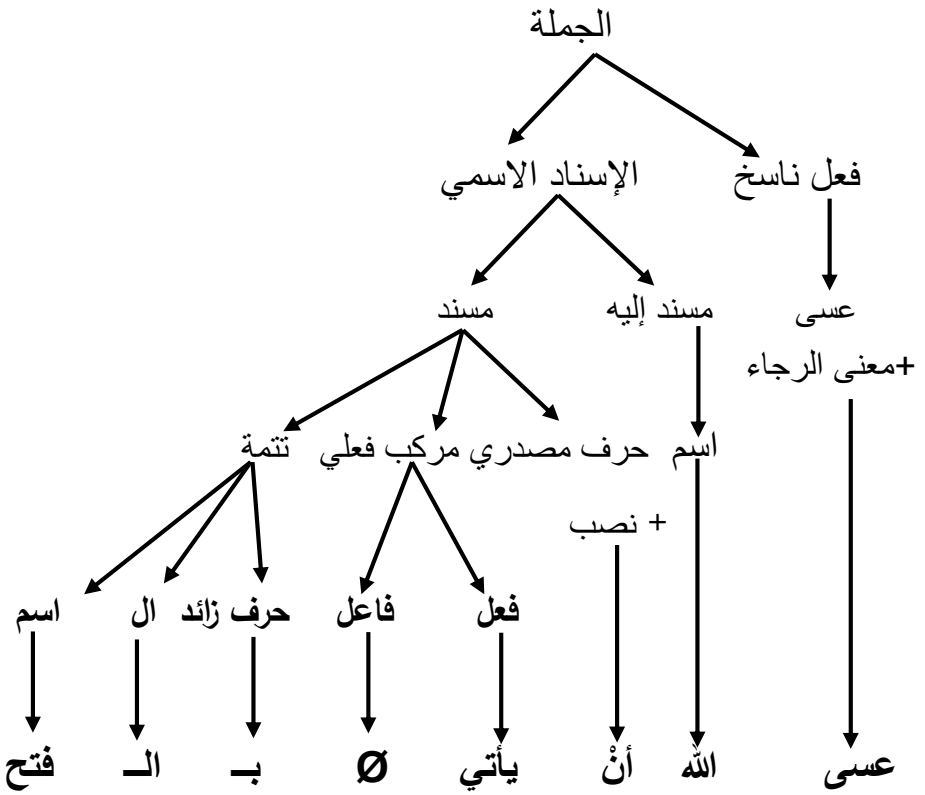

(١) اللُّمع: ١٠٠.

٣. التَّحويل بزيادة (ظنَّ وأخواتها).

تدخل هذه الأفعال على جملة المبتدأ والخبر فتنسخ حكمها إلى مفعولين، يقول المبرّد: " هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، وتلك الأفعال هي أفعال الشكّ واليقين"(١).

والنحويون يصنفون هذه الأفعال على أربعة أصناف على وفق خصائصها الدلالية(٢)، وهي:

- الأفعال الدالة على اليقين أو الشَّكّ، وهي ظنَّ وحسِبَ وخالَ ورأى، ولهذه الأفعال دلالات متعددة ولكنَّ عملها مُقيَّد بحملها على معنى الظنّ.
- أفعال تفيد الخبر يقينًا، وهي: عَلِمَ، ووجد، وتعلَّم بمعنى اعلم، وألفى، ودرى.
- أفعال تفيد الظنّ أو الشَّكّ، وهي: حجا، وجعل، وعدَّ، وهبْ غير المتصرف.
- أفعال تدلّ على التحويل، وهي: صيَّر، وجعل، واتَّخذ.

وقد كان لهذه الأفعال في مدونات ابن جنّي حيز، إذ حاول أن يُثبت أثرها عند اقترانها بالجملة الاسمية، جاء في اللُّمع: " أفعال الشَّكّ واليقين ممّا كان داخلًا على المبتدأ وخبره، فكما لا بُدَّ للمبتدأ من خبره فكذلك لا بُدَّ للمفعول الأوَّل من الثاني، وتلك الأفعال ظننتُ وحسبتُ وخلتُ وزعمتُ ووجدتُ بمعنى علمتُ ورأيتُ بمعنى علمتُ، تقول: ظننتُ زيدًا قائمًا، وحسبتُ محمدًا جالسًا، وخلتُ أباك كريمًا، ووجدتُ اللهَ غالبًا... وكذلك ما تصرّف من هذه الأفعال نحو: أظنُّ، ويحسِبُ وتخالُ وتعلمُ، والمفعول الثاني من ظننتُ وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد والجملة

---

(١) المقتضب: ٣/٩٥.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/٥٥٥-٥٥٧، وشرح ابن عقيل:٢/٢٠١.

والظرف، تقول في المفرد ظننتُ زيدًا قائمًا، وفي الجملة ظننتُ زيدًا يقومُ أخوه، وفي الظرف ظننتُ زيدًا في الدار"[1].

لنقف عند المثال (ظننتُ زيدًا قائمًا) الذي جاء في النَّصِّ المذكور آنفًا، إذ نلحظ أنَّ البنية العميقة له هي(زيدٌ قائمٌ)، وهي جملة اسمية ليس فيها معنى للحدث، وقد دخل عليها عنصر التحويل (ظنَّ) فنقلها إلى الجملة السطحية (ظننتُ زيدًا قائمًا)، وهذا المبنى الجديد يحمل معنىً جديدًا هو الشَّكّ، فضلًا عن أنَّه قد أحدث تحويلًا في شكلها، إذ اقتضى دخوله تغيير حركة ركنيها من الرفع إلى النصب، ومن ثمَّ خضعت بنيتها العميقة إلى تأثير وسيلة تحويلية أخرى، وهي: الإحلال، إذ حلَّ العنصر (ظنَّ) محلَّ عنصر المسند إليه (زيدٌ).

ويمكن التعبير عن الجملة بالمشجر الآتي:

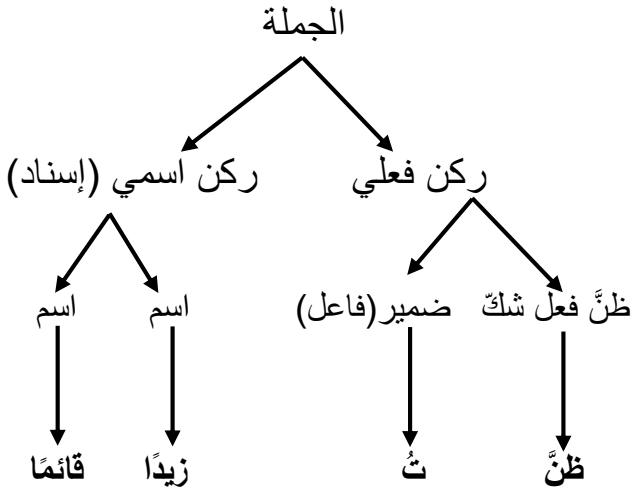

لنأخذ مثالًا آخرَ ونحلّله بالطريقة نفسها:

(ظننتُ زيدًا يقومُ أبوه).

---

(١) اللُّمع: ٤٦-٤٧.

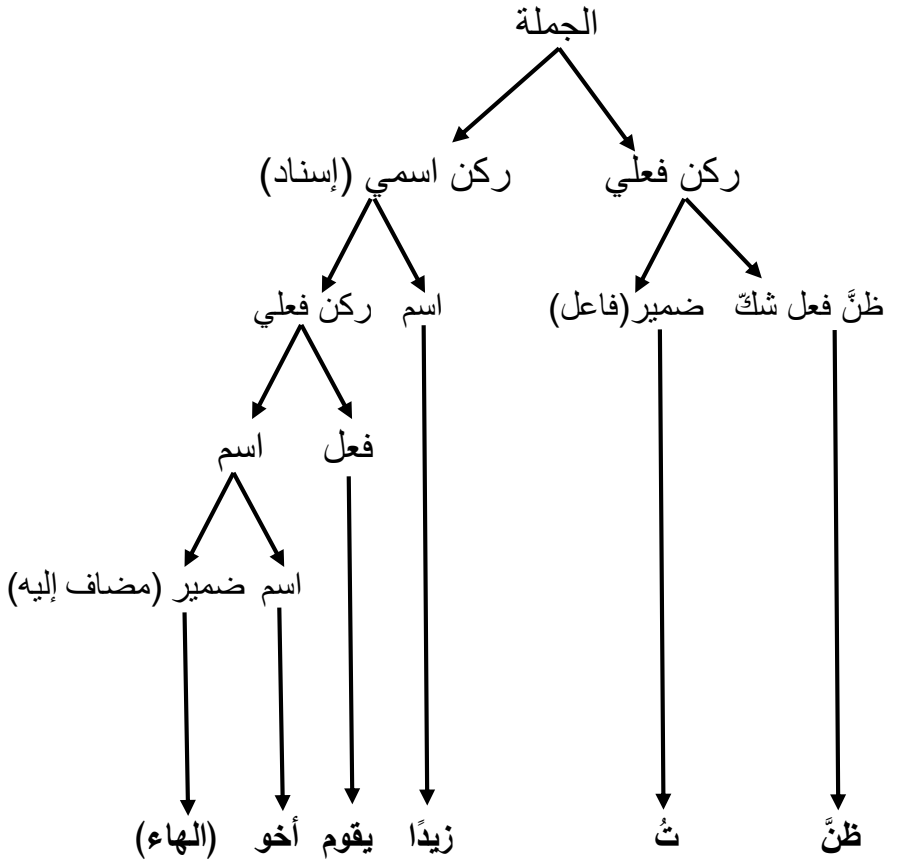

ثانيًا: عناصر الزيادة التي تختص بالدخول على الجملتين الاسمية والفعلية:

١. التَّحويل بزيادة عناصر النفي:

النفي: " أسلوب نقض وإنكار، يُستعمل لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب، فينبغي إرسال النفي مطابقًا لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأً، ممَّا اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي، وبإحدى طرائقه متنوعة الاستعمال"(١).

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٤٦.

وهو عند التحويليين " إخراج الحكم من تركيب لغويّ مثبت إلى ضدّه، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه إلى نقيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يفيد ذلك"(١).

ولم يضمّ أدوات النفي باب نحوي واحد، بل جاءت مبثوثة تحت عدد من الأبواب النحوية، وذلك بحسب الأثر الذي تتركه فيما تدخل عليه (٢). وأدوات النفي هي: ليس، وما، ولا، وإنْ، ولاتَ، ولمْ، ولمَّا، ولن(٣).

وقد عقد ابن جنّي لهذه المسألة مساحة وبيّن الكيفية التي تتحول فيها الجملة من الإثبات إلى النفي، إذ قال: " وذلك قولك قام فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس... جميع ذلك وما كان مثله إنَّما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها. ألا ترى أنَّك إذا أردت نفي شيء منها ألحقتهُ حروف النفي، فقلت: ما فعلَ، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل"(٤).

ومن أدوات النفي التي تختص بالدخول على الجملة الاسمية (ليس)، فقد أفرد لها ابن جنّي مبحثًا في باب كان وأخواتها (٥)، وقال في سياق الحديث عن دخول الحرف الزائد على خبر ليس: " وتزاد الباء في خبر ليس مؤكدة، يُقال: ليس زيدٌ بقائمٍ، أي: ليس زيدٌ قائمًا، وليس محمدٌ بمنطلقٍ، أي: ليس محمدٌ منطلقًا"(٦).

وما يُلحظ في جملة (ليس زيدٌ بمنطلقٍ)، أنَّ البنية العميقة لها هي (زيدٌ منطلقٌ)، وقد خضعت لتأثير عنصر الزيادة (ليس) الذي نقلها إلى البنية السطحية (ليس زيدٌ منطلقًا)، وقد اقتضى هذا الدخول تغيير الحركة الإعرابية للمسند (منطلق)، فضلًا

---

(١) أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، د. خليل عمايرة:٥٦.

(٢) يُنظر: النحو العربي نقد وتوجيه:٢٤٨-٢٤٩.

(٣) يُنظر: معاني النحو:١٨٩/٤.

(٤) الخصائص:٨٠/٣.

(٥) يُنظر: اللُّمع:٣٦-٣٧.

(٦) المصدر نفسه:٣٩.

عن التغيير الدلالي، إذ تحوَّلت دلالة الجملة من الإثبات إلى النفي، فضلًا عن انَّ الجملة قد تأثرت بعنصر تحويلي آخر، هو عنصر الزيادة (الباء)، جيء به لتوكيد معنى النفي في الجملة.

ويمكن التعبير عن عمليات التحويل بالمشجر الآتي:

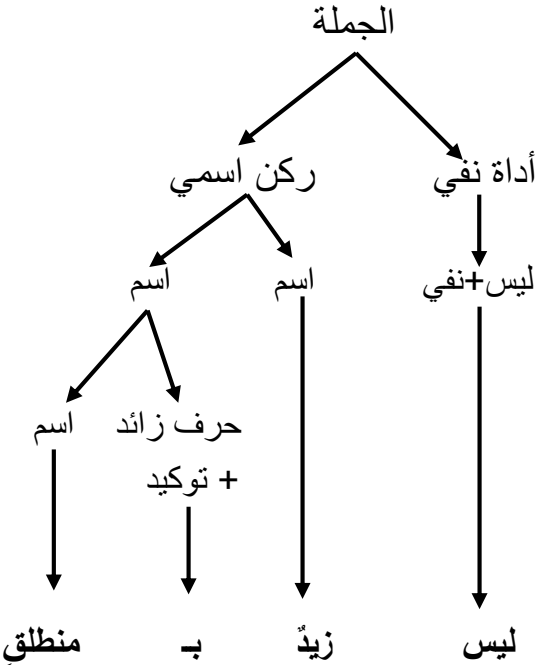

ومن أمثلة ابن جنّي على أدوات النفي التي تختص بالدخول على الجملة الفعلية، ما ذكره في سياق حديثه عن الأفعال المعربة والمبنية، إذ قابل الجملة المثبتة (هو يضرب) بالجملة المنفية (لن يضرب)، كي يوضح دلالة النفي المستجدة، جاء في اللُّمع: " وهذا الفعل المضارع إنَّما أُعرب لمضارعته الاسماء وهو مرفوع أبدًا... حتى يدخل عليه ما ينصبه أو يجزمه...تقول: هو يضرب، ولن يضرب ولم يضرب"(١).

فجملة (لن يضرب) إنَّما تُمثِّل البنية السطحية، وقد تحوَّلت من البنية العميقة (هو يضرب) بتأثير عنصر الزيادة (لن)، إذ حوَّل الجملة من دلالة الإثبات إلى النفي

(١) اللُّمع:٨٨.

المستقبلي، فضلًا عن تغيير حركة الفعل المضارع إلى النصب لأنَّ (لن) من نواصب الفعل المضارع.

ويمكن التعبير عن البنية السطحية للجملة بالمشجر الآتي:

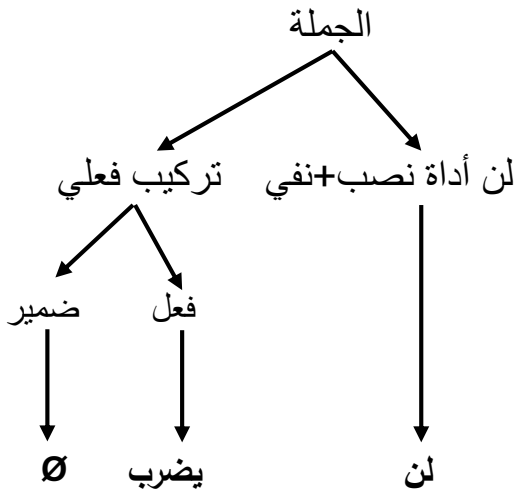

أمَّا أدوات النفي التي تختص بالدخول على الجملتين الاسمية والفعلية، فقد رصدها ابن جنّي في سياق حديثه عن إعمال (ما) النافية عند الحجازيين، وعدم إعمالها عند التميميين، جاء في الخصائص:" وكأنَّ بني تميم لمَّا رأوها حرفًا داخلًا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكلِّ واحد من جزأيها، كقولك: ما زيدٌ أخوك، وما قام محمدٌ، أجروها مجرى هل ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام"(١).

وعند إنعام النظر في هذا النَّصِّ نجد أنَّ ابن جنّي يقارب بين دخول (ما) على الجملتين الاسمية والفعلية، لتمنحها الدلالة على النفي ودخول (هل) التي تنقل معنى الجملة إلى الاستفهام.

(١) الخصائص:١/٢٣٩.

فالأصل المفترض لـ(ما زيدٌ أخوك، وما قام زيدٌ) إنَّما هو (زيدٌ أخوك، وقام زيدٌ)، وقد تحوَّلتا بتأثير عنصر التحويل (ما) إلى البنية السطحية، ولم تترك (ما) أثرًا شكليًا في الجملتين، لكنَّها تركت أثرًا دلاليًا فيهما، إذ سلبت معنى الإثبات منهما لتحيلهما إلى جملتين منفيتين.

ويمكن تحليل البنية السطحية لجملة (ما قام زيدٌ) بطريقة المشجر على النحو الآتي:

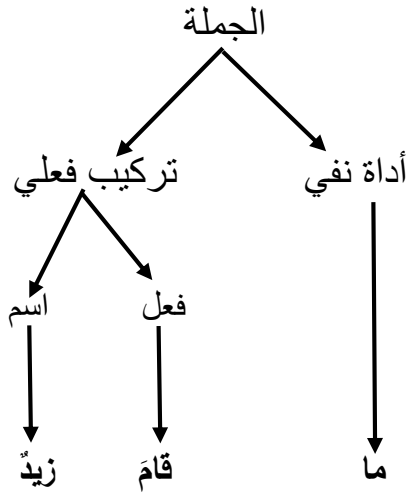

٢. التَّحويلُ بزيادةِ عناصر التَّوكيد:

التوكيد: " استعمال طرق خاصة لتقوية الكلام السابق وتثبيته سواء بإعادة اللفظ نفسه أم استعمال كلمات خاصة لتثبيت المعنى أو دفع الشُّبهة عنه"(١).

ويُساق التوكيد عند النحويين على صورتين: الأولى: توكيد لفظيّ، وفيه يتمّ إعادة اللفظ سواء أكان اسمًا أم فعلًا أم حرفًا، وهو ماثل في قوله تعالى: ﴿ **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ**﴾[المؤمنون:٣٦]" (٢).

أمَّا الصورة الثانية: فتوكيد معنويّ، وفيه يتم تكرار المعنى، ويؤدى بألفاظ معينة، عبَّر عنها النحويون بألفاظ التوكيد المعنوي، والأصيلة منها سبعة، وهي: النفس والعين، وكلا وكلتا، وكلّ وجميع، وعامّة، ومثاله قوله تعالى: ﴿ **فَسَجَدَ الْمَلَآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**﴾[الحجر:٣٠] (٣).

والتوكيد بقسميه، عنصر من عناصر التحويل، إذ يوظّف تحويل الجملة من جملة توليدية غير مؤكّدة إلى جملة تحويلية مؤكّدة(٤).

ولم يخرج ابن جنّي عن تصنيف النحويين للتوكيد، جاء في الخصائص: " واعلم أنَّ العرب إذا أرادت المعنى مكَّنتهُ واحتاطت له فمن ذلك التوكيد وهو على ضربين: أحدهما إعادة الأوَّل بلفظه، وهو نحو قولك: قام زيدٌ، قامَ زيدٌ، وضربتُ زيدًا ضربتُ زيدًا، وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة والله أكبرُ، اللهُ أكبرُ "(٥).

---

(١) النحو المصفّى: ٥٨٧، ويُنظر: أسلوب التوكيد في القرآن الكريم:١٣.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل:٣/٢١٤، وأسلوب التوكيد في القرآن الكريم:٣١.

(٣) يُنظر: النحو الوافي:٣/٥٠٣.

(٤) يُنظر: جذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير):١٠٥.

(٥) الخصائص: ٣/١٠٩.

وإجالة النظر في الأمثلة التي جاءت في النص المتقدم تكشف لنا، أنَّها انتقلت من بنيتها العميقة إلى البنية السطحية المنظورة بتأثير عنصر (الزيادة) التحويلي، الذي أضاف إلى التركيب معنى جديدًا هو التوكيد.

فالجملة الاسمية (الله أكبر) تحوَّلت إلى البنية السطحية (اللهُ أكبر اللهُ أكبر) بتأثير عنصر الزيادة (الله أكبر)، ومن ثمَّ فإنَّ إعادة المسند والمسند إليه قد أضفى على التركيب الأوَّل دلالة قطعية وأزال الشَّكّ والاحتمال [١].

ويمكن تمثيل الجملة التحويلية بالمشجر الآتي:

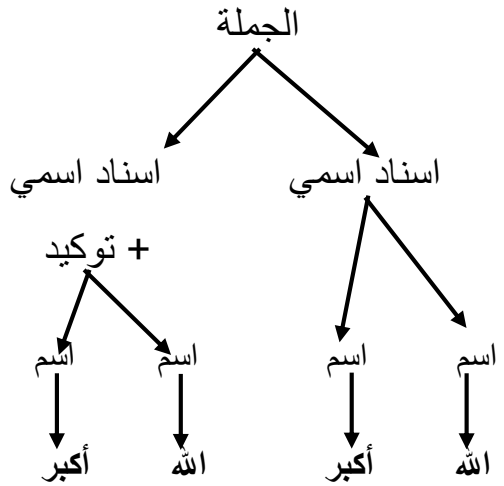

وأضاف ابن جنّي: " والثاني تكرار الأوَّل بمعناه وهو على ضربين: أحدهما للإحاطة والعموم، والآخر للتثبيت والتمكين.

الأوَّل: كقولنا: قام القوم كلُّهم، ورأيتهم أجمعين... والثاني: نحو قولك، قام زيدٌ نفسُهُ، ورأيتهُ نفسَه"[٢].

(١) يُنظر: البحث الدلالي في كتاب سيبويه: ٣٥٠.

(٢) الخصائص: ٣/١١١-١١٢، ويُنظر: اللُّمع:٦٦-٦٧.

فالنَّصّ المتقدم يكشف لنا أنَّ ابن جنّي اعتمد المعنى الدقيق معيارًا في تقسيمه التوكيد المعنوي على وجهين.

فالتوكيد بـ(كل وأجمع) إنَّما يُجاء به لغرض إزالة الاحتمال عن الشمول الكامل، لذا فهما يستعملان في توكيد الإحاطة(١).

فجملة (جاء القومُ كلُّهم) لو اقتصرنا على بنيتها العميقة (قامَ القومُ) لاحتمل الأمر أنَّ الذي جاء ليس كلّ القوم، ولكنَّنا عندما جئنا بعنصر التحويل بالزيادة وهو (كلُّهم) ارتفع ذلك الاحتمال وتحوَّلت الجملة إلى بنيتها السطحية المبينة في المشجر الآتي:

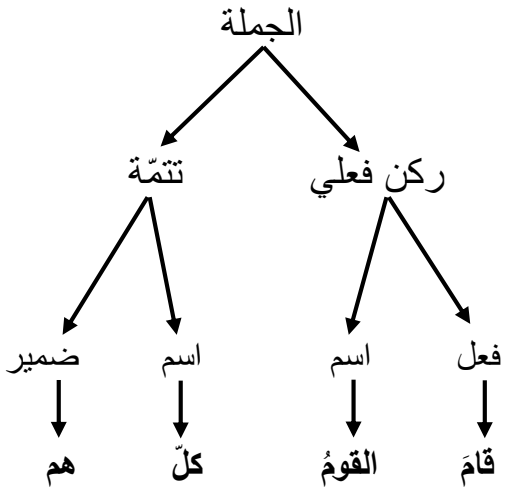

وممَّا يؤكد هذه الرؤية التحليلية، ما قاله سيبويه، في الكتاب: " وذلك قولك مررت بهم كلَّهم، أي: لم أدعْ منهم أحدًا"(٢).

أمَّا عنصرا الزيادة (النفس والعين)، فقد ذكر ابن جنّي أنَّه إنَّما يُجاء بهما لغرض التثبت والتمكين، ومثَّل على ذلك بجملتين هما: (قام زيدٌ نفسُهُ) و(رأيتهُ نفسَهُ).

---

(١) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:١٣٢/٢، وشرح المفصّل:١١٨/٣.

(٢) الكتاب:٣٧٤/١.

فالبنية العميقة (قام زيدٌ) انتقلت إلى البنية السطحية (قامَ زيدٌ نفسه) بتأثير عنصر الزيادة التحويلي (نفس + الضمير المضاف إليه).

والظاهر أنَّ الغرض عند ابن جنّي رفع المجاز عن الذات وتثبيت الحقيقة " تقول: جاء الخليفة فيُحتمل أنَّه على تقدير مضاف وأنَّ الجائي خبره أو ثُقْلُهُ... فإذا أكَّدت بالنفس ... ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصًّا على ما هو الظاهر منه"(١).

ويمكن التعبير عن مثال ابن جنّي (قام زيدٌ نفسُه) بالمشجر الآتي:

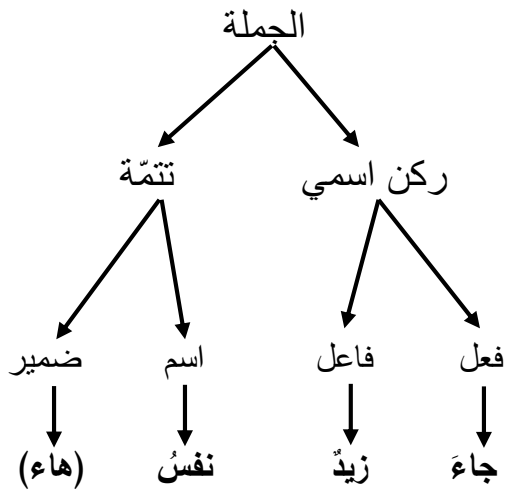

(١) شرح التصريح على التوضيح:١٣٢/٢.

ثالثًا: التَّحويل بالزيادة في التراكيب الخاصّة:

مدخل:

قرَّر النحويون أنَّ الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية لا بُدَّ أن تقع ضمن دائرة الإسناد المقفلة، المكونة من المسند والمسند إليه، وقد نصُّوا على ذلك في غير موضع من مصنفاتهم، جاء في الكتاب في باب المسند والمسند إليه: " وهما لا يغني واحد منهما عن الآخر... فمن ذلك المبتدأ والمبني عليه"(١).

وقال عبد القاهر الجرجانيّ: " إنَّه لا يكون كلام من جزء واحد وأنَّه لا بُدَّ من مسند ومسند إليه"(٢).

وقد وردت في كلام العرب بعض التراكيب الخاصة المشتملة على عنصر واحد من عناصر الإسناد، مثل (التعجب، والمدح والذم، والاختصاص، والنداء)، ولم يرتض النحويون الخروج عمَّا وضعوا من قواعد وأصول، فطفقوا يبحثون عمَّا يمكن أن تستقيم به قواعدهم وتنتظم وتتسق، فقدروا محذوفات في هذه التراكيب.

وكانت للدارسين المحدثين وقفة مع هذه الظاهرة، إذ أطلق بعضهم على هذه التراكيب تسمية، الجمل غير الإسنادية، إذ إنَّها –بحسب رأيه–كانت في بدايتها تعبيرات انفعالية، تعبِّر عن التعجب أو المدح والذم أو الاختصاص، وغير ذلك، ثُمَّ جَمدت بعض عناصرها على صيغتها التي وردت عليها فجرت مجرى المثل (٣).

ومن بين الأبواب النحوية التي تمثل هذه التراكيب التي سأراقبها الآتي:

١. التعجب.

٢. المدح والذَّم.

---

(١) الكتاب:١/٢٣.

(٢) دلائل الإعجاز: ٧.

(٣) يُنظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث:٩٧.

١. التَّحويل بزيادة التعجب.

التعجب " انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه"(١). ويتوافر التعجب على " طاقة إيحائية عالية في نقل الإحساس الانفعالي القائم في النَّفس لا يرقى إلى أدائها أسلوب الإخبار الرتيب"(٢).

وللتعجب –في لغتنا العربية–أساليب تُعبِّر عنه منها ما هو سماعيّ، ممَّا لا يقاس عليه، وهو ماثل في قوله تعالى:﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ**﴾[البقرة:٢٨]، ومن ذلك أيضًا (لله درُّهُ) ولم توضع له صيغ قياسية؛ لأنَّ هذه التعبيرات لا تدلّ على التعجب وضعًا بل بالقرينة(٣).

ومنها القياسيّ، وله صيغتان: (ما أفْعَلَهُ)، و(أفْعِلْ به)، نحو: ما أحسن زيدًا، وأحسنْ بزيدٍ(٤).

وقد بحث ابن جنّي هذه المسالة تحت باب سمَّاه (التعجب)، جاء في اللُّمع: " ولفظه يأتي في الكلام على ضربين، أحدهما: ما أَفْعَلَهُ، والآخر: أفْعِل به"(٥).

ثُمَّ فصَّل القول في هذا الضرب، إذ قال: " الأوَّل نحو قولك: ما أحسنَ زيدًا... وتقديره شيءٌ أحسنَ زيدًا، فـ(ما) مرفوعة بالابتداء وأحسن خبرها وفيه ضميرها وذلك الضمير مرفوع بأحسن؛ لأنَّه فعل ماض، وزيد منصوب على التعجب، وحقيقة نصبه بوقوع الفعل قبله عليه"(٦).

---

(١) شرح الرضيّ على الكافية:٢٢٨/٤، ويُنظر: نظرات في الجملة العربية:٥٢.

(٢) لغة القرآن الكريم، جدل المبنى والمعنى:٨٤.

(٣) يُنظر: همع الهوامع: ٤٢/٣، ومعاني النحو:٢٧٨/٤.

(٤) يُنظر: شرح الأشمونيّ: ٢٦٣/١-٢٦٤.

(٥) اللُّمع: ٩٦.

(٦) المصدر نفسه:٩٦.

ثمَّ بيَّن الضرب الثاني منهما، إذ قال: " الثاني منهما، نحو قولك: أَحْسِنْ بزيدٍ، أي: ما أحسنَ زيدًا... فالباء وما عملت فيه في موضع رفع، ومعناه: أحسنَ زيدٌ، أي صار ذا حسن"(١).

ولعلَّ ما يمكن أن نستقيه من النَّصين المتقدمين أنَّ جملة (ما أحسنَ زيدًا)، إنَّما هي محوَّلة عن بنية عميقة هي (شيءٌ أحسن زيدًا)، وقد خضعت لعدّة قوانين تحويلية نقلتها إلى البنية السطحية، وهذه القوانين هي:

- الحذف: إذ حُذِف المسند إليه (شيءٌ) من البنية العميقة للجملة.

تحويل بالحذف

شيءٌ أحسن زيدًا ⟵ Ø أحسنَ زيدًا.

تحويل بالزيادة

- الزيادة: Ø أحسن زيدًا ⟵ ما أحسن زيدًا، وأصبحت الجملة تحمل معنى التعجب.
- الإحلال: إذ حلَّ العنصر (ما) محلّ العنصر المحذوف (شيء) فصارت الجملة: ما احسنَ زيدًا.

ويمكن التعبير عنها بالمشجر الآتي:

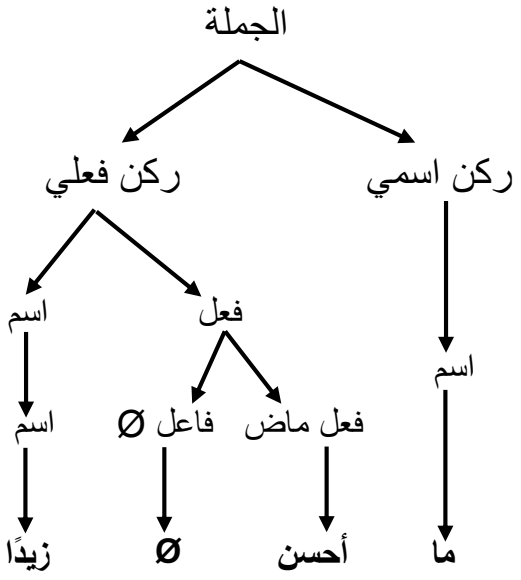

(١) اللُّمع:٩٧.

وكان الأخفش قد ذهب إلى أنَّ (ما) في الصيغة الأولى (ما أحسنَ زيدًا) موصولة، والجملة بعدها صلة لها، والخبر محذوف، وتقدير الكلام –عنده–الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ عظيم [١].

وقد زاد على ذلك نحويون آخرون أنَّ (ما) نكرة موصوفة والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: شيءٌ أحسنَ زيدًا عظيم[٢].

٢. التَّحويل بزيادة أفعال المدح والذمّ.

من أساليب المدح والذمّ في اللغة العربية استعمال (نعمَ وبئس)، وما حوِّل إلى معناها من الأفعال، نحو: (نِعمَ الرجل عليٌّ) و (بئس الرجلُ زيدٌ)، فنكون قد مدحنا الأوَّل مدحًا عامًا، وذممنا الثَّاني ذمًّا عامًا، ولم نذكر خصلة معينة من خصال المدح والذمّ [٣].

وممَّا يندرج في مقتضى هذا العرض، قول سيبويه: " وأصل نِعمَ وبِئسَ، نَعِمَ، وبَئِسَ، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى"[٤].

وقد وقع الخلاف بين النحويين في مسألة اسمية (نِعْمَ وبِئسَ) وفعليتهما، قال ابن هشام: " وهما فعلان عند البصريين والكسائي، بدليل (فبها ونعمت)، واسمان عند باقي الكوفيين بدليل (وما هي بنعم الولد)" [٥].

---

(١) يُنظر: أوضح المسالك:٣/٢٥١.

(٢) يُنظر: شرح الأشموني:١/٣٦٣، وهمع الهوامع:٣/٣٧.

(٣) يُنظر: المُفصَّل في صنعة الإعراب:٣٧٣، ومعاني النحو:٤/٢٩٦.

(٤) الكتاب:٢/١٧٩.

(٥) أوضح المسالك: ٣/٢٧٠.

وهذا الخلاف لا يعنينا في هذا المقام، فقد بسطه النحويون في مظانهم [١].

وأفعال المدح والذمّ من وسائل التحويل بالزيادة عند التحويليين، يقول الدكتور خليل عمايرة: " وهذه الأدوات التي تُضاف إلى الجملة التوليدية الاسمية ما يسميه نحاة البصرة أفعال المدح والذمّ نعم وبئس وحبَّذا"[٢].

وقد سلك ابن جنّي في مراقبته هذه المسألة مسلك الجمهور، جاء في اللُّمع: " اعلم أنَّ نِعمَ وبِئس فعلان ماضيان غير متصرفين ومعناهما المبالغة في المدح والذمّ ولا يكون فاعلاهما إلَّا اسمين مُعرَّفين بلام تعريف الجنس أو مضمرين على شريطة التفسير ثمَّ يذكر بعد ذلك المخصوص بالمدح أو الذمّ، وذلك قولك: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الغلام جعفر، فالرجل مرفوع بفعله وزيدٌ مرفوع لأنَّه خبر مبتدأ محذوف، كأنَّ قائلًا قال: مَنْ هذا الممدوح فقلتَ زيدٌ، أي: هو زيدٌ، وإن شئت كان زيدٌ مرفوعًا بالابتداء وما قبله خبر مرفوع عنه"[٣].

وعند إنعام النظر في هذا النَّصِّ نلحظ أنَّ عنصري الزيادة (نِعْمَ وبِئسَ) اللذين دخلا على البنية العميقة للجملة الاسمية يضيفان لها معنى المبالغة في المدح والذمّ، إذ لم تكن تحمل هذا المقصد قبل دخولهما.

وقد افترض ابن جنّي أصلين عميقين في المثالين المذكورين في النَّصِّ (نِعمَ الرجل زيدٌ) و(بِئس الرجل جعفرٌ)، وكما يأتي:

الأوَّل: يعرب المخصوص بالمدح أو الذمّ خبرًا لمبتدأ محذوف، فقولنا: نعمَ الرجل زيد، تكون البنية العميقة (زيدٌ ممدوح في الرجال)، وقد نُقلت إلى بنيتها السطحية بتأثير عدة قوانين تحويلية وكما يأتي:

---

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٩٧/١، م ١٤.

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق): ١١٠.

(٣) اللُّمع:٩٨-٩٩.

- **الحذف:** فقد حُذف المركب الاسميّ (ممدوح في الرجال) بدخول عنصر الزيادة (نِعْمَ) التي للمدح.

زيدٌ ممدوحٌ في الرجال ⟵ (تحويل بالحذف) زيدٌ + Ø ⟵ (تحويل بالزيادة) نِعْمَ الرجل زيدٌ.

- **الإحلال:** محمودٌ في الرجال زيدٌ ⟵ (إحلال) نِعمَ الرجل زيدٌ.

ويمكن التعبير عن ذلك بطريقة المشجر على النحو الآتي:

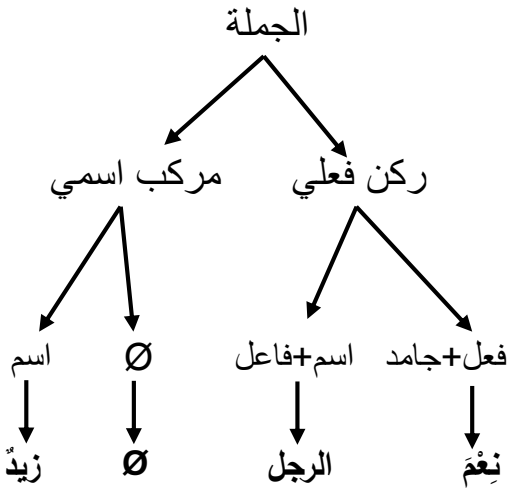

الثاني: المخصوص بالمدح أو الذمّ (زيدٌ) مبتدأ والجملة قبله خبر عنه، وقد خضع هذا التركيب لتأثير عمليات تحويلية نقلته من البنية العميقة إلى البنية السطحية المنظورة، وكما يأتي:

- التقديم والتأخير: زيدٌ الرجل (البنية العميقة) ⟵ (تحويل بالترتيب) الرجلُ زيدٌ.

- الزيادة: الرجلُ زيدٌ ⟵ (تحويل بالزيادة) نِعْمَ الرجل زيدٌ.

ويمكن التعبير عنه بالمشجر الآتي:

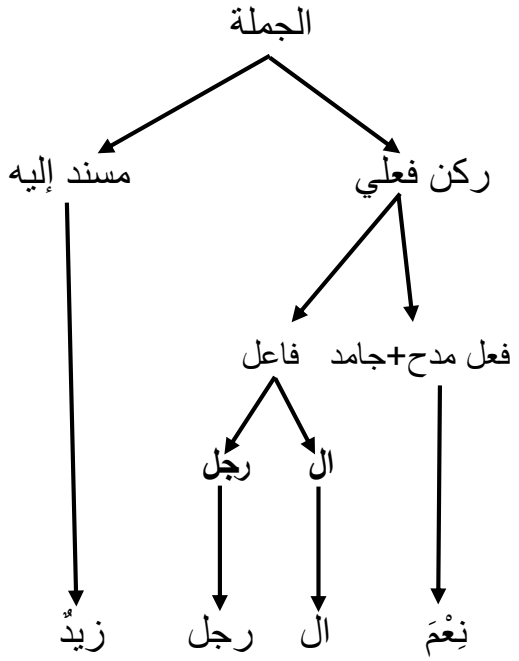
الجملة
مسند إليه
ركن فعلي
فعل مدح+جامد
فاعل
ال
رجل
نِعْمَ
ال
رجل
زيدٌ

الفصل الأوّل

التّحليل النّحويّ في ضوء القرائن اللّفظيّة

مدخل:

استعان النحويون بمجموعة من القرائن؛ للاهتداء إلى الوظيفة التركيبية للمفردة المُحلَّلة، لتكون لهم عونًا في الوصول إلى تحليل نحويّ سليم، ومن ثَمَّ تقرير أحكامهم النحوية، وضبط العلاقات بين أجزاء التراكيب وتفسير بعض الظواهر اللغوية التي خالفت تلك الأحكام في ظاهرها(١).

وقبل الولوج في غمار القرائن وما انطوت عليه من تشعبات، لا بُدَّ لنا من أن نقف على المعنى اللغوي والاصطلاحي للقرينة.

فلفظ القرينة يعود إلى الأصل اللغوي (قَرَنَ)، وهو من الاقتران والالتقاء، جاء في المفردات: " الاقتران كالازدواج في كونه اجتماع شيئين أو أشياء في معنى من المعاني...يُقال قرنتُ البعير بالبعير: جمعتُ بينهما...وفلان قِرْنُ فلان في الولادة وقرينهُ وقِرنه في الجلادة، وفي القوة وفي غيرها من الأحوال. قال تعالى: ﴿إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ﴾[الصافات: ٥١]"(٢).

والذي يبدو أنَّ الجامع لتلك المعاني كافة، هو معنى الازدواج والمصاحبة.

أمَّا القرينة في الاصطلاح، فهي: " الأمر الدَّال على الشيء لا بالوضع... وهي قسمان حالية ومقالية، وقد يُقال لفظية ومعنوية"(٣).

---

(١) يُنظر: بناء الجملة العربية:٤٦، والبديل المعنوي من ظاهرة الحذف:٢٩.

(٢) المفردات في غريب القرآن:٦٦٧/١ (قرن)، ويُنظر: معجم مقاييس اللغة:٧٦/٥-٧٧ (قرن).

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:٧٩٧/١.

أو هي " أمرٌ يُشير إلى المطلوب"[١]. ولعلَّنا نجد " الارتباط واضحًا بين المعنى المعجمي للقرينة والمعنى الاصطلاحي، فهي عندما تكون دليلًا فلأنَّها المصاحب أو القرين المراد، ووجودها يدلّ على وجود الملازم أو المصاحب أو الموصول بها"[٢].

وقد شاع استعمال مصطلح آخر عند القدماء يقترب من هذا المفهوم، وهو مصطلح الدليل، قال سيبويه: " ويتعدى الفعل إلى الزمان نحو قولك: ذهب لأنَّه بُني لما مضى منه وما لم يمضِ، فإذا قال: ذهب فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال: سيذهب فإنَّه دليل على أنَّه يكون فيما يُستقبل من الزمان..."[٣].

والدليل عند ابن جنّي يساوي القرينة، جاء في الخصائص: " قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلَّا عن دليل عليه"[٤].

وكان ابن جنّي سبَّاقًا في استعمال مصطلح القرينة بهذا المعنى، إذ قال: " ومن ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضربَ غلامُه زيدًا...وإنَّما امتنع لقرينة انضمت إليه وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدّم المضمر على مُظهره لفظًا ومعنًى..."[٥].

والقرينة تؤدي دورًا فاعلًا في تحديد الوظائف النحويّة لعناصر الجملة، وهذا ما لفت انتباه النحويين وأثار تأملهم فيما تكشفه النصوص من قرائن يمكن الإفادة منها، ففي مثل هذا يقول ابن يعيش" اعلم أنَّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة

---

(١) التعريفات:١٤٦.

(٢) أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط:٦٥.

(٣) الكتاب:١/٣٥.

(٤) الخصائص:٢/٣٨٤.

(٥) المصدر نفسه:١/٣٨٠.

بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلّ الفائدة، إلَّا أنَّه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما، فيُحذف لدلالتها عليه" (١).

ولعلَّ التدبُر الذي أومأ إليه ابن يعيش إنَّما هو إجالة النظر في القرائن التي توضح المُقدّم من المؤخّر، أهو المبتدأ أم الخبر؟، وما يؤكّد هذه الرؤية ما قاله الرَّضيّ في نحو: خرجتُ فإذا السَّبع " ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا و (إذا) ظرف لذلك الخبر غير سادّة مسدّه، أي: ففي ذلك الوقت السَّبع بالباب، فحُذف (بالباب) لدلالة قرينة (خرجت عليه)"(٢).

وقد وافق الدارسون المحدثون القدماء في مفهوم القرينة في السياق التركيبي، فالدكتور تمام حسّان –صاحب نظرية القرائن– يرى أنَّ الوصول إلى المعنى المراد لا يكون إلَّا عن طريق " استخدام القرائن المتاحة في المقال سواء ما كان معنويًا وما كان لفظيًا"(٣).

والقرائن عند تمام حسّان ثلاثة أنواع، ذكرها بقوله: " الناظر في النَّصِّ دائمًا يسعى وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ليرى أيّ المعاني المتعددة لهذا المبنى هو المقصود"(٤).

وسنقف في هذا الباب على أثر القرائن المقالية في التحليل النحويّ عند ابن جنّي، إذ قسَّمنا هذا الباب على فصلين:

الفصل الأوَّل: التَّحليل النَّحوي في ضوء القرائن اللَّفظيّة.

الفصل الثَّاني: التَّحليل النَّحوي في ضوء القرائن المعنويّة.

---

(١) شرح المُفصَّل:١/٢٣٣.

(٢) شرح الرَّضي على الكافية:١/٢٧٣.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها:١٩١.

(٤) المرجع نفسه:١٨٠–١٨١.

الفصل الأوّل

التّحليل النّحويّ في ضوء القرائن اللّفظيّة

الفصل الأوَّل: التَّحليل النحويّ في ضوء القرائن اللَّفظيّة.

أوَّلًا: قرينة التَّنغيم.

ثانيًا: قرينة الصيغة الصرفية.

ثالثًا: قرينة العلامة الإعرابية.

رابعًا: قرينة الرُّتبة.

خامسًا: قرينة المطابقة.

سادسًا: قرينة الرَّبط.

سابعًا: قرينة التَّضام

أوَّلًا: قرينة التنغيم:

التنغيم في اللغة تفعيل، وهو من النغمة التي هي جرس الكلمة، وحُسنُ الصوتِ بالقراءة وغيرها(١)، أو من النَّغم الذي هو الكلام المخفي(٢).

أمَّا في الاصطلاح، فقد عرَّفه الدكتور محمود السعران بأنَّه: " المصطلح الصوتي الدال على الارتفاع (الصعود) والانخفاض (الهبوط) في درجة Pitch الجهر Voice في الكلام"(٣). أو هو " الإطار الصوتي الذي تُقال به الجملة في السياق"(٤).

ويعمل التنغيم في اللغة العربية على مستوى الجملة، وليس على مستوى الوحدة الصوتية، أو الكلمة(٥)، ومن ثمَّ فإنَّه " مصطلح صوتي وظيفي حلَّ الكثير من إشكاليات الدلالة اللغوية المتعلقة بالأصوات، واللسانيات والسياقات التنظيمية، إذ يتم به تحديد الصور النطقية بموجب خط التنغيم. فجملة (جاء محمد) تتعدد صورها التنغيمية، فهي تقريرية تارة، أو استفهامية، أو تهكمية، أو تأكيدية أو تأتي للموافقة أو الرفض أو الدهشة أو الاحتقار أو الاشمئزاز تارة أخرى"(٦).

ممّا تقدّم يتحصل لنا: أنَّ التنغيم يؤدي في اللغة وظيفة الإرشاد إلى المعاني البلاغية في الجملة، إذ يُعدّ " العامل الفاعل في التمييز بين أنماط التركيب، أو التفريق بين أجناسها النحوية"(٧)، من دون تغيير في شكل الجملة؛ لأنَّه ذو صلة بالأداء الصوتي.

---

(١) يُنظر: العين:٤/٤٢٦ (نَغَمَ)، ومعجم مقاييس اللغة:٥/٤٥٢ (نَغَمَ).
(٢) يُنظر: لسان العرب:١٢/٥٩٠ (نَغَمَ).
(٣) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي:٢١٠.
(٤) مناهج البحث في اللغة:١٩٤.
(٥) يُنظر: معاني النحو: ١/١١، واللغة العربية معناها ومبناها:٢٢٦.
(٦) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم:٢٧.
(٧) علم الأصوات: ٥٤١.

وقد أدرك (ابن جنّي) الدور الذي تؤديه القرينة الصوتية ولا غروَ أنَّ قرينة التنغيم من أبرز القرائن الصوتية في الكلام، فقد عبَّر في سياق حديثه عن المعاني وإيثار العرب لها، عن حفاوتهم بالتلوينات الصوتية التي تصاحب كلامهم؛ ليكون الصوت ملائمًا للمعنى المراد، ويسهم في تجليته وإبراز مقاصده.

جاء في الخصائص: " فأوَّل ذلك عنايتها بألفاظها، فإنَّها لمَّا كانت عنوان معانيها، وطريقها إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتبوها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع وأذهب لها في الدلالة على القصد..."(١).

ثمَّ قال: " فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسَّنوها وحَمَوا حواشيها وهذَّبوها... فلا ترينَّ أنَّ العناية إذ ذاك إنَّما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه بها وتشريف لها"(٢).

والنَّصَّان المسوقان آنفًا يكشفان قيمة القرينة الصوتية – ومنها التنغيم– في تذوق كلام العرب؛ لأنَّها تساعد على كشف خبيء ذلك الكلام، باستنباط أغراضه ومقاصد متكلميه.

يقول أحد الدارسين المحدثين في سياق تعليقه على ما قاله ابن جنّي: " ولا ريب أنَّ هذا التحبير والتحسين والترتيب المشار إليه لإظهار المعاني أنَّه شامل للقرائن الصوتية الدالة على المعاني النحوية..."(٣).

ويبدو أثر التنغيم واضحًا عندما يُحذف أحد عناصر التركيب، إذ إنَّ طريقة نطق المتكلم وأدائه الصوتي للعبارة يحدّد للسامع العنصر المحذوف من التركيب، وإلى ذلك أشار ابن جنّي في سياق حديثه عن حذف الصفة مع إرادتها وذكر الموصوف فقط،

---

(١) الخصائص:١/٢٩٤.

(٢) المصدر نفسه:١/٢٩٦.

(٣) القرينة الصوتية في النحو العربي (دراسة نظرية تطبيقية): ٤٨.

وفسَّر ما حكاه سيبويه من قولهم (سيرَ عليه ليلٌ) وهم يريدون ليلٌ طويلٌ[١]، بقوله: " وكأنَّ هذا إنَّما حُذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنَّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك"[٢].

ويمضي ابن جنّي في بيان أهمية القرينة الصوتية التي يركن إليها في تقدير الصفة المحذوفة من التركيب، قائلًا: " وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملته وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلًا، فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة وتتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا، أو نحو ذلك، وكذلك تقول سألناه فوجدناه إنسانًا وتمكن الصوت بـ(إنسان) وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك"[٣].

وعند إنعام النظر في نصِّ ابن جنّي المسوق آنفًا يتضح أنَّ ما ورد في قوله: " فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) وتتمكن في تمطيط الكلام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا"، إنَّما قصد من ذلك وضع الكلمة في إطار تنغيمي معيّن وذلك بالضغط على مقطع منها ومن ثمَّ فإنَّ هذا التلوين الصوتي يهدي إلى المحذوف ويُشير إليه.

يقول الدكتور محمد محمد يونس: " ربَّما كان ابن جنّي من أوائل من استشعر أهمية التنغيم في أدائه دور القرينة النحوية، وإن جاء كلامه عنها عرضًا في حديثه عن حذف الصفة ودلالة الحال عليها"[٤].

وإذا عدنا إلى نصِّ ابن جنّي المتقدم نلحظ أنَّ المثال الذي ساقه (كان والله رجلًا) وإن كان تامًا من جهة التركيب فإنَّه غير مفيد من جهة المعنى؛ " لأنَّ كلمة (رجلًا) نكرة

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٢٢٠/١.

(٢) الخصائص:٣٩٥/٢.

(٣) المصدر نفسه:٣٩٥/٢.

(٤) المعنى وظلال المعنى:٣٧٤.

عامة غير مخصصة وإنَّما تخصصها النغمة الدالة على المدح أو الذم، أو نحوهما فتكون تلك النغمة بمنزلة قولك: شجاع أو كريم أو عالم..."(١).

ويومئ ابن جنّي إلى أنَّ ثمَّة علاقة بين التنغيم من رفع الصوت وخفضه وتغيير اتجاهاته، وما يرافق ذلك من تحولات وتبدلات تظهر على ملامح وجه المتكلم – وهو ما يُعرف بقرينة المقام–فتكون ضميمة إلى قرينة التنغيم لسبر الدلالة المقصودة من التركيب، ويتجلى ذلك بقوله: " وكذلك إنْ ذممته ووصفته بالضيق قلت سألناه وكان إنسانًا، وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا... أو مبخلًا أو نحو ذلك"(٢). هذا إن كان الكلام منطوقًا، أمَّا إن كان مكتوبًا فيتكفَّل السياق اللغوي الداخليّ (القرينة اللفظية) أو الخارجي (المقام) بوظيفة تحديد المراد من هذه النكرة.

ويُشير ابن جنّي إلى دور التنغيم في قلب دلالة التركيب التي قد تُفهم من دلالته المباشرة إلى دلالة أبعد وأعمق في التأثير، جاء في الخصائص: " من ذلك لفظ الاستفهام، إذ ضامّه معنى التعجب استحال خبرًا. وذلك قولك: مررت برجلٍ أيِّ رجل. فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهمًا... فكأنَّ التعجب لما طرأ على الاستفهام إنَّما أعاده إلى أصله من الخبرية"(٣).

والنَّصّ المتقدم يكشف لنا أنَّ تركيب (مررت برجلٍ أيّ رجل) إنَّما هو تركيب استفهام في أصله لوجود العلامة المعهودة لإنتاج دلالة الاستفهام، وهي (أيّ)، ولكنَّه لمَّا خالطه معنى التعجب عُدل به عن وجهته فصار خبرًا " فلا وسيلة عند تضام الاستفهام مع التعجب واستحالته إلى الخبر سوى الوسيلة التنغيمية التي تحوّل المعاني ذات اللفظ الواحد إلى معنى آخر"(٤).

---

(١) القرينة الصوتية في النحو العربي:٣٩٨، ويُنظر: دلالات التركيب:٢٠٢.

(٢) الخصائص:٣٩٥/٢.

(٣) المصدر نفسه:٢٩٣/٣.

(٤) دور التنغيم في تحديد الجملة (بحث):٩٩.

ويُضيف ابن جنّي: " ومن ذلك لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجابًا. وذلك كقول الله سبحانه:﴿ أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة:١١٦]، أي: ما قلتُ لهم... وأمَّا دخولها على النفي فكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ﴾[الأعراف:١٧٢]، أي أنا كذلك"(١).

يقول أحد الدارسين المحدثين في سياق تعليقه على نصّ ابن جنّي المذكور آنفًا: " ونستبعد أن يكون قصد ابن جنّي أنَّ هذه الهمزة بذاتها هي التي أفادت النفي، ويمكننا القول إنَّه لدخول الهمزة على الجملة التقريرية غيَّرت من طريقة تنغيمها فأصبحت تفيد النفي بدلًا من التقرير"(٢).

ممّا يعني أنَّ تركيب (أأنت قلت للناس) تجرد من معنى الاستفهام مع توافره على أداة الاستفهام واستحال إلى معنى الإخبار بتأثير من القرينة الصوتية (التنغيم).

وكذلك تركيب الآية المباركة (ألست بربكم) إنَّما هو تركيب يحمل معنى النفي في ظاهره لوجود الأداة الدالة على النفي، ولكنَّ التنغيم الذي أحاط هذه التركيب قد أحال دلالته من النفي إلى الإثبات.

وقد تسهم قرينة التنغيم في ترجيح دلالة التركيب الواحد المحتملة للاستفهام والإخبار، فالتنغيم " يستعمل للتفريق بين المعاني المختلفة للجملة الواحدة"(٣).

قال ابن جنّي في معرض تحليله لبيت الكُميت(٤):

طربتُ وما شوقًا إلى البيض أطربُ ولا لعبًا مني وذو الشَّيبِ يلعبُ

" أراد أَوَ ذو الشيبِ يلعبُ"(٥).

---

(١) الخصائص:٣/٢٩٣.

(٢) دور التنغيم في تحديد الجملة (بحث):٩٩.

(٣) علم اللغة بين التراث والمعاصرة:٤٢.

(٤) يُنظر: شعر الكميت الأسديّ:٤/١٨٣.

(٥) الخصائص:٢/٢٩٨.

فجملة (ذو الشيب يلعبُ)، تحتمل أن تكون جملة استفهامية، حُذفت منها أداة الاستفهام (الهمزة) وخُلع عليها لبوس التنغيم الصوتي الذي يقوم مقام هذه الأداة المحذوفة، ويؤدي معناه.

وتحتمل أن تكون جملة إخبارية لا معنى للاستفهام فيها.

وما من فيصل بين المعنيين سوى التنغيم، والذي يبدو أنَّ ابن جنّي قد ركن إليه بالقول باستفهامية الجملة. تقول الدكتورة كوليزار كاكل عزيز " ولعلَّ الاستعمال اللغويّ المعاصر في مختلف أنحاء العالم العربي قد هدر استعمال أداة الاستفهام معتمدًا على النغمة الصوتية التي بها تُحوّل الجملة من خبرية إلى استفهامية"(١).

(١) القرينة في اللغة العربية:٥٧.

ثانيًا: قرينة الصّيغة الصَّرفيّة.

تُشكِّل المباني الصرفية ملحظًا مهمًا تُحدَّد بمقتضاه الوظائف النحوية في التركيب، إذ لا وجود للمعنى الوظيفي النحوي إلَّا من خلال ما يقدمه علم الصرف من مبانٍ صالحة للتعبير عن تلك الوظائف والعلاقات النحوية(١).

" وهذا هو الذي يوجب الاعتداد بالبنية الصرفية أن تكون قرينة نحوية"(٢)، فهي" من بين القرائن اللفظية التي يُهتدى بها لمعرفة الباب النحويّ، فللأسماء صيغها وللصفات والأفعال صيغها كذلك. فهناك من المواقع النحوية ما لا يكون فيه غير الاسم إلَّا عن طريق تعدّد المعنى الوظيفي، وذلك مثل المبتدأ والفاعل ونائبه"(٣).

والأبواب النحوية في اللغة العربية تنقسم – من حيث وضوح الشرط الصرفي فيها–على قسمين مميزين هما:

" نوع يكون فيه ملحظ البنية الصرفية واضحًا بحيث يمثل محورًا أساسيًا يقوم عليه حدُّ الباب النحوي، كباب المفعول المطلق والحال والتمييز ...، ونوع آخر يتراجع فيه ملحظ البنية فلا يكون الشرط الصرفي فيه محدّدًا بنوع معيّن، بل يتسع ليشمل أنواعًا مختلفة، وإن كانت في معظم الأحيان تندرج ضمن قسم واحد من أقسام الكلم، كباب المبتدأ والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل"(٤).

---

(١) يُنظر: الدلالة والتقعيد النحوي (دراسة في فكر سيبويه):١٢٥، ومن قضايا اللغة:١٨٥.

(٢) القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي (بحث):٤٧.

(٣) الجملة الوصفية في النحو العربي: ٢٠٥.

(٤) دور البنية الصرفية في وصف القاعدة النحوية وتقعيدها: ١٣٥.

ومن هنا نفهم أنَّ عناصر التصريف تؤثر في الوظيفة النحوية للمفردة، إذ تُشترط صيغة صرفية محددة لتكون مبنى لباب نحوي ما، كاشتراط العدد أو النوع أو التعيين في بعض الوظائف، واشتراط الجمود أو الاشتقاق في وظائف أخرى"(١).

وقد أدرك النحويون العرب هذه الحقيقة، فقد عدَّ عبد القاهر الجرجانيّ الصرف مقدمة للنحو عند رصده لفكرة النظم، جاء في دلائل الإعجاز: " فمتى رأيت اسم الفاعل أو صفة من الصفات قد بُدئ به فجُعِل مبتدأ وجُعِل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبرًا، فاعلم أنَّ الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبرًا"(٢).

وقد وظَّف ابن جنّي معطيات الصيغة الصرفية في بيان الوظائف النحوية وصدر عنها، فـ"الصيغة عند ابن جنّي لها دلالة وظيفية تدلّ عليها هيئة الكلمة وصورتها"(٣).

فإذا كان التصريف – عنده–هو " التَّلعُّب بالحروف الأصول لما يُراد فيها من المعاني المفادة منها"(٤)، فإنَّه ثمَّة وشائج لا تنفصم عُراها بينه وبين النحو، فهو –عند ابن جنّي– مقدمة لدراسة النحو يظهر ذلك في تعريفه للنحو في معناه العام؛ إذ عرَّفه بأنَّه " انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك"(٥).

فالنحو عنده يضمّ الإعراب والصيغ الصرفية، ومن هنا نفهم أنَّ التحليل النحويّ يشملهما كذلك.

---

(١) يُنظر: الدلالة والتقعيد النحوي، (دراسة في فكر سيبويه): ١٢٥.

(٢) دلائل الإعجاز:١٨٧.

(٣) الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: ١٩.

(٤) التصريف الملوكي: ٣.

(٥) الخصائص:١٠٣/١.

وقد نصَّ كثير من حُذَّاق اللغويين على ذلك، قال الرضيّ: " واعلم أنَّ التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصنعة"(١).

ويمكن أن نتحسَّس أثر الشرط الصرفي في تحليل ابن جنّي للنصوص اللغوية في مسألة تعدي الفعل اللازم بحرف الجر الذي من وسائله التضمين في الأفعال، فقد جعل افتراض صيغة للفعل في البنية العميقة للتركيب قرينة على التحليل الإعرابي، جاء في الخصائص: " اعلم انَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين في موقع صاحبه إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عزَّ اسمه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة:١٨٧]، وأنت لا تقول: رفثتُ إلى المرأة، وإنَّما تقول: رفثتُ بها أو معها، لكنّه لمّا كان الرفث هنا بمعنى الإفضاء وكنت تُعدّي أفضيتُ بـ (إلى)، كقولك: أفضيتُ إلى المرأة، جئتَ بـ(إلى) مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنَّه بمعناه"(٢).

والذي يبدو من هذا النَّصّ أنَّ (ابن جنّي) قد ركن إلى المعنى في توجيهه لتعدي (رفث) إلى مفعوله بواسطة حرف الجر (إلى)، إذ ضمَّن هذا الفعل معنى صيغة أخرى، وهي (أفضى) لتؤدي وظيفتها؛ لأنَّها تخضع لسلطان القواعد المتواضع عليها " ففي مثل هذه التراكيب تقع المخالفة في المستوى النحويّ التركيبيّ وما يُشترط فيه من شروط صرفية وعلائقية مخصوصة، فيُلجأ إلى تأويل معنى هذا الفعل بمعنى فعل آخر يُطابق هذه الشروط"(٣).

والتضمين في الأفعال يعمل على توسيع الدلالة وعدم اقتصارها على فعل واحد، وهذا ما تنبّه إليه الدكتور فاضل السامرائيّ عندما ذكر أنَّ الغرض من التضمين إنَّما هو " غرض

---

(١) شرح الشافية:٦/١.

(٢) الخصائص:٣٢٥/٢-٣٢٦.

(٣) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها:٢٠٧.

بلاغيّ لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأقصر أسلوب، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر، فنكسب بذلك معنيين معنى الفعل الأوَّل ومعنى الفعل الثاني"(١).

ومن شواهد التضمين بالفعل، ما ذكره ابن جني في سياق تحليله لقوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾[إبراهيم:٣٧]، إذ قال: " إلَّا أنَّه قال: إليهم وأنت لا تقول هويت إلى فلان، لكنك تقول: هويتُ فلانًا؛ لأنَّه (عليه السلام) حملهُ على المعنى... لأنَّه لاحظ معنى تميل إليهم"(٢).

وإلى مثل هذا التقدير ذهب غير واحد من النحويين(٣).

وما رصدناه آنفًا به حاجة إلى بسط، لاستكناه مقصد المجيء بـ(تهوي إليهم)، وما يرمي إليه، إذ على ما يبدو أن المقصود تحقيق معنيين: الأوَّل معنى الميل المؤدّى بـ(تهوي إليهم)، والثاني معنى المحبة، وهو ما ينطوي عليه الجذر اللغوي لمادة: (هوي)، فضلًا عن معنى دقيق لطيف، يكون ضميمة إلى ذلك، وملاك الأمر فيه أنَّ الفعل: (تهوي)، فيه ما يُنبئ عن سرعة وقوع الشيء من علوّ، أو الاندفاع بسرعة من علوّ، وذلك إشعارًا بسرعة عطف أفئدة الناس وهفوها إليهم.

وقد يتخذ ابن جنّي من القرينة الصرفية وسيلة في الحكم على تعدي الفعل ولزومه، فمبحث " التعدي واللزوم متصل بوظيفة الفعل في التركيب فهو مبحث نحوي من هذا الجانب، ولكنَّه صرفي إذا ما درسنا وسائل تحويل اللازم إلى متعدٍ"(٤).

وذلك ماثل في توجيهه للحركة الإعرابية للعنصر (زوالها) من قول الأعشى(٥):

---

(١) معاني النحو:٣/١٤.

(٢) المحتسب:١/٣٦٤.

(٣) يُنظر: التبيان في إعراب القران:٢/٧٧١، والفريد في إعراب القران المجيد:٤/٣٩.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية:٦٣.

(٥) ديوان الأعشى:٧٧.

هذا النهارُ بدا لها من هَمِّها ما بالُها بالليل زالَ زوالها

فيعلّق على ذلك قائلًا: " فقد اختلف العلماء في نصب (زوالَها)، فأمَّا أبو عمرو فإنَّه كان يرويه زالَ زوالُها بالرفع...وأمَّا أبو علي فأخبرني عن أبي بكر، عن أبي العباس قال: زالَ الله زوالَها، كما تقول: أزالَ اللهُ زوالَها، فهذا قول البصريين والكوفيين"(١).

ما يُلحظ من نصِّ ابن جنّي المسوق آنفًا أنَّه ارتضى ما ذهب إليه أستاذه أبو علي الفارسيّ الذي عوَّل على المعنى في إعراب (زوالها)، إذ قال: معناه: (زال اللهُ زوالَها)، فضلًا عن أنَّه افترض أنَّ الفعل زال هنا بمعنى (أزال)، لكنَّ همزته سقطت، وهذا ما أشار إليه الخليل بقوله: " اختلفوا فيما يعنيه، فقال بعضهم: أراد به: أزالَ اللهُ زوالَها، دعا عليها، وقال بعضهم: معناه: زال الخيالُ زوالَها، والعرب تلقي الألف، والمعنى: أزالَ"(٢).

والذي يبدو للبحث أنَّ توجيه النصب لـ(زوالَها) هو الراجح، والفعل جاء متعديًا بالمعنى، ومن ثمَّ كان الشرط الصرفيّ هو الفيصل في تحديد نوع الوظيفة النحوية في التركيب.

ومن وجوه الربط بين شكل البنية الصرفية والوظيفة النحوية التي تنهض بها في التركيب، وجد ابن جنّي أنَّ المنصوب بعد (أفعل التفضيل) يجب أن يكون تمييزًا ليس غير. جاء ذلك في سياق تناوله قول البُريق بن عياض(٣):

فما إنْ شائك من أُسْدٍ تَرَجِ أبو شبلين قد منع انحِدارا

بأجرأ جُرأةً منهُ وأدهى إذا ما كاربُ الموتِ استدارا

إذ قال: " جُرأة هنا منصوب على التمييز، لا على المصدر، وذلك أنَّ (أفعل) هذه الموضوعة للمفاضلة، نحو: (أحسنُ منك)، و(أكرمُ منك)، لا يجوز استعمال المصدر

---

(١) المنصف:٢/٢١.

(٢) العين:٧/٣٨٤.

(٣) يُنظر: شرح أشعار الهذليين:٢/٧٤٤.

معها، من قبيل أنَّ الغرض من المصدر إنَّما هو للتوكيد، و (أفعل) هذه قد استغنت بما فيها من المبالغة عند التوكيد بالمصدر"(١).

والذي يُفهم من كلام ابن جنّي هذا أنَّ الوظيفة النحوية لكلمة (جُرأة) إنَّما هي التمييز وليست المصدرية، وقد علَّل ذلك تعليلًا بلاغيًا اتَّكأ فيه على القرينة الصرفية، فصيغة (أجرأ) لا يجوز استعمال المصدر معها؛ لأنَّ الغرض الذي يؤتى به بالمصدر إنَّما هو التوكيد، وهذه الصيغة (أفعل) فيها من المبالغة ما يُغنيها عن التوكيد بالمصدر، ومن ثمَّ كان للشرط الصرفي الحاكمية في تحديد الوظيفة النحوية وبيانها. ويبدو لي أنَّه لا مانع من أن يكون المصدر (جُرأة) دالًا على التوكيد في أصله، لكنَّه أفاد معنى المبالغة، إذ من لوازم المبالغة التوكيد، وهو نظير الوصف بالمصدر في نحو: (رجلٌ عدلٌ)، إذ هو لون من ألوان المبالغة.

وقد يُسهم التحوّل الداخلي في بنية الكلمة في تعدّد أوجه التحليل النحوي، إذ تُروى الصيغة الصرفية على وجوه متعدّدة ممّا يستلزم تعدّد الوظيفة النحوية للصيغة اللاحقة، ونجد ذلك ماثلًا في توجيه ابن جنّي لقراءة ﴿مَنْ أَغْفَلَنَا قَلْبَهُ﴾[الكهف:٢٨]، بضم الباء(٢)، إذ قال: " يُقال أغفلتُ الرجلَ: وجدتهُ غافلًا ... فإن قيل فكيف يجوز أن يجد الله غافلًا؟ قيل: لمَّا فعل أفعال مَنْ لا يرتقب ولا يخاف صار كأنَّ الله –سبحانه–غافلٌ عنه، وعلى هذا وقع النفي عن هذا الموضع، فقال: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[البقرة:٧٤]... أي: لا تظنّوا الله غافلًا عنكم... فكأنّه قال: لا تُطع من ظنَّنا غافلين عنه"(٣).

فالتحوّل الحركي في البنية الصرفية (أغفلنا) وذلك بتحريك اللام الساكنة في هذه القراءة، صيَّر الوظيفة النحوية التي يُعبّر عنها الضمير (نا) مفعولًا به بعد أن كانت فاعلًا في القراءة المشهورة، كما أنَّه جعل من الوظيفة النحوية (قلبُه) فاعلًا بعد أن كانت مفعولًا به. وهذا كلّه ما كان ليحصل لولا التحوّل الداخلي الذي أصاب البناء الصرفي

(١) التمام:٩١–٩٢.

(٢) يُنظر: مختصر شواذ القراءات:٧٩.

(٣) المحتسب:٢٨/٢.

المعبّر عن التركيب النحوي، " فالحركة تؤدي دورًا مهمًا في دلالة الكلمة، فهي التي تميز بين الاسم والفعل، في مثل (ضرب) فهي بالفتح فعل وبسكون الراء اسم أو مصدر"(١).

وقد تابع ابن جنّي – في هذا التوجيه– غير واحد من المفسرين، جاء في الكشّاف: " وقُرئ أغفلنا قلبه بإسناد الفعل إلى القلب على معنى: حَسِبنا قلبُهُ غافلين، من أغفلتهُ وجدته غافلًا"(٢).

وقد يُسبّب عدم توافر الشرط الصرفيّ في التركيب إشكالًا صناعيًا يستلزم التوسل بالمعنى أو التأويل لحلِّ الإشكال وتعليله. ومن هذا القبيل الإخبار بالمصدر عن الذات، جاء في الخصائص: " فإن قيل رجلٌ عدلٌ فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغةً كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيبًا في الكرم والجود، ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع تمكينًا لهذا الموضع وتوكيدًا"(٣).

وفي السياق نفسه يُعلق ابن جنّي على قول الخنساء(٤):

ترتعُ ما غَفَلَتْ حتّى إذا ادَّكرت فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ

بقوله: " كأنَّها مخلوقة من الإقبال والإدبار لا على أن يكون من باب حذف المضاف، أي: ذات إقبال وذات إدبار"(٥).

ولعلَّ ما يمكن أن نستقيه من النَّصَّين المسوقين آنفًا أنَّ ابن جنّي قد استقرّ الرأي عنده أنَّه يجوز الإخبار بالمصدر عن الذات؛ وذلك في مقام المبالغة وكثرة وقوعه من الموصوف.

---

(١) التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة:٣٤.

(٢) الكشاف:٢١٨/٢، ويُنظر: المحرّر الوجيز: ٥١٣/٣، ومجمع البيان:٣٣٦/٦.

(٣) الخصائص:٢١٥/٢.

(٤) يُنظر: ديوان الخنساء:٤٦.

(٥) الخصائص:٢١٧/٢.

وقد راعى الرضي الاعتبارات التي استند إليها ابن جنّي في توجيهه هذا، إذ أكّد أنَّ اختيار الإخبار بالمصدر عن الذات إنَّما يأتي لزيادة المبالغة، يقول: " فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرًا عنه، نحو: زيدٌ سيرٌ، وما زيدٌ إلَّا سيرٌ "(١).

ومن نافلة القول أن نذكر أنَّ للنحويين مذهبين آخرين في هذه المسألة:

الأوَّل: مذهب البصريين: أنَّ المصدر مؤول بتقدير مضاف، ففي نحو (محمدٌ عدلٌ) وأضرابه، يؤوَّل المصدر بذي عدلٍ، فتكون الجملة: (محمدٌ ذو عدلٍ)(٢).

الثَّاني: مذهب الكوفيين: أنَّ المصدر مؤوَّل بالمشتق ففي نحو: (محمدٌ عدلٌ)، تكون الجملة: (محمدٌ عادلٌ)(٣).

والذي يظهر للبحث بعدما سبق ذكره من آراء النحويين بخصوص جواز الإخبار بالمصدر عن الذات من عدمه أن ما توافر عليه ابن جنّي ومن شايعه هو الأنسب في هذا المقام؛ لأنَّ الضرورة المعنوية تطلبه، ومن ثمَّ فإنّه ينسجم وروح اللغة العربية التي تتيح –أحيانًا– لمتكلميها حرية الخروج عن مألوف قواعد النحويين. فالمصدر لما كان يعبّر عن الحدث بشكل يفوق الذات كان آكد وأشدّ مبالغةً.

أمَّا تقديرات النحويين وافتراضاتهم فلم تكن إلَّا التزامًا بالصناعة النحوية التي أوجبت عليهم مثل هذه التقديرات، التي لا يستدعيها المعنى، بل قد تكون موهنة ومُضعِفة

للمعنى المراد، على الرغم من أنَّ النَّصّ بعد التأويل قد يتساوق والنظام النحويّ الذي أثبتوه.

---

(١) شرح الرضي على الكافية:١/ ٣١٦.

(٢) يُنظر: شرح التصريح:١/٥٠٥.

(٣) يُنظر: معاني القرآن (للفرَّاء):٢/٣٨، والإعجاز الصرفي القرآن الكريم:٩٥.

ثالثًا: قرينة العلامة الإعرابية:

لعلَّنا لا نبتعد عن الصواب إذا قلنا: إنَّ اللغة العربية لغة إعرابية يكون الدور الأكبر للعلامة الإعرابية في كشف مضامينها. والمقصود بالعلامة الإعرابية " التغيرات الصوتية التي تطرأ على أواخر الكلم، وتُعبِّر عن العلاقات القائمة بين أجزاء التركيب النحويّ"(١). والعلامة الإعرابية " إسهام من النظام الصوتيّ في بناء النظام النحويّ"(٢).

وقد أتاح الإعراب للتركيب العربي حرية التغيير والتحوّل إلى أشكال متعدّدة دون الجمود على هيأة واحدة، لذا جعله أحمد بن فارس في مقدّمة خصائص العربية حين قال: " فمن العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب: الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام... ولا نعت من توكيد"(٣).

والإعراب من طبيعة اللغة العربية وهو مرتبط بنظرية العامل التي وضعها القدماء لتسويغ الإعراب والقواعد، فكلُّ ما يطرأ على أواخر الكلم مردُّه إلى العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا(٤)، قال ابن يعيش: " الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلام لتعاقب العوامل في أولها"(٥). وهو ما تجلّى عند ابن جنّي واضحًا، إذ إنَّه آمن بنظرية العامل وطبَّقها في بحوثه، جاء في المنصف: " ألا ترى أنَّك إذا قلت قام بكرٌ ورأيت بكرًا ومررتُ ببكرٍ فإنَّك إنَّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العوامل"(٦).

---

(١) المنهج الوصفيّ في كتاب سيبويه:٢٤٧.

(٢) مقالات في اللغة والأدب:٢٥٥/١.

(٣) الصاحبيّ:٤٣.

(٤) يُنظر: شرح التوضيح على التصريح:٥٦/١.

(٥) شرح المفصَّل: ١٨٤/١.

(٦) المُنصف:٤.

وقد أنكر (ابن مضاء) وجود عوامل في اللغة وقد عمل جاهدًا على هدم فكرة العمل(١).

والعلاقة وثيقة بين الإعراب والمعنى، إذ تكشف عن المعاني النحوية، وتحدّد مواقع الكلمات في التركيب، وهذا ما أجمع عليه القدماء إلَّا (قطربًا)(٢).

وقد وجدت فكرة (قطرب) هذه صدًى لها عند بعض المحدثين، منهم (إبراهيم أنيس)، و(محمد البنا)، فالعلامة الإعرابية عندهما لم تكن إلَّا فواصل صوتية في غالب أمرها، ومن ثمَّ فإنَّ العلامات الإعرابية إنَّما تُمثِّل حدودًا للأبنية في داخل الجمل، وعملها الوحيد هو إزالة اللبس الحاصل في إسكان الكلمات، والتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام(٣).

وقد انطلق الدكتور تمام حسّان من فكرة الإعراب هذه للبحث عن العامل النحوي، وتوصّل إلى نتيجة مفادها: أنَّ النحويين القدماء احتكموا – في قولهم بالعمل النحويّ–إلى قرينة لفظية واحدة، وهي قرينة الإعراب " فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب الموقع في الجملة"(٤).

والعلامة الإعرابية – على وفق رأي الدكتور تمام حسَّان–غير قادرة على تحديد المعاني النحوية في بعض المواطن ما لم تتضافر مع قرائن أخرى، لذا وجدناه يقول بقرائن التعليق، وهي قرائن لفظية ومعنوية(٥)، وهذه القرائن ينبغي أن نعوِّل عليها – على

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها:٢٠٥.

(٢) يُنظر: من أسرار اللُّغة: ٢٢٧، والإعراب سمة العربية الفصحى:١٠.

(٣) يُنظر: المرجع نفسه:٢٢٧.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها:٢٣١.

(٥) يُنظر: المرجع نفسه:٢٠٥، ٢٣٢.

حدِّ قوله– عند تحديدنا المعنى الوظيفي أو التحليلي، أو بعبارة أخرى أن نعتمدها عند الإعراب، إذ إنَّها تغنينا عن فكرة العامل النحوي(١).

والذي يبدو للباحث أنَّ الدكتور (تمام حسَّان) لم يقطع برفض فكرة العامل، بل استبدله بعامل آخر، وهي القرائن التي ينبغي أن يُفزع إليها ويُصدر عنها عندما تعجز العلامة الإعرابية عن كشف المعاني النحوية.

أمَّا ابن جنّي فقد أبدى عنايةً ملموسة بقرينة الإعراب، وعلى نهج مَنْ سبقه حدَّ الإعراب بأنَّه " الإبانة عن المعاني بالألفاظ "(٢).

والذي أراد من المعاني إنَّما هي المعاني النحوية ويزيد الأمر بيانًا فيقول: " ألا ترى أنَّك إذا سمعت: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه"(٣).

وعند إنعام النظر في النَّصِّ المسوق آنفًا نجد أنَّ ابن جنّي يحتكم إلى العلامة الإعرابية في فهم المعاني النحوية، والوقوف على الفروق بينها، ومن ثمَّ فإنَّ الحركات الإعرابية هي التي بيَّنت هذه المعاني، ولولاها ما فُهمت الدلالات التي تحملها بين طياتها.

ويؤكّد (ابن جنّي) هذا المعنى بقوله: " ألا ترى أنَّ استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنَّما هو للفرق بين الفاعل والمفعول. وهذا الفرق أمرٌ معنوي أُصلح اللفظ له، وقيد مقادة الأوفق من أجله فقد عُلِم بهذا أنَّ زينة الألفاظ وحليتها لم يُقصد بها إلَّا تحصين المعاني وحياطتها"(٤).

---

(١) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٣٢.

(٢) الخصائص:١/١٠٤.

(٣) المصدر نفسه:١/١٠٤.

(٤) المصدر نفسه:١/ ٢٢١.

وقد أدرك (ابن جنّي) قيمة العلامة الإعرابية، وتوسل بها في تحليل بُنية التراكيب النحوية، فقد يلجأ إلى الافتراض لحلِّ إشكال الإعراب المتناقض ويتجلى ذلك عنده فيما جاء تحت عنوان (باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين)، ففي نحو قولنا: مررتُ بزيدٍ وعمرًا، تقتضي القاعدة أن يُجرَّ (عمرو) بالكسرة لوجود حرف العطف (الواو)؛ ولأنَّ الفعل (مرَّ) لا يصل إلى الاسم بنفسه، بل بحرف الجر، احتكم ابن جنّي إلى التأويل لتسويغ هذا النصب، إذ قدَّر فعلًا مناسبًا(١).

فالاسم المنصوب لا بُدَّ له من ناصب، والفعل الذي سبق (الواو) لا يقوى على نصبه، فقدَّر فعلًا محذوفًا، وهو ماثل في قولنا: رغبتُ فيكَ وسعيدًا، ونظرتُ إليك وسعيدًا(٢).

فالنحويون أقرّوا " أصولًا ثمَّ أوجبوا على ما خالفها من الظواهر اللغوية الحمل على غير الظاهر للتوفيق بينها وبين قواعد النحو، وذلك عن طريق صرفها عن وجهها وتوسلًا بالتقدير "(٣).

ولعلَّ الباعث في تمسك النحويين بالتقدير والتأويل إنَّما هو سطوة فكرة العمل على تفكيرهم، فالتركيب النحويّ –عندهم– لا يتوافر على الاستقامة إلَّا بوجود ثلاثة عناصر: عامل ومعمول وأثر، وذِكْرُ أحد هذه العناصر دليل على وجود الأخرى، فإن ظهر في السياق اللغوي ما من شأنه أن يكون معمولًا ولم يظهر عامله، أخذوا يبحثون له عن عامل يعمل فيه والعكس كذلك(٤).

ومن ثمَّ " يصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنَّه يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطابقها"(٥).

---

(١) يُنظر: الخصائص:١/٤٣١-٤٣٢، وظاهرة الاتساع في النحو العربي:٨٧.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:١/٤٣١-٤٣٢.

(٣) تقدير الحذف والإضمار في نظرية العامل النحويّ (بحث):٤.

(٤) يُنظر: المرجع نفسه:٥.

(٥) أصول التفكير النحويّ:٢٤٨، ويُنظر: نظرية نحو الكلام:١٨٠-١٨٢.

ومن هنا فإنَّ النحويّ عندما يصادفه نصٌّ لغويٌّ لا يخضع لسلطان القاعدة يعمد إلى ليّ عنق ذلك النَّصّ، ويحتال له؛ لكي يوفق بين النظام النحويّ والتطبيق الذي ينشد، وهذا ما أكَّده قول ابن جنّي في الخصائص: " وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرّف فيها... ولقوة إحساسهم في كلِّ شيء شيئًا وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذهبهم"(١).

وقد وظَّف (ابن جنّي) قرينة الإعراب لدفع اللبس الحاصل بين ما تقتضيه الصنعة الإعرابية وما يطلبه المعنى، إذ قال: " وهذا موضع كثيرًا ما يستهوي مَنْ يَضعُف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا: (أهلكَ والليلَ): معناه: الحق أهلكَ قبلَ الليلِ، فربما دعا ذاك مَنْ لا دربة له أن يقول: (أهلكَ والليلِ) فيجرَّه، وإنَّما تقديره: الحق أهلكَ وسابقِ الليلَ. وكذلك قولنا: زيدُ قام، ربَّما ظنَّ بعضهم أنَّ زيدًا هنا فاعل في الصنعة كما أنَّه فاعل في المعنى"(٢).

ويبدو لنا من النصِّ المسوق آنفًا أنَّ ابن جنّي أنكر على من يجنح إلى بعض التأويلات التي تشذُّ عن الأقيسة النحوية والمعنى لا يتطلبها. فالعلامة الإعرابية التي ظهرت على (الليلَ) فيها إبهام صناعي محوج إلى تأويل يزيله، وقد قدَّر ركنًا إسناديًا آخر، لينشطر هذا التركيب إلى تركيبين تربط بينهما وظيفة نحوية هي (العطف).

وقد شبّه (من لا دربة له) بمن يعدّون (زيدٌ) – في مثل: زيدٌ قام– فاعلًا صناعيًا والحال أنَّه فاعل في المعنى ليس غير، في إشارة منه إلى الكوفيين الذين يجيزون أن يتقدم الفاعل على فعله.

ويبدو لنا أنَّه – في توجيهه هذا– قد ركن إلى قوانين الصناعة النحويّة ومقرراتها وصدر عنها.

---

(١) الخصائص:١/٢٩٣.

(٢) المصدر نفسه:١/٣٦٤.

وقد يتخذ (ابن جنّي) من قرينة الإعراب دليلًا على العنصر المحذوف من التركيب، أهو اسمٌ أم فعلٌ أم حرفٌ؟ ليتوافق مع العلامة الإعرابية الظاهرة على الركن المتبقي من ذلك التركيب " إذ الحركة الإعرابية لها أثر في الإفصاح والإبانة عمّا في النفس من معنى فيكون تغيرها محقّقًا لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه...فإذا قال المتكلم –مثلًا– الأسدُ (بالضمة) فإنَّ السامع يُدرك أنَّه قد أراد نقل خبر ليس غير، ولكنَّه إنْ قال: الأسدَ (بالفتحة) فإنَّ المعنى يتغيّر إلى معنى التحذير"(١).

ومن أمثلة ذلك ما جاء في المحتسب، إذ إنَّ ابن جنّي يرى أنَّ (لكنَّ) إذا خُفّفت بَطُلَ عملها، فإنْ ورد بعدها اسم مرفوع كان على تقدير مبتدأ محذوف(٢).

وقد أورد شاهدًا على ذلك وهو رفع كلمة (رسول) بعد (لكن) في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب:٤٠]، فقال في قراءة رفع (رسول)(٣): " أي: ولكن هو رسولُ الله"(٤).

يشي لنا النَّصّ المسوق آنفًا أنَّ ابن جنّي استحضر قرينة الإعراب (الرفع) التي ظهرت على (رسول) ليُحدِّد نوع الإسناد في هذا التركيب، أهو إسناد اسميّ أم فعلي؟ ليتسنى له تحديد العنصر المحذوف " والرفع مرتبة من مراتب الإعراب وهو أعلى تلك المراتب؛ ذلك لأنَّه علم لارتباط ركنين لا يتمُّ معنى الكلام إلَّا باجتماعهما وهما المسند والمسند إليه في أبسط حالات بناء الجملة"(٥).

وقد تبيَّن لهُ أنَّ التركيب تركيب إسناد اسمي، وبنيته الأساسية (مبتدأ + خبر)، وقد غاب أحد ركنيه فقدَّر الركن الغائب لتكتمل صورته.

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها:١٥٧.

(٢) يُنظر: المحتسب:١/٣٥٠.

(٣) يُنظر: مختصر في شواذ القرآن:١٢٠.

(٤) المحتسب:١/٣٥٠.

(٥) نظرية نحو الكلام:١٨١، ويُنظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية:٣٨.

وقد تضافرت مع قرينة الإعراب قرائن أخرى لفظية ومعنوية، وهي المطابقة والأسناد؛ لتحديد الوظيفة النحوية الغائبة من التركيب، إذ " لا بُدَّ في الحذف من مصاحبة قرينة أو أكثر من القرائن لتدلّ على المحذوف"(١).

وقد تفطَّن سيبويه إلى أهمية قرينة الإعراب في بيان العنصر المحذوف من التركيب، ويتجلى ذلك فيما ذكره في قولهم لمن قَدِمَ من السفر. خيرَ مقدمِ، إذ قدَّر فعلًا محذوفًا، أي: قدمتُ خيرَ مقدمِ، وفي حالة الرفع (خيرُ)، يُقدر المحذوف مبتدأ والمذكور خبرًا له، أي: هذا خيرُ مقدمِ(٢).

رابعًا: قرينة الرتبة.

طريقة بناء الجملة في العربية تخضع لمحدِّدات تركيبية في بعض المواطن، فالنحويون وضعوا حدودًا للمتكلم عليه الالتزام بها في نظم التراكيب وتأليفها، فعينوا مواضع لا يجوز فيها أن يتقدّم عنصر من التركيب على عنصر تركيبي آخر؛ لأنَّ طبيعة اللغة العربية تقتضي ذلك(٣).

والرتبة قرينة مهمة في التحليل النحوي، فهي " الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلائق نحوية تركيبية"(٤).

وقد لاقت قرينة الرتبة مزيد عناية واهتمام من لدن النحويين القدماء، ويظهر ذلك جليًّا فيما ذكره ابن السرَّاج من أنَّ " مرتبة العامل قبل المعمول فيه ملفوظًا به أو مقدَّرًا"(٥).

---

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:٢٩٦-٢٩٧.

(٢) يُنظر: الكتاب:١/٢٧٠-٢٧١، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:١٢٠.

(٣) يُنظر: التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري:٢٢٨، والتحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة:١٤٥.

(٤) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها:١٩٦.

(٥) الأصول في النحو: ٩٣/١.

وفي السياق نفسه قال عبد القاهر الجرجانيّ: "إنَّ الكلم تترتب في النطق بسبب ترتّب معانيها في النفس"(١).

فالكلمات لا تتوالى في الجملة على نحوٍ عشوائي، بل يخضع ترتيبها لأنساق تركيبية مطَّردة(٢).

والرتبة –عند النحويين–على قسمين: الرتبة المحفوظة، وغير المحفوظة، وقد فرَّق الدكتور تمام حسَّان بينهما تفريقًا دقيقًا وموجزًا، إذ قال: " الرتبة المحفوظة رتبة في نظام اللغة وفي الاستعمال في الوقت نفسه، أمَّا غير المحفوظة فهي رتبة النظام فقط"(٣).

وهذا إنَّما يعني أنَّ الخروج عن الرتبة المحفوظة غير جائز –في الاختيار–والخروج عنها إنَّما هو خروج عن النظام اللغويّ(٤).

والرتبة المحفوظة هي التي يُعتمد عليها في التحليل – بحسب الدكتور تمام حسَّان–؛ لأنَّها " لو اختلت لاختلّ التركيب باختلالها، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تُحدِّد معنى الأبواب المرتبة بحسبها"(٥).

وثمَّة علاقة وثيقة بين قرينة الرتبة وقرينة الإعراب التي تُتيح نوعًا من الحرية النسبية للكلمات في داخل التركيب، إذ تقوم بأدوار وظيفية في التمييز بين المعاني النحوية(٦).

وكانت عناية ابن جنّي بقرينة الرتبة واضحة وضوحًا كافيًا، وقد أشار إلى دور الرتب المحفوظة في التحليل النحويّ، وذكرَ بعض هذه الرتب بقوله: " ولا يجوز تقديم الصلة

---

(١) دلائل الإعجاز:٥٦.

(٢) يُنظر: العربية والوظائف النحوية:٢٢٠.

(٣) البيان في روائع القرآن:٦٨.

(٤) يُنظر: الخلاصة النحوية:٨٣.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها:٢٠٧، ويُنظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة:١٨٦.

(٦) يُنظر: التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه:٢٠٧.

ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف ولا المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف"(١).

ومن تطبيقات ابن جنّي على ما تقدّم أنَّه " لا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطًا كان أو قسمًا أو غيرهما، ألا تراك لا تقول: أقمْ إن تَقمْ، فأمَّا قولك: أقوم إنْ قمتَ فإنَّ قولك أقوم ليس جوابًا للشرط، ولكنَّه دالّ على الجواب، أي: إنْ قمتَ قمت ودلّ أقوم على قمت. ومثله: أنت ظالم إنْ فعلتَ، أي: إن فعلت ظلمت، فحذفت (ظلمت) ودلّ قولك أنت ظالم عليه"(٢).

فترتيب البنية الأساسية الذي ارتضاه ابن جنّي هو (أداة الشرط + جملة فعلية ذات فعل مضارع مجزم + جملة فعلية ذات فعل مضارع مجزوم)، فـ" حرف الشرط يُعلِّق إحدى الجملتين بالأخرى ويجعل الأولى شرطًا في حدوث الثانية... وجزم فعل الشرط والجواب علامة لغوية منطوقة على الاستجابة لهذا التأثير الشرطي"(٣).

والخروج عن هذا الترتيب يمثل نوعًا " من الانتهاك لما هو مألوف، أو نوعًا من الابتعاد النسبي عن القاعدة التي تضبط المعنى من خلال موضع اللفظة في التركيب"(٤).

فابن جنّي ينساق وراء البصريين فيما ذهبوا إليه، إذ نصّوا على وجوب تقدّم أداة الشرط وفعل الشرط على الجواب(٥)، فأدوات الشرط " كلمات وضعت لتدلّ على التعليق بين

---

(١) الخصائص:٢/٤٠٩.

(٢) المصدر نفسه:٢/٤١١.

(٣) بناء الجملة العربية:٢١١.

(٤) جدلية الإفراد والتركيب:١٦١.

(٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٦٢٧، م/٨٧.

جملتين، والحكم بسببية أولاهما ومسببية الثانية"[١]، ولأنَّها حروف والحروف لا تعمل فيما قبلها[٢].

وهو ملحوظ في سياق جملة المبتدأ والخبر إذا كان المبتدأ نكرة، ولا مسوّغ للابتداء بها، جاء في الخصائص: " ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفًا، نحو قولهم: عندك مال، وعليك دين، وتحتك بساطان، ومعك ألفان.

فهذه الأسماء كلُّها مرفوعة بالابتداء ومواضعها التقديم على الظروف قبلها إلَّا أنَّ مانعًا منع من ذلك حتى لا تقدمها عليها، ألا ترى أنَّك لو قلت: غلام لك أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن لا لأنَّ المبتدأ ليس موضعه التقديم لكن لأمر حدث، وهو كون المبتدأ هنا نكرة، ألا تراه لو كان معرفة لاستمرّ وتوجّه تقديمه، فتقول: البساطان تحتك والغلام لك"[٣].

فقد عوَّل ابن جنّي على قرينة الرتبة في تعاطيه مع مسألة الخروج عن قاعدة مقرَّرة " وهذا ما يُعبَّر عنه بقولهم –مثلًا– رتبة المبتدأ التقديم ورتبة الخبر التأخير مع أنَّ هناك مواضع معينة يلزم فيها أن يأتي الخبر مقدمًا والمبتدأ مؤخرًا"[٤].

فالأصل في المبتدأ –عند النحويين– أن يكون معرفة والأصل في الخبر أن يكون نكرة، والإخبار عن النكرة لا فائدة منه، فإن أفاد جاز[٥].

ولأنَّ الرتبة قرينة على المعنى النحوي، قد يحكم بها ابن جنّي على عدم صحة التركيب، ومن ذلك قوله: " ومن ذلك امتناعهم عن تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامُهُ زيدًا. فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنَّما امتنع لقرينة انضمت

---

(١) شرح التسهيل:٣/٣٨٦، ويُنظر: حاشية الخضريّ:٢/٢٧٨.

(٢) يُنظر: الكتاب:٣/١١٣.

(٣) الخصائص:١/٢٨٥-٢٨٦.

(٤) بناء الجملة العربية:٢٤٢.

(٥) يُنظر: التذييل والتكميل:٣/٣٢٢، والأشباه والنظائر:٣/٩٥.

إليه وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقديم المضمر على مظهره لفظًا ومعنىً.

ولهذا وجب أن تؤخر الفاعل، إذا أردت تصحيح المسألة، فتقول: ضربَ زيدًا غلامُهُ، وعليه قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[البقرة:١٢٤][١].

ما يُلحظ من النصِّ المسوق آنفًا أنَّ ابن جنّي لم يجز هذا الترتيب الأصيل (فعل + فاعل+ مفعول به)، وذلك لوجود عارض صناعي يحول دون قبول هذا الترتيب.

فقد تقدَّم الضمير (الهاء) المتصل بالفاعل (غلام) على مرجعه (زيدًا) لفظًا وتقديرًا، بخلاف قولنا: ضرب زيدًا علامُهُ، والآية المباركة ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ يكون فيهما ضمير الاسم تقدم على مرجعه تقديرًا لا لفظًا[٢]، والضمير متى تقدّم تقديرًا لا لفظًا أو تقدَّم لفظًا لا تقديرًا فإنَّه يجوز"[٣].

ممّا تقدم تتجلى لنا قيمة قرينة الرتبة، فقد توسل بها ابن جنّي ومن شايعه لتعيين المستوى الصوابي للتركيب، إذ أكسبته سمة المقبولية والصحة النحوية التي تنتفي بإجراء تقدم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول به الظاهر.

وقد تقوم الرتبة بمعالجة الإشكال في الوظائف النحوية الذي يتركه غياب العلامة الإعرابية عن مفردات التركيب لداعٍ معين، وهذا ما نجده ماثلًا في نصِّ ابن جنّي الذي يقول فيه: " فإن قلت فقد تقول ضربَ يحيى بشرى فلا تجد هناك إعرابًا فاصلًا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذا سبيله، ممَّا يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب"[٤].

---

(١) الخصائص:١/٣٨٠.

(٢) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:١/٤١٥، وحاشية الصَّبَّان:٣/١٢٩.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٧٠ م/٩.

(٤) الخصائص:١/١٠٤.

يُستشف من النَّصِّ المسوق آنفًا أنَّ غياب العلامة الإعرابية منع تحديد الفاعل من المفعول به، لصلاحية كلٍّ منهما أن يشغل وظيفة الآخر، ممَّا دفع ابن جنّي إلى التزام كلّ عنصر من عناصر التركيب موقعه الذي حدَّده له نظام اللغة، ومن ثمَّ ارتضى الترتيب الآتي: (فعل + فاعل + مفعول به)، وعدم التزام هذه التراتبية إنَّما يؤدي إلى التباس الفاعل بالمفعول به.

ومن هنا تتعين فاعلية (يحيى) ومفعولية (بشرى) اعتمادًا على الرتبة، إذ صارت محفوظة عندما غابت العلامة الإعرابية(١).

ولكنَّ هذا التركيب –الذي غابت العلامة الإعرابية عن عناصره– يتحرَّر من قيد الرتبة الثابتة إذا ما توافر على قرينة تتيح لعناصره نوعًا من الحرية التوزيعية، وهذا ما نجده ماثلًا في قول ابن جنّي: " فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى جاز التَّصرّف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحيى كمثرى، لك أن تقدم أو تؤخر كيف شئت..."(٢).

فجملة (أكل يحيى كمثرى) يمكن أن يقع فيها التقديم والتأخير (أكل كمثرى يحيى) لوجود قرينة (عقلية) تمنع التباس الفاعل بالمفعول به.

فعندما تُسند الفاعلية للكمثرى يَخلُّ بالانسجام الدلالي للتركيب، ومن ثمَّ لا بُدَّ لنا من أن نعدّ يحيى فاعلًا، وكمثرى مفعولًا به مقدمًا(٣).

---

(١) يُنظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة:١٤٦، والتحليل النحوي عند أبي البقاء العكبريّ (أطروحة): ٧٤.

(٢) الخصائص:١/١٠٤.

(٣) يُنظر: الأسس المنهجية والمعرفية للخطاب النحويّ العربيّ:٥٣٨.

خامسًا: قرينة المطابقة:

وهي إحدى القرائن اللفظية التي تُستعمل للتعبير عمَّا يكتنف عناصر بناء الجملة من التآلف والانسجام والتوافق، وهي قاعدة أصيلة من قواعد النحو العربي، " وبدونها تتفكَّك العُرى، وتصبح الكلمات المُتراصَّة منعزلة بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال"(١).

ولعلَّ أهم الصور المُحقِّقة لقرينة المطابقة هي(٢):

١. العلامة الإعرابية.
٢. الشخص (التكلم والخطاب والغيبة).
٣. العدد (الإفراد والتثنية والجمع).
٤. النوع (التذكير والتأنيث).
٥. التعيين (التعريف والتنكير).

" وقد تظهر عوامل التطابق مجتمعة أو قد يظهر بعضها فقط ولكنَّها في كلتا الحالتين تجعل السياق متماسكًا وتضفي عليه تجانسًا شكليًا معينًا"(٣).

ولأهمية هذه القرينة أشار إليها النحويون القدماء إلَّا أنَّهم لم يضعوا لها تعريفًا محدَّدًا، فقد قصدها سيبويه بقوله: " واعلم أنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من أن يكون المبني عليه شيئًا هو هو"(٤).

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها:٢١٣.
(٢) المرجع نفسه:١١١-١١٢، والجملة الوصفية في النحو العربي:٢٠٦.
(٣) الألسنية العربية:٣٩.
(٤) الكتاب:١٢٧/٢.

وعبَّر ابن السرَّاج عن شرط المطابقة – وإن لم يُصرَّح بالمصطلح– في سياق حديثه عن التوابع، إذ قال: " فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأوَّل من الرفع والنصب والخفض"(١).

أمَّا الرضيّ الاستراباذيّ فقد صرَّح بهذا المصطلح عند تناوله لضمير الشأن والقصة، إذ قال: " ويُختار تأنيث الضمير لرجوعه إلى المؤنث أي القصة إذا كان في الجملة المفسرَّة مؤنث لقصد المطابقة"(٢).

وقد كان ابن جنّي على وعي بأهمية قرينة المطابقة بين عناصر التركيب من جانبه الشكليّ، فقد جعل من المطابقة شرطًا أساسيًا في باب –الصفة– إذ يقول: " والمعرفة توصف بالمعرفة، والنكرة توصف بالنكرة، ولا توصف معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة... لذلك تقول في النكرة: جاءني رجلٌ عاقلٌ، ورأيتُ رجلًا عاقلًا، ومررت برجلٍ عاقلٍ، وتقول في المعرفة هذا زيدٌ العاقلُ، ورأيت زيدًا العاقلَ، ومررتُ بزيدٍ العاقلِ"(٣).

فالمطابقة حاصلة بين الصفة والموصوف بالتعيين والعلامة الإعرابية.

ورصد ابن جنّي قرينة المطابقة العددية بين أجزاء التركيب، وذلك ماثلٌ في سياق تحليله لقول الشاعر (٤):

وهلّا أَعَدُّوني لمثلي تفاقدُوا وفي الأرضِ مبثوثًا شجاعٌ وعقربُ

فموطن المباحثة في هذا البيت هو إفراد (مبثوثًا)، إذ خالف الشاعر قاعدة المطابقة في العدد، وكان حقّه أن يُثنَّى، لتقع المطابقة العددية بين (مبثوث) و(شجاع وعقرب)، إذ هي حال منهما في النصب، أو بدل عند الرفع، وعندها يكون التركيب على النحو

---

(١) الأصول في النحو: ١٩/٢.

(٢) شرح الرضيّ على الكافية:٤٦٧/٢.

(٣) اللُّمع:٦٥.

(٤) نُسب البيت في ديوان حماسة أبي تمام:٥٣/١–٥٤ إلى بعض بني فقعس، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي:٢١٣/١.

الآتي: (وفي الأرض مبثوثين أو مبثوثان شجاعٌ وعقرب)، لكنَّ ابن جنّي حمل الكلام على معناه لا على لفظه. (فشجاع وعقرب) لا يُراد بهما ما يُراد من الاثنين حقيقة، أي: اللفظين المستقلين بمعناهما، بل هما –عند ابن جنّي– تركيب واحد يُراد به لفظ واحد بمعنى واحد تقديرهُ: (الأعداء)، أي: وفي الأرض مبثوثًا الأعداد الذين بعضهم الشجاع وبعضهم العقرب، فالمعنى في حقيقته يعود على لفظ مفرد مذكر(١).

فـ" الحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدًّا"(٢)، وفيه يقوم العنصر الدلالي بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة للقواعد الصناعية الموضوعة(٣).

وقد لجأ ابن جنّي إلى التأويل بالحمل على المعنى عندما عرضت له نصوص تبدو في ظاهرها أنَّها خرقت قاعدة المطابقة في النوع (التذكير والتأنيث)، ومن ذلك ما توجه لديه من قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[الأعراف:٥٦]، فقد وردت كلمة (قريب) مذكرة على الرغم من أنَّها تعود على مؤنث (رحمة)، وكان مقتضى القاعدة تأنيثها؛ ليقع التوافق النوعي بين اسم (إنَّ) وخبرها، لكنَّ ابن جنّي حمل اللفظ على معناه، إذ قال: " إنَّه أراد بالرحمة هنا المطر"(٤). وهذا المعنى قد سبقه إليه الأخفش(٥).

وكان الفرَّاء قد تفطّن بما استقراه من كلام العرب إلى أنَّ (قريب) إن كان مقصودًا به قرابة النسب لزم أن تؤنثه العرب، أمَّا إن لم يكن مقصودًا به قرب النسب فإنّ العرب تجريه على المذكر والمؤنث، قال تعالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾[هود:٨٣]، لأنَّ المعنى: بمكان بعيد، ويجوز تأنيث (قريب)(٦).

---

(١) يُنظر: التنبيه:١٠٣-١٠٤.

(٢) الخصائص:٢/٤٤٧.

(٣) يُنظر: النحو والدلالة:١٥٢.

(٤) الخصائص:٢/٤٣٦.

(٥) يُنظر: معاني القرآن:١/٣٢٧.

(٦) يُنظر: معاني القرآن (للفرَّاء): ١/٣٨٦.

أمَّا الزمخشريّ فقد ذهب إلى أنَّ (قريب) صفة لموصوف محذوف، أي: شيءٌ قريبٌ(١).

والظاهر أنَّ العدول عن (قريبة) إلى (قريب) يحمل في طياته ازدواجًا دلاليًّا، فالمقصود معنيان، الأوَّل: أنَّ الله تعالى قريب من المحسنين، والثَّاني: أنَّ رحمته تعالى قريبة من العبد المحسن، فكانت الغَلَبة لـ(قريب) التي تعود على الذات الإلهية المقدسة؛ ليطمئن قلب المحسن، ويسكن، ويقرّ عينًا، إذ يكون موقنًا بدنو الله تعالى منه، وبقرب رحمته إليه.

ومن ذلك تذكير المؤنث، وهو ماثل في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾[البقرة:٢٧٥]، إذ ذكر الفعل (جاء) مع كون فاعله مؤنثًا، وقد تأوَّل ابن جنّي ذلك حملًا على المعنى، إذ قال: " لأنَّ الموعظة والوعظ واحد"(٢).

وهذا التعليل قد سبقه إليه غير واحد من النحويين(٣).

ومن أمثلة ذلك –أيضًا– ما نقله ابن جنّي عمّا حكاه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، قوله: " سمعت رجلًا من اليمن يقول: فلان لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت: أتقول كتابي؟ فقال نعم، أليس بصحيفة؟"، فقد " أنَّث الكتاب حملًا على الصحيفة"(٤).

وفي باب عطف النسق لم يُجز ابن جنّي عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية أو العكس؛ لأنَّه يشترط المطابقة النوعية بين الجملتين المتعاطفتين. جاء ذلك في سياق كلامه على قول العرب: خرجتُ فإذا زيدٌ، والخلاف الذي وقع بين العلماء في هذه الفاء، إذ قال: " وأمَّا مذهب مَبْرَمان في أنَّها للعطف فسقوطه أظهر؛ وذلك أنَّ الجملة التي هي (خرجتُ) جملة مركبة من فعل وفاعل، وقولك (فإذا زيدٌ) جملة مركبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ زيد

---

(١) يُنظر: الكشَّاف:١١١/٢.

(٢) الخصائص:٤٣٦/٢.

(٣) يُنظر: الأصول في النحو: ١٧٣/١.

(٤) همع الهوامع:٢٩١/٣-٢٩٢.

وخبره (إذا)، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه؛ لأنَّ العطف نظير التثنية، وليست الجملة المركبة من المبتدأ والخبر وفق المركبة من الفعل والفاعل فتُعطف عليها"(١).

وعند إنعام النظر في هذا النَّصّ يتضح لنا أنَّ ابن جنّي يجعل من قرينة المطابقة واجبة الحضور بين الجملتين المتعاطفتين من حيث الاسمية والفعلية، لذلك منع أن تكون الفاء عاطفة في مثل: (خرجتُ فإذا زيدٌ)؛ لأنَّ (خرجتُ) جملة فعلية مكوّنة من فعل وفاعل، وجملة (فإذا زيدٌ) جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ وخبر، وقوله: (وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه)، إنَّما يُفهم منه أنَّه يشترط وجود المطابقة النوعية بين الجملتين المتعاطفتين، فعطف النسق إنَّما سُمّي نسقًا " لأنَّه يُنسّق الكلام بعضه على بعض بحيث يأخذ المعطوف نسق المعطوف عليه في أحكام معينة"(٢).

وهذا الرأي قال به الرَّازيّ أيضًا(٣).

وجدير بالبيان أنَّ مسألة عطف الجملة الاسمية على الفعلية أو العكس فيها قولان آخران:

الأوَّل: " الجواز مطلقًا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال، من مثل: قام زيدٌ وعمرٌو أكرمته"(٤).

وذكر النحويون أنَّ: " نصب (عمرو) أرجح؛ لأنَّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما"(٥).

ممَّا يعني أنَّ أصحاب هذا الرأي يُجيزون عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية وبالعكس، لكنَّهم يميلون إلى ترجيح وجوه التطابق بين الجملتين، ومن ثمَّ فإنَّ المثال الذي ساقوه، (قام زيدٌ وعمرًا أكرمته)، إنَّما يمثل عطف جملة فعلية؛ لأنَّ (زيدًا) منصوب بفعل

---

(١) سرّ صناعة الإعراب:٢٦٣/١.

(٢) التطبيق النحوي:٣٩٤.

(٣) يُنظر: التفسير الكبير:١٣١/١٣.

(٤) مغني اللبيب:٥١٨/٥.

(٥) المصدر نفسه:٥١٨/٥، ويُنظر: الخاطريات:١٨٢-١٨٣.

محذوف يُفسّره المذكور بعده، كذلك يجوز في هذا المثال أن نقول: (قام زيدٌ وعمروٌ أكرمته) فيكون من باب عطف جملة اسمية على جملة فعلية.

الثَّاني: أمَّا هذا الرأي فهو لأبي علي الفارسيّ، إذ إنَّه لا يجوّز هذا اللون من العطف إلَّا إذا كان حرف العطف هو (الواو)، وهذا ما نقله عنه تلميذه ابن جنّي، جاء في سرّ صناعة الإعراب: " فإنْ قيل ألستَ تُجيز: قام زيدٌ أخوكَ محمدٌ، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى وإن اختلفتا بالتركيب، فهلَّا أجزت أيضًا هذا في خرجتُ فإذا زيدٌ؟ فالجواب: أنَّه قد يجوز مع الواو لقوّتها وتصرفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع، ألا ترى أنَّك لو قلتَ: قام محمدٌ فعمروٌ جالسٌ، وأنت تعطف على حدّ ما تعطف بالواو، لم يكن للفاء هنا مدخل؛ لأنَّ الثَّاني ليس متعلقًا بالأوَّل، وحكم الفاء إذا كانت عاطفة ألَّا تتجرد من معنى الإتباع والتعليق بالأوَّل... وهذا جواب أبي علي وهو الصواب"(١).

وما لفت انتباه الباحث أنَّ ابن جنّي ينظر إلى هذه المسألة فيحكم عليها في مرحلة من مراحل التأليف بالمنع، لكنَّه يتسامح في هذا الحكم، فتضيق عنده دائرة المنع، إذ يؤيّد ما قاله شيخه أبو علي الفارسيّ الذي حصر هذا اللون من العطف بالواو فحسب، لكنَّنا وجدناه يهدم هذين الرأيين في الخصائص، إذ أجاز العطف بين الجملتين الاسمية والفعلية مطلقًا، قال ابن جنّي في سياق تعليقه على قول الشاعر(٢):

عاضها اللهُ غلامًا بعدما شابتِ الأصداغُ والضّرسُ نَقِدْ*

" عطف جملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل، أعني قوله: (والضّرسُ نَقِد)، أي: ونَقِد الضّرس"(٣).

---

(١) سرّ صناعة الإعراب:٢٦٣/١.

(٢) لم أقف على قائله، وهو من شواهد الحجة للقرّاء السبعة:١١٣/٣، ومغني اللبيب:٥١٨/٥.

* عوّض الله هذه المرأة عمّن مات من أولادها غلامًا ولدته بعدما أسنَّت وشاب رأسها وتكسَّرت أسنانها، يُنظر: الخصائص:٧٦/٢ الهامش، وشرح شواهد المغني:٨٧٣.

(٣) الخصائص:٧٧/٢.

ممَّا يعني أنَّ ابن جنّي أجاز عطف الجملة الاسمية (والضّرس نَقِد) على الجملة الفعلية (شابتِ الأصداغُ) ولكنَّه يُضيف: (أي: ونَقِد الضّرس) وهذا يتدافع مع ما جاء في صدر النَّصّ. والظاهر أنّه أجاز التعاطف بين الجملتين الاسمية والفعلية؛ لأنَّه صرَّح بذلك، إذ قال: (عطف جملة من مبتدأ وخبر على جملة أخرة من فعل وفاعل) (١).

وصفوة القول إنَّ العدول عن تحقق شرط المطابقة سواء أكان من جهة واحدة أم أكثر من جهة إنَّما يُفضي إلى تفكيك العلاقة بين عناصر التركيب، ومن ثمَّ لا تتحقق الفائدة المتوخاة من إنشاء التركيب، ويضطرب المعنى ما لم تَقُم قرينة أخرى مقام قرينة المطابقة، في حين تفضي مراعاة المطابقة إلى تحقق التعالق بين عناصر التركيب فضلًا عن إدراك المعنى المراد.

(١) الخصائص:٢/٧٦-٧٧ (هامش المحقق رقم ٧).

سادسًا: قرينة الرَّبط.

يُعدُّ الرَّبط من القرائن اللفظية الشائعة في داخل البحث النَّحويّ، وهو من المبادئ الرئيسة في التحليل النحويّ، إذ يُسهم في اتصال أجزاء الكلم في السياق.

وتتجلى هذه القرينة في بعض التراكيب النحوية كالصلة والموصول والمبتدأ والخبر، والحال وصاحبه والقسم وجوابه(١).

وللربط – في العربية– وسائل متعددة ومتنوعة تنهض بـ"تقديم أدلَّة لتعيين الصِلات والوظائف الإعرابية، فأدوات العطف والجواب، والضمائر العائدة على المبتدأ أو الاسم الموصول أو الموصوف أو صاحب الحال، وأساليب الشرط والقسم والنداء... و(أل) العهدية كلّ هذه أدلَّة يستعين بها المحلل ليصل إلى الإعراب السليم"(٢).

وبذلك " تُعدّ هذه الوظيفة من اهم الوظائف النحوية التي يعتمد عليها تشكيل التراكيب في اللغة، إذ لا بُدَّ أن ترتبط المفردات في التركيب بعلائق نحوية مختلفة"(٣).

وقد أفاد ابن جنّي من هذه القرينة واستعان بها في تحليل بنية التراكيب النحوية، فقد أفصح عن مصطلح الربط، جاء في (سرّ صناعة الإعراب): " ولولا الفاء لم يرتبط أوَّل الكلام بآخره"(٤).

وقال في موطن آخر في سياق حديثه عن الفاء الواقعة في جواب الشرط: " ويزيد ما ذكرته لك وضوحًا من انَّ جواب الشرط سبيله ألَّا يجوز الابتداء به... لأنَّ الفاء حكمها أن تأتي رابطة ما بعدها بما قبلها"(٥).

---

(١) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢١٣، والجملة الوصفية في النحو العربي:٢٠٦.

(٢) التحليل النحويّ أصوله وأدلّته:١٨٣.

(٣) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها:١٩٠.

(٤) سرّ صناعة الإعراب:٢٥٣/١.

(٥) المصدر نفسه:٢٥٤/١.

وعبّر بمصطلح التعليق للدلالة على الربط، إذ قال: " وحكم الفاء إذا كانت عاطفة ألَّا تتجرد من معنى الإتباع والتعليق"(١).

ومن الربط عند ابن جني، الربط بالضمير، إذ نبَّه على ضرورة أن تشتمل الجملة الواقعة خبرًا على ضمير يعود على المبتدأ، سواء أكانت جملة اسمية أم فعلية، جاء في اللُّمع: " ولا بُدَّ لكلٍّ واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعت خبرًا عن مبتدأ من ضمير يعود إليه منها، تقول: زيدٌ قام أخوه، فزيدٌ مرفوع بالابتداء والجملة بعده خبر عنه، وهي مركّبة من فعل وفاعل، فالفعل قام والفاعل أخوه والهاء عائدة على زيد ولولا هي لما صحّت المسألة وموضع الجملة رفع بالمبتدأ... ولو قلت: زيدٌ قام عمروٌ لم يجز لأنَّه ليس في الجملة ضمير يعود على المبتدأ فإن قلت: إليه أو معه أو نحو ذلك صحَّت المسألة لأجل الهاء العائدة"(٢).

وما يُستقى من النَّصّ المسوق آنفًا أنَّ الجملة التي تقع موقع الخبر لا بُدَّ أن تشتمل على ضمير يربطها بالمبتدأ، والمثال الذي أورده ابن جنّي على هذه المسألة، قولك: (زيدٌ قام أخوه)، أمَّا المثال الآخر الذي ساقه، فهو قولك: (زيدٌ قام عمرو)، فقد خلت الجملة الواقعة خبرًا من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا إنَّما يخالف ما تقتضيه الصنعة النحوية، لذا وجدناه يقدّر ضميرًا محذوفًا؛ ليعيد التركيب إلى جادة القاعدة.

ويبدو واضحًا- في هذه المسألة- ما لضمير الربط من أثر معنوي دقيق فضلًا عن الأثر القواعدي الذي بيَّناه، إذ جمع هذا الضمير الرابط بين مقولتين غير متوائمتين في المعنى، فلا جامع -كما يبدو- بين زيدٌ وقام عمرو، لكنَّ تقدير الضمير في جملة الخبر أفضى إلى جبر هذا التصدّع المعنوي، وجعل من التركيب تركيبًا متماسكًا، يُعبّر عن معنى ويقود إلى فهم.

---

(١) سرّ صناعة الإعراب:٢٦٣/١.

(٢) اللُّمع: ٣٠، ويُنظر: المقتصد: ٢٧٩/١، وأسرار العربية:٦٠.

ويشدّد ابن جنّي على ضرورة وجود الضمير الرابط في الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ، فإنْ لم يظهر فهو مقدّر، يقول: " فأمَّا قولهم السمن منوان[1] بدرهم فإنَّما تقديره السمن منوان منه بدرهم ولكنَّهم حذفوا منه للعلم به"[2].

ومن أمثلة ذلك –أيضًا– ما توجه لديه في قراءة الرفع لـ (يوم) من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾[الأنعام:١٥٨]، إذ قال: " ينبغي أن يكون ارتفاع اليوم بالابتداء والجملة التي هي قوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ خبر عنه، والعائد من الجملة محذوف لطول الكلام والعلم به... وتقديره لا ينفع فيه نفسًا إيمانها"[3].

ومن الجمل المفتقرة إلى رابط، الجملة التي تقع صلة الموصول، جاء في اللُّمع: " ولو قلت ضربتُ الذي قامت هند لم يجز لأنَّه ليس في الجملة ضمير يعود على الموصول من صلته، فإنْ قلت عنده أو معه أو نحو ذلك صحَّت المسألة لعود الضمير من الصلة"[4].

فالنحويون عاملوا " الموصول وصلته كالكلمة الواحدة ولا عبرة بالموصول دون صلته، ولذلك سمّاه النحويون (مع اسم الإشارة) المبهمات ذلك لأنَّ الموصول وحده دون صلته غامض لا يدلّ على محدّد ولا يفسّر شيئًا ذا قيمة"[5].

ومن الشواهد التي تُشير إلى اعتداد ابن جنّي بقرينة الربط بالحروف، ما جاء في سياق تناوله للفاء التي تربط جملة الجواب الإسمية بجملة الشرط، إذ قال: " ومن ذلك جواب الشرط في نحو قولك: إنْ تحسنْ إليَّ فالله مجازيك، فهذه هنا للإتباع مجردة من معنى

---

(١) المنوان: المَنَا: الكيل أو الميزان، وتثنيته منوان ومنيان، يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم:٥٣٨/١٠.
(٢) اللُّمع: ٣٠، ويُنظر: أوضح المسالك:١٩٨/١.
(٣) المحتسب:٢٣٦/١.
(٤) اللُّمع: ١٢٥.
(٥) المعنى النحوي، مفهومه ومكوناته (بحث):١٦٣.

العطف، ألا ترى أنَّ الذي قبل الفاء من الفعل مجزوم وليس بعد الفاء شيء يجوز أن يدخله الجزم، إنَّما بعدها جملة مركّبة من اسمين مبتدأ وخبر... ولولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره؛ لأنَّ أوله فعل وآخره اسمان، والاسماء لا يُعادل بها الأفعال... فأدخلوا هنا حرفًا يدلّ أنَّ ما بعده مُسبّب عمَّا قبله"(١).

وما يُلحظ من هذا النص أنَّ ابن جنّي يوجب ربط جملة الجواب الاسمية بجملة الشرط الفعلية بواسطة (الفاء)؛ لأنَّ الجملة الاسمية لا تصلُح أن تكون جوابًا؛ لغياب الشرط الصرفي الحاكم بين الجواب والشرط، لذا وجب الربط بينهما بالفاء التي تعوّض غياب الشرط الصرفيّ، بما فيها من معنى السببية ولمناسبتها لمعنى الجزاء، جاء في الكتاب: " واعلم أنَّه لا يكون جواب الجزاء إلَّا بفعل أو بالفاء، فأمَّا الجواب بالفعل فنحو قولك: إن تأتني آتك...وأمَّا الجواب بالفاء، فقولك: إن تأتني فانا صاحبُك"(٢). يقول المراديّ: " وأمَّا الفاء الجوابية فمعناها الربط وتلازمها السببية"(٣).

ومعطيات ما رُصد تكشف أنَّ ابن جنّي أولى قرينة الربط اهتمامًا واضحًا يبدو من اعتماده على أدلة الربط المتعدّدة في مباحث دراسته فضلًا عن دراسته التطبيقية المتمثلة في تحليل النصوص اللغوية، وذلك تحصّل له بمعونة أدلة الربط بالوصول إلى صحّة التحليل وفهم التركيب.

---

(١) سرّ صناعة الإعراب:١/٢٥٢-٢٥٣.

(٢) الكتاب: ٣/٦٣.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني:٦٦.

سابعًا: قرينة التَّضامّ:

المقصود بالتضام " أن تستلزم وحدة نحوية في التركيب ظهور وحدة نحوية أخرى"(١). والتَّضام النحوي عند الدكتور تمام حسّان على قسمين اثنين(٢):

١. **التلازم:** وهو أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين عنصرًا آخر.

٢. **التنافي:** وهو أن يتنافى العنصران التحليليان ولا يلتقيان.

ومن هنا فإنَّ التَّضامّ قرينة تركيبية يمكن أن نلمس من خلالها العلاقات الرابطة بين الوظائف النحوية. وقد عبَّر الدكتور فخر الدين قباوة عن هذا المفهوم بمصطلح (الاقتضاء النحوي، الذي يعني –عنده–: " طلب الكلمة ما يُتمّم معناها في النظم"(٣). وهذه القرينة تتجلى في مظاهر متعدّدة، فهي " سبب العمل الإعرابي ويتضمن جمهور الوظائف النحوية المعروفة كالتعدية والتعليل، والظرفية والحصر والمعيّة والتوكيد والتبيين والملابسة والتفسير والتضمين..."(٤).

وسنتناول بالدرس قرينة التَّضام عند ابن جنّي بقسميها التلازم والتنافي.

١. **التلازم:** يُعرّف الدكتور خليل عمايرة التلازم بأنَّه " اتحاد كلمتين أو أكثر اتحادًا وظيفيًا، حتى أنَّها لتعدّ كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجملي فتؤدي معنًى واحدًا"(٥).

ويمكن ان يُستدل على التلازم بإحدى طريقتين(٦):

الأولى: قد يدلّ عليه معنى وجودي على سبيل الذكر، وذلك عندما يستدعي أحد العنصرين المتلازمين العنصر الآخر ليكتمل فيه التركيب.

الثانية: قد يدلّ عليه مبنى عدمي على سبيل التقدير والاستتار والحذف.

---

(١) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه:٢٥٧.

(٢) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢١٧.

(٣) التحليل النحوي، أصوله وأدلته:١٧٥.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) في نحو اللغة وتراكيبها:١٨٩.

(٦) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢١٧.

وقد أفاد ابن جنّي من قرينة التلازم في التحليل النحويّ، ومن آثار اهتمامه بهذه القرينة ما ذكره عن التلازم بين الفاعل وفعله، جاء في سرّ صناعة الإعراب: " وضمير الفاعل قد أُجري في كثير من أحكامه من الفعل مجرى بعض أجزاء الكلمة من الكلمة، وذلك لشدّة اتصال الفعل بالفاعل"(١).

وفي السياق نفسه، قال في الخصائص عند بحثه حذف الجملة: " وإنَّما تُحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتهما المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمور بمنزلة الجزء من الفعل، نحو: ضربتُ ويضربان، وقامتْ هند، ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾[آل عمران:١٨٦]"(٢).

ومن هنا فإنَّ هذين الركنين الإسناديين متلازمان، ووجود أحدهما يستدعي ظهور الآخر.

ومن التَّضام اللزومي الحادث بين بعض الوحدات النحوية، التَّضامّ الحاصل بين الموصول وصلته، جاء في اللُّمع: " واعلم أنَّ هذه الأسماء لا تتم معانيها إلَّا بصلات توضحها وتخصصها... قال الله سبحانه:﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[النساء:٧٥]، أي: التي ظلم أهلُها"(٣).

فالعلاقة بين الموصول وصلته إنَّما هي علاقة تداخل وامتزاج، يقول المبرد: " لا نفرّق بين الصلة وموصولها لأنَّه اسم واحد"(٤).

وقد يرد في التركيب عنصر مرفوع أو منصوب أو مجرور وليس معه عامله الذي عمل فيه الرفع أو النصب أو الجر، ممَّا يقتضي البحث عن ذلك العامل وتحديده، وذلك ماثل عند ابن جنّي في مبحث العطف على الضمير المجرور، جاء في الخصائص: " وعلى نحو هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة، وهي قوله سبحانه ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[النساء:١]، ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو

---

(١) سرّ صناعة الإعراب:٢٢٠/١.

(٢) الخصائص:٢٥٨/٢، ويُنظر: ٢٦٧/١.

(٣) اللُّمع: ١٢٤-١٢٥، ويُنظر: ارتشاف الضرب:٢٠١٣/٤.

(٤) المقتضب:١٩٣/٣.

العباس[١]، بل الأمر فيها دون ذلك... وذلك أنَّ لحمزة أن يقول لأبي العباس إنَّني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدتُ أن تكون فيه باء ثانية حتى كأنّي قلت: (وبالأرحام)، ثمّ حذفت الباء لتقدم ذكرها"[٢].

ويُفهم من النَّصّ هذا أنَّ التوجيه الذي ارتضاه ابن جنّي لعطف (الأرحام) على الضمير المجرور (الهاء) أنَّه ثمّة عامل محذوف عَمِل الجرّ في الاسم الوارد بعد أداة العطف (الأرحام) وهذا العامل هو (الباء)، وهذا التوجيه إنَّما هو مستوحى من فكر المدرسة البصرية التي تمنع عطف الظاهر على الضمير المخفوض إلَّا بإعادة الخافض، أمَّا الكوفيون فقد أوجبوا عطف الظاهر على المضمر المجرور من دون إعادة الجار[٣].

وعلى العكس ممَّا تقدم، فإنَّه من صور التلازم ما نجده –عنده– من أنَّ وجود عامل ما يستلزم وجود معمول له، فإن لم يجده ركن إلى تقدير ذلك العامل. ومن أمثلة ذلك ما ورد في كلامه على نيابة المصادر والظروف المنقولة إلى أسماء الأفعال، جاء في الخصائص: " ومن ذلك ما حُذف من الأفعال وأُنيب عنه غيره مصدرًا كان أو غيره، نحو: ضربًا زيدًا، وشتمًا عمرًا. وكذلك: دونك زيدًا وعندك جعفرًا، ونحو ذلك من الأسماء المسمى بها الفعل، فالعمل الآن إنَّما هو لهذه الظواهر والمقامات مقام الفعل الناصب"[٤].

وقد يكون التلازم مسوغًا لتأويل العبارة وذلك عندما تخرج عن قاعدتها التركيبية، ومن ذلك الأدوات التي تختص بالدخول على الجملة الفعلية، جاء ذلك في سياق تحليله لآيات من القرآن الكريم تحقَّقت فيها هذه المسألة، وهي: قوله تعالى:﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾[الانشقاق:١]، وقوله تعالى:﴿**إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ**﴾[التكوير:١]، وقوله تعالى: ﴿ **لَوْ أَنْتُمْ**

(١) يعني المُبرّد، يُنظر: الكامل في اللغة والأدب:٣/٣٠.

(٢) الخصائص:١/٣٧١.

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٤٦٣، م/٦٥، وشرح ابن عقيل:٣/٢٤٠.

(٤) الخصائص:١/٣٤٥-٣٤٦.

﴿تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[الإسراء:١٠٠]، إذ قال: " والفعل فيه مضمر وحده، أي: إذا انشقت السماء، وإذا كوّرت الشمس...ولو تملكون"(١).

فالأدوات –عمومًا– تفتقر إلى غيرها؛ لأنَّ تضامها مع غيرها إنَّما يُسهم في تجلية معانيها، في حين أنَّ الأسماء والأفعال تدلّ على معانيها بنفسها، ومن ثَمَّ فإنَّ الأداة جزء قاصر لا يمكن أن تكون مستقلة بنفسها، بل تكون تابعة لأحد مكونات التركيب ينهض ببيان معناها ويحدّد عملها.

ولمَّا كانت ضميمة هذه الأدوات (إن، وإذا، ولو) – الواردة في الشواهد القرآنية التي ساقها ابن جنّي– اسماءً بحيث لا يمكنها التأليف معها عمد إلى البحث عن مسوّغ يدخل هذه الشواهد في نسق القواعد الأصول، فقدَّر الأفعال التي دخلت عليها هذه الأدوات محذوفة وجوبًا مفسَّرة بالأفعال المذكورة بعدها.

٢. التنافي.

التنافي مظهر لغوي يُخالف ما تتطلبه علاقة التلازم، وإن أُدخل تحته لكونه قسيمًا له، وهو " قرينة لفظية سلبية يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر، فإذا وجدنا (أل) استبعدنا معنى الإضافة المحضة وإذا وجدنا التنوين استبعدنا معنى الإضافة بقسميها"(٢). وقواعد التنافي عند النحويين " قواعد سلبية لا تخلو من (لا) النافية كقولهم: لا يدخل الحرف على الحرف"(٣).

ومن شواهد قرينة التضام السلبية ما نبَّه عليه ابن جنّي في مسألة عطف الفعل على الاسم فلم يجز هذا اللون مُعلّلًا سبب رفضه هذا، جاء ذلك عند تناوله مبحث فاء السببية، إذ قال: " واعلم أنَّ الفعل بعد هذه الفاء إذا كان جوابًا منتصبٌ بـ(أن) مضمرة. وإنَّما أُضمرت (أن) ههنا ونُصب بها الفعل من قِبل أنَّهم تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر،

---

(١) الخصائص:٢/٤٠٤.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها:٢٢١، ويُنظر: الجملة الوصفية في النحو العربي:٢٠٨.

(٣) البيان في روائع القرآن:١٥٥.

فإذا قال: زرني فأزورَك، فكأنّه قال: لتكن منك زيارة فزيارة مني، فلمَّا كان الأول في تقدير المصدر، والمصدر اسم، لم يسغ عطف الفعل عليه؛ لأنَّ الفعل لا يُعطف على الاسم، فإذا أُضمرت (أن) قبل الفعل صارا معًا في تقدير المصدر، والمصدر اسم فجاز لذلك عطف اسم على اسم"(١).

فالأصل في العطف بين عناصر التركيب إنَّما يقع بين الأنماط اللغوية المتجانسة التي تنتمي إلى قسم واحد من أقسام الكلمة، فالاسم يُعطف على الاسم، وكذا سبيل الفعل.

والمثال الذي أورده ابن جنّي على هذه المسألة هو قولك: (زرني فأزورَكَ)، فقد لمح في (زرني) معنى المصدرية (زيارة)، ومن ثمَّ فإنَّ هذا التركيب قد تنحّى عن القاعدة، ويكمن هذا التنحّي في علاقة العطف بين الاسم والفعل، إذ كان الأصل فيه – استجابة لقواعدهم– بأن يرد المتعاطفان متجانسين ينتميان إلى قسم واحد من أقسام الكلمة، ولمَّا لم يكن ذلك افترض ابن جنّي أنَّ ثمَّة (أن) مصدرية ناصبة للفعل (أزورَكَ) تأوّل معه بمصدر منسبك من (أن والفعل) ليتساوق التركيب مع القاعدة النحوية.

ومن ذلك –أيضًا– ما ورد في مناقشته الأسماء الموصولة، إذ بيَّن الباعث وراء إمكانية أن تنهض (أيّ) بوظيفة الصفة في التركيب كما يحصل مع الاسم الموصول (الذي)، إذ قال: " إنَّ في (أيّ) سرًا يمنع من هذا الذي سُمْتَهُ فيها، وأنَّ الحكمة في عدولهم عنها إلى (الذي)، وذلك أنَّ أيًّا في أيّ موضع وقعت في كلامهم من الخبر والاستفهام والشرط والتعجب، فليست منفكّة من معنى الإضافة؛ لأنَّها أبدًا بعض من كلّ، فلا بُدّ من اعتقاد إضافتها وإرادتها لفظًا أو معنى فيها، فلمَّا شاع فيها معنى الإضافة بَعُدت عن الصفة، فلم توضع موضعًا يقتصر بها لأجله على الصفة البتّة كما فُعِل ذلك بـ(الذي) وإنَّما منعت الإضافة من ذلك لأنَّها تُنافر الصفة في اللفظ والمعنى، أمَّا في اللفظ فلأنَّ كلّ صفة معرفة فلا بُدَّ فيها من لام المعرفة على ما تقدّم ولام المعرفة لا تجامع الإضافة"(٢).

---

(١) سرّ صناعة الإعراب:٢٧٢/١.

(٢) المصدر نفسه:٣٥٥/١-٣٥٦.

وما يلحظ في هذا النّص أنَّ ابن جنّي يُعبّر عن قرينة التنافي بمصطلح يقرب كثيرًا من مصطلح التنافي، وهو التنافر، ونعتقد أن مصطلح التنافي مستوحى من هذا المصطلح الأصيل.

أمَّا ما يخصّ قرينة التنافي فقد لحظنا أنَّ ابن جنّي لا يجيز أن تقع (أيّ) صفةً كما يحصل مع (الذي)، مُعلّلًا ذلك بأنَّ (أيّ) شديدة الإبهام، ومن ثمَّ فإنَّها لا تنفكّ عن الإضافة في أحوالها جميعًا، ويزيد ابن جنّي هذه المسألة بيانًا بأنَّ المانع من مجيئها صفة أنَّ الصفة لا بُدَّ أن تكون معرفة ممَّا يستلزم ان تُعرّف (أيّ) بـ(أل) وهذا إنَّما يتنافر ومقتضى الإضافة.

وقد استند ابن جنّي إلى هذه القرينة في سياق حديثه عن جملة الشرط وجواب الشرط، إذ لم يجز تقدّم جواب الشرط على الشرط (المُجاب)، جاء في الخصائص: " ولا يجوز تقديم الجواب على المُجاب شرطًا كان او قسمًا أو غيرهما، ألا تراك لا تقول: أقُمْ إن تَقُمْ. فأمَّا قولك: أقوم إن قمت، فإنَّ قولك: أقوم ليس جوابًا للشرط ولكنَّه دالّ على الجواب، أي: إن قمتَ قمتُ، ودلَّت أقوم على قمتَ، ومثله: أنت ظالمٌ إن فعلت، إي: إن فعلتَ ظلمت، فحُذف (ظلمت)، ودلَّ قولك أنت ظالم عليه"(١).

وما يُلحظ من النَّص المسوق آنفًا أنَّ ابن جنّي يمنع تقدّم جواب الشرط على الشرط أو جواب القسم على القسم، وما ورد من شواهد خالفت هذه القاعدة إنَّما لم تكن من قبيل تقدّم الجواب على المُجاب ولكنَّها تمثّل أدلّة على الجواب المحذوف.

وأحسب أنَّ مقولة ابن جنّي مرتكزة على صرامة القواعد النحوية البصرية، فهو مُكبَّل ومُقيّد في هذا الموطن بنحوهم، وينزع منزعهم ويتناغم مع متبنياتهم. ولو أنَّه تحرَّر من سطوة قواعدهم لتجلَّى له غير ما رآه، إذ العربية لغة مرنة فيها مندوحة للحركة، وفضاء واسع من سعة التعبير، ومن ثمّ لم تكن لغة جامدة. ولو تأملنا الجملة الآتية: (لك جائزة إن تفوقت) لوجدنا أن لا مناص من عدِّ (لك جائزة) جوابًا للشرط (إن تفوقت)، وتقديم الجواب

(١) الخصائص:٢/٤١١.

في هذا المقام مقصود، إذ المراد به تشويق المخاطب ولفت نظره لأنَّ الجواب مدار اهتمامه وعنايته.

الفصل الثّاني

التّحليل النّحويّ في ضوء القرائن المعنويّة

الفصل الثَّانيّ: التَّحليل النَّحويّ في ضوء القرائن المعنوية.

مدخل:

أوَّلًا: قرينة الإسناد.

ثانيًا: قرينة التّخصيص.

ثالثًا: قرينة التَّبعيّة.

مدخل:

ترتبط عناصر بناء الجملة العربية بعلائق معنوية متعدّدة، كالعلاقة بين الفعل والفاعل، والفعل والمفعول به، والمبتدأ والخبر، وما سواها تؤدي دورًا مهمًا في بيان المعاني النحوية للتركيب، يقول ابن يعيش في هذا الصدد: " إنَّ الشيئين إذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنىً لا يكون في كلّ واحد من أفراد ذلك التركيب"(١).

وقد أدرك ابن جنّي أهمية القرائن المعنوية، إذ ذكرها في سياق حديثه عن مقاييس اللغة، فقال: " مقاييس اللغة وهي ضربان: أحدهما معنوي والآخر لفظي، وهذان الضربان وإنْ عمَّا وفشوا في هذه اللغة فإنَّ أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي"(٢).

وقد تجلّت عناية ابن جنّي بالقرينة المعنوية في أوضح صورها في أثناء تناوله لمبحث الممنوع من الصرف، إذ قصر علة المنع على علّة لفظية واحدة، وثماني علل معنوية كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث، وغير ذلك(٣).

ويتخذ ابن جنّي القرينة المعنوية سبيلًا في التفريق بين الفاعل والمفعول به، إذ أرجع سبب رفع الفاعل ونصب المفعول به إلى مسوّغات معنوية، قال في ذلك: " ومثله اعتبارك في باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعتُ هذا لأنَّه فاعل ونصبت هذا لأنَّه مفعول به. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولهذا كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنَّها معنوية، ألا تراك إذا قلت: (ضربَ سعيد جعفرًا) فإنَّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئًا

---

(١) شرح المُفصَّل: ١/٢١٤.

(٢) الخصائص:١/١٧٩.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه.

وهل تحصل من قولك: (ضرب) إلَّا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت والصوت ممَّا لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل"(١).

وهذه المكانة المهمة للدليل المعنوي يمكن أن نتلمسها بشكل واضح فيما خلُص إليه ابن جنّي من أنَّ المعنى" أشيع وأسير حكمًا من اللفظ؛ لأنَّك في اللفظي متصور لحال المعنوي ولستَ في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي"(٢).

ويُفهم ممَّا سبق أنَّ القرائن المعنوية – عند ابن جنّي– يمكن أن يُستدل بها على التحليل الإعرابي، وأنَّ القرائن اللفظية ترجع إليها.

والقرائن المعنوية –عند تمام حسّان– أربع قرائن، هي: الإسناد والتخصيص، والنسبة، والتبعية، ويندرج تحت هذه القرائن قرائن معنوية أخصّ منها، فالتخصيص – على سبيل المثال– قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن، التعدية والغائية والمعية، والظرفية والتحديد والتوكيد والملابسة والتفسير والإخراج والمخالفة(٣).

ويندرج تحت قرينة النسبة قرائن فرعية كثيرة تُمثل مجموع معاني حروف الجر، فضلًا عن الإضافة(٤).

ولا غروَ في أنَّ هذه " العلاقات وأمثالها هي ما يتوخاها المتكلم، ويحرص على أن يعبّر من خلالها عن المعاني والأفكار المجردة لتتحول إلى معانٍ نحوية تصل إلى المتلقي فيُدرك من هذه المعاني النحوية الكامنة في هذه العلاقات المعاني والأفكار المجردة التي أراد المتكلم توصيلها إليه"(٥).

---

(١) الخصائص: ١/١٧٩.

(٢) المصدر نفسه:١/١٨١.

(٣) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٠٠.

(٤) المرجع نفسه:٢٠١-٢٠٣.

(٥) الجملة العربية (مكوناتها، أنواعها، تحليلها):٦.

وسيراقب البحث هذه القرائن على النحو الآتي:

أولًا: قرينة الإسناد:

يقوم نظام الجملة في النظر النحوي العربي على حضور نمطين من المكونات التركيبية: مكونات أساسية، ومكونات ثانوية، والمكونات الأساسية هي التي تسيطر عليها فكرة الإسناد(١)، إذ " تتألف الجملة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وهما عمدتا الكلام ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه...وهما المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر والفعل والفاعل ونائبه ويلحق بالفعل اسم الفعل"(٢).

يقول سيبويه في سياق حديثه عن موضوع الإسناد: " هذا باب المسند والمسند إليه وهما ممَّا لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك... ومثل ذلك قولك: يذهب عبد الله، فلا بُدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّل بُدّ من الآخر في الابتداء"(٣).

وقد ركن ابن جنّي إلى قرينة الإسناد في تقسيمه الجملة على جملة اسمية وجملة فعلية، إذ قال: إنَّ " الجمل إنَّما تتركب من جُزأين: إمَّا اسم واسم، نحو المبتدأ وخبره وإمَّا فعل واسم، نحو الفعل والفاعل، وما أُقيم من المفعولين مقام الفاعل، ولا بُدَّ في كلّ واحد من هاتين الجملتين إذا عُقدت من اسم يُسند إليه غيره"(٤).

---

(١) يُنظر: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي:٥٤٩، والجملة في القرآن الكريم (دراسة أسلوبية دلالية):٢٤.

(٢) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٣، ويُنظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية:٣٨.

(٣) الكتاب: ٢٣/١.

(٤) سرّ صناعة الإعراب:٢٨٨/١.

وهذا التقسيم شاع عند معظم النحويين القدماء، سواء السابقون لابن جنّي[١]، أم اللاحقون له[٢]، غير أنَّ الزمخشري خرج عن هذا الإجماع، إذ قسّم الجملة على أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية[٣].وكذلك فعل ابن هشام إذ جعلها ثلاثة أقسام: فعلية واسمية وظرفية[٤].

لكنَّ ابن يعيش حلَّ هذا الإشكال، إذ عدَّ تقسيم الزمخشري مجرد تقسيم لفظي، وأنَّ الجمل لا تخرج في حقيقتها عن التقسيم الذي تواضع نحويو العربية على تغليبه، مُعلِّلًا ذلك بأنَّ الجملة الشرطية والجملة الظرفية جملتان فعليتان بالنظر إلى الأصل[٥].

ولكي يتضح جليًّا أثر قرينة الإسناد في التحليل النحوي عند ابن جنّي، نقف عند هاتين الصورتين من الجمل الاسمية والفعلية:

١. قرينة الإسناد في الجملة الاسمية:

تتشكل الجملة الاسمية البسيطة من عنصرين: المبتدأ والخبر، ويربط بينهما عنصر الإسناد، فلا تكون الجملة الاسمية إلَّا إذا وجد الإسناد بين طرفيها، ولو تجرد الكلام من الإسناد لكان في حكم الأصوات التي حقها أن يُنعت بها غير معربة؛ لأنَّ الإعراب لا يستحق إلَّا بعد العقد والتركيب –كما يقول الزمخشري–[٦].

يقول ابن جنّي موضحًا علاقة الإسناد المعنوية في الجملة الاسمية: " اعلم أنَّ المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية...وجعلته أولًا لثانٍ يكون الثاني خبرًا عن

---

(١) يُنظر: الكتاب:١/٢٣-٢٤، والمقتضب:١/٨.

(٢) يُنظر: المقتصد: ١/٩٣، وشرح الرضيّ على الكافية:١/٣١، وهمع الهوامع:١/٥٠.

(٣) يُنظر: المُفصَّل في صنعة الإعراب:١/٧١.

(٤) يُنظر: مغني اللبيب:٥/١٣.

(٥) يُنظر: شرح المُفصَّل: ١/٢٢٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل:٢١.

(٦) يُنظر: المُفصَّل في صنعة الإعراب:١/٧٠، والوظائف الدلالية للجملة العربية:٥٤.

الأوَّل ومسندًا إليه وهو مرفوع بالابتداء، تقول: زيدٌ قائمٌ ومحمدٌ منطلقٌ، فزيدٌ ومنطلقٌ ومحمدٌ مرفوعان بالابتداء وما بعدها خبر عنهما"[١].

فالمبتدأ والخبر يحكمهما الإسناد، فقولك: زيدٌ منطلق، إنَّما تعلَّق فيه (زيدٌ) بـ(منطلق) برابط ذهني غير منطوق، وبسببه تحصلت الفائدة المرجوة من الكلام، ولو لم يكن موجودًا لاستحال الكلام إلى أصوات لا تماسك بينها، ومن ثمَّ لا نصل إلى المعنى المراد من اجتماعهما.

وقد يميل ابن جنّي إلى ترجيح قراءة على أخرى مستندًا في ذلك الترجيح إلى قرينة الإسناد التي يبدو أنَّها راكزة في ذهنه، وذلك ماثل في تقويته لقراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٢]، إذ قال: "الرفع هنا أقوى من النصب وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنَّه من مواضع الابتداء"[٣]. فقد رجّح قراءة الرفع على نظيرتها المشهورة – قراءة النصب– وهذا إنَّما يدلّ –كما يبدو– أنَّ فكرة الإسناد لها سلطانها على تفكيره النحوي، فهو ينظر إلى الكلام العربي على أنَّ الأساس والمعتمد فيه إنَّما هو دائرة الإسناد وما يخرج عن هذه الدائرة فهو فضلة حقه أن يكون من دون ركني الإسناد في الاهتمام.

والحقّ أنَّ هذا الاهتمام بالإسناد يرتبط بما أشار إليه البحث في الفصل الثاني من الباب الأوَّل، إذ وجدنا ابن جنّي يطلق على المبتدأ (رَبٌّ) الجملة.

وقد يحتكم ابن جنّي إلى قرينة الإسناد – فضلًا عن القرائن الأخرى– لبيان العنصر المحذوف من تركيب الإسناد الاسمي؛ لأنَّ القاعدة العامة للتركيب الإسنادي تفترض وجود المسند والمسند إليه لفظًا أو تقديرًا، ومن أمثلة حذف المبتدأ من التركيب –عند ابن

---

(١) اللُّمع:٢٩.

(٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، بنصب (كلّ)، القمر: ٥٤.

(٣) المحتسب:٢/٣٠٠.

جني- ما جاء في سياق توجيهه لكلمة (خير) في قراءة ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاَحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾(١)، إذ قال: " خيرٌ مرفوع لأنَّه خبر مبتدأ محذوف، أي: أصْلِحْ إليهم فذلك خيرٌ "(٢).

وعلى وفق مبدأ الإسناد يُقدّر ابن جنّي الخبر المحذوف من التركيب الإسنادي، جاء ذلك في أثناء توجيهه لقراءة رفع (الأرحام) في قوله تعالى:﴿الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[النساء: ١]، إذ قال: " ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف، أي والأرحام ممّا يجب أن تتقوه وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه"(٣).

فعلى قراءة الرفع يكون (الأرحام) مسندًا إليه والخبر مُقدّرًا بـ(ممَّا يجب أن تتقوه)، وبهذا يتحقق التركيب الإسنادي الاسمي، ومن ثمّ فإنَّ الأساس الخفي الذي ركن إليه ابن جنّي في تقدير الخبر إنَّما هو الإسناد.

ولا يقف ابن جنّي في معالجته لموضوع الإسناد الاسمي عند باب المبتدأ والخبر، بل يتعدّاه إلى باب الحروف والأفعال الناسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر، فيظلّ الإسناد هو الرابط بينهما؛ " لأنَّ البنية العميقة للجملة المنسوخة تظل هي المبتدأ والخبر وتحدث تغيرات في المصطلحات النحوية فيسمى المبتدأ اسم (إنَّ) أو (كان) والخبر يسمى خبرها وإنَّما هي أخبار أسماء هذه النواسخ على الحقيقة"(٤).

فقد وظَّف ابن جنّي قرينة الإسناد للدلالة على ما ذهب إليه بجواز تعدّد خبر كان، وذلك ماثل في سياق تحليله لقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[البقرة: ٤٦٥]، إذ قال: " ينبغي أن يكون (خاسئين) خبرًا آخرَ لـ(كونوا) والأوَّل (قردةً)...وإن جعلته وصفًا

(١) قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاَحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾، بلفظ المصدر (إصلاح)، البقرة:٢٢٠.

(٢) المحتسب:١/١٢٢.

(٣) المصدر نفسه:١/١٧٩.

(٤) الدلالة والتقعيد النحوي (دراسة في فكر سيبويه): ١٧٩.

لـ(قردةً) صَغُر معناه، ألا ترى أنَّ القرد لذُلِّه وصَغَاره خاسئ أبدًا، فيكون إذًا صفة غير مفيدة، وإذا جعلت (خاسئين) خبرًا ثانيًا حَسُن وأفاد، حتى كأنّه قال: كونوا قردةً وكونوا خاسئين...وإنَّما مفاد الخبر من مجموعهما؛ ولهذا كان العائد على المبتدأ من مجموعهما لا من أحدهما؛ لأنَّه ليس الخبر بأحدهما بل بمجموعهما"(١).

يتبين لنا من النَّصِّ المسوق آنفًا أنَّ ابن جنّي وأستاذه أبا علي الفارسيّ ذهبا إلى أنَّ خبر الفعل الناقص (كونوا) إنَّما هو مجموع العنصرين (قردة وخاسئين)؛ لأنَّ (قردة وخاسئين) كأنَّهما معنى واحد؛ لأنَّ القرد خاسئ والخاسئ هو القرد. فعلى الرغم من اكتمال عناصر التركيب بالاقتصار على العنصر (قردة) من الناحية الشكلية، إلَّا أنّ عملية الإسناد فقدت شرطًا مهمًا من شروطها، وهو إفادة معنى يحسن السكوت عليه، لذا احتيج إلى العنصر الآخر (خاسئين) ليُسند مع الخبر الأوَّل إلى المبتدأ، ومن ثمَّ فإنَّ ابن جنّي قد حدّد أركان علاقة الإسناد معتمدًا على فهم المعنى.

وجدير بالإشارة أنَّ بعض النحويين لم يُجز تعدد خبر (كان)(٢).

٢. قرينة الإسناد في الجملة الفعلية:

تتكون الجملة الفعلية – في اللغة العربية– من ركنين أساسيين، لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر، وتربط بينهما رابطة الإسناد، " وهو القرينة الكبرى التي تربط الفعل بالفاعل، وتجعل الفاعل هو الذي يقوم بالفعل أو يتصف به"(٣).

وعلاقة الإسناد التي تربط الفعل بالفاعل تجعل منهما –كما يقول النحويون– كجزئي كلمة واحدة أو هما بمنزلة الشيء الواحد، لذا لا يجوز تقدّم عجز تلك الكلمة على صدرها(٤).

---

(١) الخصائص:٢/١٧١.

(٢) يُنظر: همع الهوامع:١/٣٦٣.

(٣) بناء الجملة العربية: ١٢٨، ويُنظر: نظرية نحو الكلام:١٨٣.

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٧٩، م/١١.

يقول ابن جنّي في هذا الصدد: " وضمير الفاعل قد أُجري في كثير من أحكامه من الفعل مجرى بعض أجزاء الكلمة من الكلمة، وذلك لشدّة اتصال الفعل بالفاعل"(١).

وقد أورد ابن جنّي أربعة أدلة ساقها أستاذه أبو عليّ الفارسيّ على شدّة اتصال الفعل بالفاعل، كما استدلّ هو بخمسة أدلة أُخر على تلك المسألة(٢).

وسيعرض البحث بعض النماذج التي أوردها ابن جنّي التي استعان فيها بقرينة الإسناد للاهتداء إلى تقرير حكم نحويّ أو تصويب العلاقات بين أجزاء التركيب بما يقتضيه الإسناد الفعلي، فمن ذلك ما أشار إليه من أنَّه لا بُدَّ من تقدير الفاعل إذا لم يظهر في التركيب الفعلي، إذ قال في سياق تعليقه على قول عروة بن مُرّة(٣):

أشتَّ عليكَ أيَّ الأمرِ تأتي أتستخذي صديقكَ أم تُغيرُ

" ينبغي أن يكون فاعل (أشتَّ) مضمرًا تدلُّ الحال عليه، أي: أشتَّ الأمرُ عليك...وذلك أنَّ الجملة لا تكون عندنا فاعلة...فإنْ قلتَ: فَلِمَ لم أُجز أن تكون الجملة فاعلة، قيل: من قِبل أنَّ الفاعل كما يكون مُظهرًا فكذلك قد يكون مضمرًا، والمضمر معرفة والجملة الخبرية لا تكون إلَّا نكرة"(٤).

نستنتج ممَّا تقدّم أنَّ لقرينة الإسناد أثرًا في توجيه ابن جنّي هذا، إذ قدّر (فاعل) الفعل (أشتَّ) عندما لم يظهر في التركيب، مُستدلًا عليه بالحال، والتقدير: (أشتَّ الأمرُ عليك)، " فإذا لم يوجد الفاعل فلا بُدَّ من ذكر ما ينوب عنه حتى تتحقق فكرة الإسناد"(٥).

فضلًا عن ذلك فإنَّه لم يجز أنَّ تكون جملة (أي الأمرِ تأتي) في محل رفع فاعل، وعلّة ذلك عند ابن جنّي والبصريين – وهو ما عبّر عنه بقوله: (عندنا أنَّ الجملة لا تكون فاعلة)– أنَّ الفاعل قد يأتي اسمًا ظاهرًا أو مضمرًا، والمضمر من المعارف،

---

(١) سرّ صناعة الإعراب:١/٢٢٠.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:١/٢٢٠-٢٢٦.

(٣) يُنظر: شرح أشعار الهُذليين:١/٦٦٤.

(٤) التمام:٤٨-٤٩.

(٥) الوظائف الدلالية للجملة العربية:٩٤.

والجملة الخبرية التي يُراد بها ردم الفجوة الحاصلة في علاقة المسند (أشتَّ) بالمسند إليه الغائب غير فعَّالة في القيام بهذه الوظيفة؛ لأنَّها إذا أوّلت بمفرد لا تكون إلَّا نكرة.

وهذا الذي أنكره ابن جنّي مهتديًا برأي البصريين(١)، علَّق عليه الدكتور فاضل السامرائيّ بقوله: " وقيل تقع فاعلًا مطلقًا نحو: يعجبني يقوم زيدٌ، وظهر لي أقام زيد، بدلالة ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[يوسف:٣٥]"(٢).

والبحث يرى أنَّ الرأي القائل بجواز أن تقع الجملة فاعلة لا يختلف في جوهره مع رأي ابن جنّي والبصريين فهم جميعًا متفقون على أنَّ الفاعل موجود في التركيب سواء أكان مقدرًا دلَّت عليه الحال أم جملة فعلية مؤوّلة بمفرد.

وقد يتخذ ابن جنّي من قرينة الإسناد الفعلي وسيلة للكشف عمَّا هو زائد عن نمط التركيب، جاء ذلك في أثناء تناوله لزيادة الباء مع أحد عناصر التركيب: المبتدأ والخبر، والفاعل، جاء في سرِّ صناعة الإعراب: " وقد زيدت الباء أيضًا مع أحد جُزأي الجملة التي لا تنعقد مستقلة إلَّا به، وذلك على ثلاثة أضرب: أحدها المبتدأ والآخر الخبر والآخر الفاعل"(٣)، ويضيف إلى ذلك: " وأمَّا زيادتها في الفاعل فنحو قولهم: كفى بالله، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾[الأنبياء:٤٧] إنَّما هو: كفى اللهُ، وكفينا الله...فالباء وما عملت فيه في موضع مرفوع بفعله، كقولك: ما قام من أحدٍ، فالجار والمجرور في موضع مرفوع بفعله"(٤).

والملاحظ على هذا النَّصّ أنَّ ابن جنّي قد وجّه دخول الباء على أنَّها زائدة على التركيب الإسناديّ الأصلي، فتركيب (كفى بالله) – على سبيل المثال–يطلب الفعل فيه

---

(١) يُنظر: الخلاف في هذه المسألة، في التذييل والتكميل:١/٥٥-٥٦، وارتشاف الضرب:٣/١٣٢٤، وهمع الهوامع:١/٥١٢.

(٢) ابن جنّي النحويّ: ٣٢٢، ويُنظر: حاشية الصبَّان:٢/٦٠.

(٣) سرّ صناعة الإعراب:١/١٣٧.

(٤) المصدر نفسه:١/١٤١.

(كفى) عنصرًا آخرَ يُسند إليه وهو الفاعل، لتكتمل صورة الإسناد الفعلي، لأنَّ " العلاقة الإسنادية قرينة معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي للعناصر"[١]التي كشفت أنَّ (بالله) فاعل للفعل (كفى)، ولمّا كانت قرينة العلامة الإعرابية غير فعَّالة في كشف عنصر المسند إليه في هذا التركيب، بسبب الأثر الذي تركه العنصر الزائد (الباء) على المسند إليه، إذ غيَّر حركته الإعرابية التي يطلبها وهي الرفع إلى الجرّ[٢]. ولحلّ هذا الإشكال الناشئ نتيجة عدم مطاوعة التركيب اللفظي لمقتضيات النظام النحوي برزت الحاجة الملحّة إلى قرينة الإسناد التي فرضت وجود الإعراب المحلي في الاسم المجرور (بالله)، ومن ثمَّ مُنح المسند إليه ما يستحق من حركة تتوافق وما أثبته النظام النحوي.

أمَّا الإسناد في تركيب الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله، فوظيفته ربط المسند (الفعل) بالمسند إليه (نائب الفاعل)، إذ إنَّ فكرة الإسناد الفعلي لا تقتصر على الفعل والفاعل، بل تشمل علاقة الفعل بناء الفاعل، إذ يُسند الحدث إليهما.

ومن مواضع مراعاة قرينة الإسناد في تركيب الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله ما ذكره ابن جنّي في توجيهه لقراءة المبني للمجهول في قوله تعالى:﴿فَإِذَا نُزِلَ بِسَاحَتِهِمْ﴾[٣]، إذ قال: " وهذا أحد ما يدلّك على أنَّ إسناد الفعل إلى المفعول نحو: ضرب زيدٌ لم يكن لجهل المتكلم بالفاعل من هو البتَّة؟، لكن قد يُسند إلى المفعول ويُطرح ذكر الفاعل؛ لأنَّ الغرض إنَّما هو الإعلام بوقوع الضرب بزيد ولا غرض معه في إبانة الفاعل من هو؟ فاعرفه"[٤].

---

(١) فاعلية قرائن التعليق بين التقدير والتأويل في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة (أطروحة دكتوراه): ٧٣.

(٢) يُنظر: المرجع نفسه.

(٣) قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاء صَبَاحُ الْمُنذَرِينَ﴾ البناء للمعلوم (نَزَلَ)، الصافات:١٧٧.

(٤) المحتسب:٢/٢٢٩.

فالنكتة التي عزا إليها ابن جنّي طرح ذكر الفاعل من التركيب هي أنَّ الاهتمام بها كان منصبًّا على الحدث (النزول) المستفاد من الفعل (نزل)، بغض النظر عن الفاعل أو المُحدث لهذا النزول لأنَّه غير مقصود من الكلام.

ثانيًا: قرينة التخصيص:

قرينة التخصيص من القرائن التركيبية الواسعة في الجملة العربية، وهي قيد على علاقة الإسناد؛ لأنَّ علاقة الإسناد " قد تحتاج بعد ذلك إلى معانٍ إضافية تضيفها إلى المعنى الأساسي، فتستعمل كلمات يُسمّيها النحاة الفضلات؛ لأنَّها فضلة عن المعنى الأوَّل، وإن حُذفت بقي للجملة معنىً مستقل أيضًا"(١).

وهذه الفضلات هي ما يُجمع تحت باب المفاعيل، وهي المفعولات الخمسة، والحال والمستثنى والتمييز (٢).

ومن القرائن التي تندرج تحت قرينة التخصيص: التعدية، والغائية، والظرفية، والتوكيد والتحديد، والملابسة للهيئات، والإخراج(٣).

١. **التَّعدية:**

وبابها النحوي المفعول به، وهي علاقة تربط بين الفعل المتعدي والمفعول به " والأصل الدلالي لهذه العلاقة أنَّ الفعل المتعدي يفتقر في دلالته إلى اسم يقع عليه، أمَّا الفعل اللازم فلا يفتقر إلى ذلك"(٤).

وقد تناول ابن جني هذه القرينة في مواطن كثيرة، وبيّن أثرها في التركيب، ومن ذلك حديثه عن الفعل المتعدي إلى المفعول به، إذ قال: " وكذلك القول على المفعول إنَّه إنَّما

---

(١) التطبيق النحوي:١٨٨، ويُنظر: مقومات الجملة العربية:١٣٤.

(٢) يُنظر: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي(بحث):٤٢.

(٣) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها:١٩٤.

(٤) الوظائف الدلالية للجملة العربية:١١٣.

يُنصب إذا أُسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلة"[١]. وقال في المحتسب: " إنَّ أصل وضع المفعول به أن يكون فضلة وبعد الفاعل"[٢].

ومن صور التخصيص بالتعدية ما نجده عنده في سياق تحليله لقوله تعالى:﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥]، إذ قال: " تقديره –والله أعلم– لا تلقوا أيديكم"[٣].

ويُفهم من هذا النَّصّ أنَّ معالجة ابن جنّي لهذا التركيب جاءت من وحي قرينة التعدية، إذ خرَّج الباء الداخلة على العنصر (أيديكم) على انَّها زائدة، ومن ثمَّ فإنَّ إسناد الحدث إلى المسند إليه مختص بوقوعه على (أيديكم)، أي أنَّ وقوع الحدث على (الأيدي) كان قيدًا في إسناد الحدث إلى مَنْ أُسند إليه.

والراجح أنَّ الباء المقترنة بـ(أيديكم) أصلية، وليست زائدة، إذ المفعول محذوف، والتقدير: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، والباء سببية، والمعنى: لا ترموا أنفسكم بأيديكم، فيكون مآل صنيعكم التهلكة. وذلك نظير قولنا: قتلوا أنفسهم بأيديهم، وأهان نفسه بنفسه.

وبيّن ابن جنّي أنَّ بعض الأفعال يتعدّى إلى مفعول بنفسه من دون الحاجة إلى حرف الجر مرة، ويحتاج حرف الجر ليتعدى به مرةً أخرى، جاء في سرّ صناعة الإعراب: " أمَّا قولهم: سميته زيدًا وبزيدٍ، وكنيته أبا عبد الله، وبأبي عبد الله، فليست الباء فيه زائدة، وإنَّما أوصلوا بها الفعل تارة إلى المفعول، وأوصلوه تارة أخرى بنفسه، كما قالوا: جئتهُ وجئت إليه"[٤].

ومن ملامح التخصيص بالتعدية ما أورده ابن جنّي في مبحث (ظنَّ) وأخواتها التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، إذ وضّح أنَّ فعل الظنّ يتعدّى إلى مفعولين، ولا يمكن أن يقتصر على أحدهما دون الآخر؛ لأنَّ معنى الكلام قد يتوقف عليهما، جاء

---

(١) الخصائص:٢٥٩/١، ويُنظر: اللُّمع:٤٦.

(٢) المحتسب:٦٥/١.

(٣) سرّ صناعة الإعراب:١٣٦/١.

(٤) المصدر نفسه.

في اللُّمع: " أفعال الشَّكّ واليقين ما كان داخلًا على المبتدأ وخبره، فكما لا بُدَّ للمبتدأ من خبره فكذلك لا بُدَّ للمفعول الأوَّل من الثاني...تقول: ظننت زيدًا قائمًا، وحسبت محمدًا جالسًا، وخلت أباك كريمًا"(١).

ونفهم من كلام ابن جنّي أنَّ قولنا: (ظننتُ زيدًا قائمًا)، بنية إسنادية جديدة، وكلّ من المفعولين له دور دلالي في هذه البنية الإسنادية الجديدة، إذ إنَّ المعنى لا يكتمل بذكر المفعول الأوَّل أو الثاني؛ إذ بمجموعهما تتحصَّل الفائدة للمخاطب.

يقول ابن يعيش: " ألا ترى أنَّك إذا قلت: ظننتُ زيدًا قائمًا فالشّكّ إنَّما وقع في قيام زيد لا في ذاته، وإنَّما ذكرت المفعول الأوَّل لبيان من أُسند إليه هذا الخبر، فلمَّا كانت الفائدة مرتبطة بهما جميعًا لم يجز إلَّا أن تذكرهما معًا، فلو قلت: ظننتُ زيدًا وسكتَّ، أو ظننتُ قائمًا لم يجز كما جاز في أعطيتكَ"(٢).

ويبدو ليّ أنَّ الأمر في هذه المسألة موكول إلى وجود قرينة كاشفة عن المحذوف، ومن ثمَّ يجب أن لا يُملي النحويّ قواعده على المتكلّم، ويحاصره بها، مع أنَّ المستقى من فصيح كلام العرب لا يساعد على مقولته في هذا السياق، ومن ثمَّ يجوز حذف أحد مفعولي (ظنَّ) أو كليهما، كقولنا: (أظننتَ محمدًا ناجحًا أم عليًّا؟)، فيُقال: ظننتُ عليًّا، أي: ظننتُ عليًّا ناجحًا، فحُذف المفعول الثاني (ناجحًا). وإنَّما جاز حذف أحدهما، كما جاز حذف أحد طرفي الإسناد (المبتدأ والخبر)، إذ تقول: (من الناجح؟)، فيُقال: محمدٌ، أي: محمدٌ الناجحُ، وتقول: (من ظننتُ ناجحًا؟)، فيُقال: ظننتُ خالدًا، أي: ظننتُ خالدًا ناجحًا. وتقول: من تظن زائرنا؟، فيقال: أظنُّ مازنًا، أي: أظنُ زائركم مازنًا.

٢. **الغائيّة:**

وبابها المفعول لأجله أو المفعول له، جاء في التعريفات: " الغاية ما لأجله وجود الشيء"(٣). فقد يتطلب سياق الجملة من المتكلم –أحيانًا– أن يتَّكل إلى هذه القرينة؛ لتكون معينًا له على تجلية علَّة وقوع الحدث.

---

(١) اللُّمع: ٤٦-٤٧.

(٢) شرح المُفصَّل:٧/١٤٤.

(٣) التعريفات: ١٦١.

والمفعول لأجله يتفق مع المفعول المطلق في أنَّه لا بُدَّ أن يكون مصدرًا، فضلًا عن النصب الذي يشترك فيه وظائف مع وظائف نحوية أخرى(١)، " ولذلك ينبغي أن يختلف عنه بشيء آخر حتى لا يكون متفقًا معه من جميع الوجوه، والوجه الذي يختلف فيه عنه أنَّه لا بُدَّ أن يكون مصدرًا من أفعال النفس الباطنة كالخوف والرغبة والحب والطمع وغيرها ويسمى المصدر القلبي"(٢).

وقد اشترط ابن جني في المفعول له أن يكون مصدرًا دالًّا على عذر أو سبب وقوع الفعل، إذ قال: " اعلم أنَّ المفعول له لا يكون إلَّا مصدرًا ويكون العامل فيه فعلًا من لفظه، وإنَّما يُذكر المفعول له؛ لأنَّه عذرٌ وعلّة لوقوع الفعل، تقول: زرتُكَ طمعًا في برِّك، وقصدتكَ ابتغاءً لمرضاتك، أي: زرتكَ للطمع، وقصدتك للابتغاء، قال الله عزَّ وجلّ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[البقرة:١٩]، أي: لحذر الموت"(٣). فقد نصب (حذرَ الموت) " لأنَّه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت"(٤).

ومن صور توظيف قرينة الغائية في التحليل الإعرابي عند ابن جنّي، ما جاء في سياق تعليقه على قول البُريق بن عياض(٥):

فلا تنسوا أبا زيدٍ لفقدٍ إذا الخفراتُ أجلينَ الفرارَ

قال: " قال: أجلينَ، أي: هربنَ، وفررنَ. ينبغي أن يكون الفرار هنا مفعولًا له، أي: هربنَ للفرار، ومثله من المفعول له، وفيه اللام، بيتُ الكتاب (من الرجز)(٦):

يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمهورِ
مخافةً ورعلَ المحبورِ
والهولَ من تهوُّل الهُبورِ

---

(١) يُنظر: بناء الجملة العربية:١٤٧.

(٢) المرجع نفسه:١٤٨، ويُنظر: معاني النحو:٢/٢٢٩.

(٣) اللُّمع:٥٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه:١/٩٧، ويُنظر: البحر المحيط:١/٢٣٣.

(٥) يُنظر: شرح أشعار الهُذليين (السُكَّريّ): ٢/٦٨٤.

(٦) البيت للعجَّاج، يُنظر: ديوانه:١/٣٥٤-٣٥٥.

أي: وللهولِ"[١].

فالوظيفة النحويّة للعنصر (الفرار) عند ابن جنّي مفعول لأجله، أي: هربنَ للفرار، ومثلهُ ما نقله عن كتاب سيبويه، إذ إنَّ العنصر (مخافة) إنَّما هو مفعول له، وكذلك ما بعدها، أي: وللهول. وحريٌ بالإشارة أنَّ سيبويه يُجيز مجيء المفعول لأجله نكرة ومعرفة، وقد اجتمعا في البيت المنقول عن كتابه، فكلمة (مخافة) نكرة، و(زعل المحبور) مُعرَّفة بالإضافة[٢].

٣. **المعيّة:**

وبابها النحويّ المفعول معه والمضارع المنصوب بعد الواو الدالة على معنى (مع)، قال السيوطيّ: المفعول معه هو الاسم التالي لواو المصاحبة التي بمعنى (مع) أو ما يُطلق عليه واو المعية التي تدلّ على المصاحبة الزمنية، أي: اقتران ما بعدها وما قبلها في الزمن [٣].

وهذه إنَّما الأصل فيها العطف " والعاطفة فيها معنيان: العطف والجمع، فلمّا وضعت (مع) خلعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع"[٤].

فوظيفة المعيّة دلَّت عليها الواو، جاء في الكتاب: " ومن ذلك قولهم: (شأنكَ والحجَّ) كأنَّه قال: (عليكَ شأنكَ مع الحجِّ)، ومن ذلك: (امرأً ونفسهُ)، كأنَّه قال: (دعْ امرأً مع نفسه) فصارت الواو في معنى (مع) كما صارت في معنى (معَ) في قولهم: (ما صنعتَ وأخاك)"[٥].

---

(١) التمام:٨٩.

(٢) يُنظر: الكتاب:١/٣٦٩، ٢٧٠، ٣٨٥.

(٣) يُنظر: المطالع السعيدة:١/٤٣٦.

(٤) شرح المُفصَّل: ٢/١٢٩.

(٥) الكتاب: ١/٢٧٤.

والمفعول معه عند ابن جني هو " كلّ ما فعلت معه فعلًا وجاز أن يكون معطوفًا وذلك قولك: قمتُ وزيدًا أي: مع زيد، واستوى الماء والخشبةَ أي: مع الخشبة... وما زلتُ أسير والنيلَ، أي: مع النيل ولو تُركت الناقة وفصيلها لرضعها أي: مع فصيلها...وكيف تكون وقصعة من ثريد، أي مع قصعة"(١).

ويظهر من كلام ابن جنّي أنَّ السبب في نصب المفعول معه وإعمال الفعل المتقدّم في الاسم الواقع بعد (الواو) أنَّها بمعنى (مع) إذ كانت (الواو) تعمل على جمع ما قبلها بما بعدها كانت (الواو) التي بمعنى (مع) إنَّما تفيد الانضمام والاجتماع(٢).

وقد وضَّح ابن جنّي رتبة المفعول معه في الجملة، فقال: " ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: والطيالسة جاء البرد، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة؛ ألا تراك لا تستعملها إلَّا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه، نحو: جاء البرد والطيالسةَ، ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفًا على البرد...ولهذا لم يُجز أبو الحسن جئتُك وطلوع الشمس أي: مع طلوع الشمس؛ لأنَّك لو أردت أن تعطف بها هنا، فتقول: أتيتك وطلوعُ الشمس لم يجز؛ لأنَّ طلوع الشمس لا يصحّ إتيانه لك ..."(٣).

ويُستقى من هذا النَّصّ أن سبب منع ابن جني تقدّم المفعول معه على الفعل أن (الواو) هذه يتجاذبها معنى المعية والعطف، فيجوز أن نستعملها للمعية فننصب الاسم الذي يأتي بعدها ويجوز أن تكون عاطفة فنرفع الاسم الواقع بعدها، لكنَّ واو العطف تقتضي التشريك في الحكم سواء اقترن المتعاطفان بالزمان أم لم يقترنا، وامَّا واو المعية فتفيد الاقتران بالزمن سواء اشتركا بالحكم أم لا، وإيضاح ذلك: أنَّ قولك: والطيالسة جاء البرد، إن صحَّ فيها معنى المفعول معه فإنَّ العطف سيكون مفقودًا؛ لأنَّها على نية تكرار العامل(٤)، ولهذا لم يجز (أتيتكَ وطلوعُ الشمس)؛ لأنَّك إن أردت التخصيص على العطف

---

(١) اللُّمع:٥١.

(٢) يُنظر: المُفصَّل:١٢٧/٢.

(٣) الخصائص:٤٠٧/٢.

(٤) يُنظر: معاني النحو:٢٣٨/٢، والجملة العربية تأليفها وأقسامها:٦٤.

فستقول: أتيتك وأتيتُ طلوع الشمس، وهذا إنَّما لم يجز لوجود مانع دلالي، فطلوع الشمس لا يصحّ إتيانه إليك.

وممَّا يعزّز هذا الرأي ما جاء في سرّ صناعة الإعراب من قول ابن جنّي: " أمَّا الواو مع المفعول معه نحو قمتُ وزيدًا فجارية هنا مجرى حروف العطف، الدلالة على ذلك أنَّ العرب لم تستعملها قطُّ بمعنى (مع) إلَّا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لَصلحت، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قمتُ وزيدًا، أي: مع زيد قد كان يجوز لك فيه أن تقول: قمتُ وزيدٌ فتعطف (زيدًا) على ضمير الفاعل، وكذلك قولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها قد كان يجوز لك أن تعطف فتقول وفصيلُها"(١).

٤. **الظرفية:**

قرينة معنوية، بابها النحويّ المفعول فيه، وهو ظرف الزمان والمكان، وإنَّما سُمّي مفعولًا فيه؛ لأنَّ الأزمنة والأمكنة ظروف تحتوي الأفعال، فصارت كالأوعية لها(٢).

فالظرف " كلّ اسم من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى (في) وليست في لفظه، نحو قولك: قمتُ اليومَ، وجلستُ مكانَك، تُريد: قمتُ في اليوم وجلستُ في مكانك"(٣).

وقد بيَّن ابن جنّي الشروط الواجبة فيما يؤدي وظيفة الظرفية، جاء في اللُّمع: " اعلم أنَّ الظرف كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى (في) وليست في لفظه، كقولك: قمتُ اليومَ، وجلستُ مكانك؛ لأنَّ معناه قمتُ في اليوم وجلست في مكانك، فإن ظهرت (في) في اللفظ كان ما بعدها اسمًا صريحًا، وصار التضمن لـ(في)، تقول: سرتُ في يوم الجمعة، وجلستُ في الكوفة "(٤).

---

(١) سرّ صناعة الإعراب:١/١٢٧.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل:٢/١٩١، واللغة العربية معناها ومبناها:١٩٧.

(٣) الوظائف الدلالية للجملة العربية:١٤٠.

(٤) اللُّمع:٤٨.

ومن النصوص اللغوية التي وقف عندها ابن جنّي، قوله تعالى:﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[البقرة:١٨٥]، إذ ذكر رأي أستاذه أبي علي الفارسيّ الذي أعرب كلمة (الشهر) ظرف زمان وليس مفعولًا به، فقال: " وكان أبو علي – رحمه الله– يرى أنَّ نصب الشهر هنا إنَّما هو على الظرف ويذهب إلى أنَّ المفعول محذوف، أي: فمن شهِد منكم المِصر في هذا الشهر فليصمه"(١).

وتحدث ابن جنّي عن التعلق النحوي للظرف، فإذا وقع الظرف خبرًا – مثلًا– قدّر له حدثًا محذوفًا يتعلق به، إذ لا يمكن للظرف أن يتعلق بالمبتدأ؛ لأنَّ المتعلِّق والمتعلَّق به شيء واحد، جاء في سرِّ صناعة الإعراب: " وإذا كان ما يُنطق في كثير من الكلام قد تُصيّره إلى أن يجري مجرى ما قد سقط حكمه وصار غير معتدٍ به ... وذلك قولك: زيدٌ خلفكَ، فأصل هذا زيدٌ مستقرٌ خلفك فحُذِف اسم الفاعل للعلم به وأُقيم الظرف مقامه وانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف وصار موضع الظرف رفعًا لأنَّه خبر للمبتدأ ... وأنت مع هذا لو شئت لأظهرت فقلت: زيدٌ مستقرٌ خلفَكَ"(٢).

ويُستقى من نصِّ ابن جنّي المذكور آنفًا أنَّ الظرف ليس عنصرًا إسناديًا وعندما يقع في موضع الخبر لا بُدَّ له من فعل أو ما هو بمعنى الفعل ليتعلّق به ويكون وعاءً لحدثه، ومن هنا تظهر الحاجة الملحّة إلى تسخير ظاهرة التقدير لحلِّ الإشكال والإفلات من شباكه، فقد عالج ابن جنّي الجمل التي من قبيل: (زيدٌ خلفك) على أنَّ الظرف (خلفك) ليس هو الخبر في الحقيقة، وإنَّما الخبر الحقيقي هو ما تعلَّق به الظرف، وقد قدَّر هذا المحذوف بـ(مُستقِرّ)، لكنَّه أطلق على الظرف (خلفك) خبرًا لنيابته عن الخبر، فأصل العمل في الظروف إنَّما يكون للأفعال أو ما ينوب عنها من المشتقات (اسم الفاعل – اسم المفعول– الصفة المشبهة– اسم التفضيل– صيغ المبالغة)(٣).

---

(١) الخصائص:٣٩٧/٢.

(٢) سرّ صناعة الإعراب: ٧٥٥/٢.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك:٤٧٩/١.

٥. **التَّوكيد والتَّحديد:**

وهي قرينة معنوية تدلّ على المفعول المطلق، وسُمّي المصدر بعد فعله مفعولًا مطلقًا؛ " لأنَّ الفاعل يُحدثه ويُخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدلّ عليه، والأفعال متعدية إليه سواء كانت تتعدى الفاعل أم لا تتعداه... فيُنصب هذا المصدر بالفعل أو بمثله"(١) وقد حدَّه النحويون بأنَّه: " المصدر المنتصب توكيدًا لعامله أو بيانًا لنوعه أو عدده، نحو: ضربتُ ضربًا، وسرتُ سيرَ زيدٍ، وضربتُ ضربتين"(٢).

وقد راقب ابن جنّي هذه القرينة المعنوية بالدرس، وقد أطلق على الوظيفة النحوية مصطلح المفعول المطلق والمصدر في الوقت نفسه.

جاء في اللُّمع، في باب (المفعول المطلق وهو المصدر): " اعلم أنَّ المصدر كلّ اسم دلَّ على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد والفعل مشتق من المصدر فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة فهو منصوبٌ به، تقول: قمتُ قيامًا وقعدتُ قعودًا"(٣).

فقد اشترط ابن جنّي فيما يؤدي هذه الوظيفة أن يكون فضلة دالًا على الحدث، وحالته الإعرابية النصب، يُجاء به غير مُقيَّد بزمن محدد؛ لأنَّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان، أمَّا المفعول المطلق فيُراد به توكيد الحدث فقط وتقرير معناه، ومن ثمَّ كان الأصل فيما يقع هذا الموقع أن يكون مصدرًا.

ثمَّ بيَّن الأغراض الدلالية لوظيفة المفعول المطلق بقوله: " وإنَّما يُذكر المصدر مع فعله لأحد ثلاث أشياء، وهي توكيد الفعل وبيان النوع وعدد المرات، وتقول في التوكيد: قمتُ قيامًا وقعدتُ قعودًا، وتقول في التبيين: قمتُ قيامًا حسنًا وجلستُ جلوسًا طويلًا، وتقول في عدد المرات قمتُ قومتين وقعدتُ قعدتين، وضربتُ ثلاث ضربات"(٤).

---

(١) أسلوب التوكيد في القرآن الكريم:٨٠.

(٢) شرح ابن عقيل: ١٦٩/٢، ويُنظر: شرح الأشموني:٢٠٩/١.

(٣) اللُّمع:٤٤.

(٤) المصدر نفسه.

وندرك من النَّصّ المسوق آنفًا أنَّ الأغراض الدلالية التي يُساق من أجل بيانها المفعول المطلق غرضان.

١. **توكيد الحدث**، نحو: قمتُ قيامًا، وقعدتُ قعودًا.

٢. **بيان النوع والكم:**

أ. بيان نوع الحدث، نحو: قمتُ قيامًا حسنًا، وجلستُ جلوسًا طويلًا.

ب.بيان عدد مرات حدوث الفعل، نحو: قمتُ قومتين، وقعدتُ قعدتين.

والجامع بين هذين الضربين من المفعول المطلق إنَّما هو الحدث، جاء في الخصائص: " وهذا طريق المصدر لمَّا كان جنسًا لفعله، ألا ترى أنَّه إذا قام قومة واحدة فقد كان منه قيام، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام وإذا قام مائة قومة كان منه قيام"(١).

يقول الدكتور محمد حسين أبو الفتوح معلقًا على أقسام المفعول المطلق: " والقسم الثاني من قسمي هذا المصدر المستعمل مفعولًا مطلقًا هو مؤقت... مثل ضربتُ ضربتين أو ضربًا شديدًا، فهذه المصادر فيها زيادة على ما دلَّ عليه الفعل؛ وذلك لأنَّ النوع الأوَّل هو المصدر المُبهم: مثل ضربتُ ضربًا يدلّ على جنس الضرب (الحدث) مُبهمًا من غير دلالة على معنى زائد، وهو في هذا مثل جاء القوم كلّهم من حيث لم يكن في كلهم زيادة على ما في القوم، ولكنّ النوع الثاني فيه زيادة، حيث دلَّ على الحدث (معنى الفعل) زائدًا الكيفية أو الكمية، مثل: ضربتُ ضربًا شديدًا أو ضربتُ ضربتين"(٢).

وقد لاحظ ابن جنّي أنَّ هذه الوظيفة النحوية قد تُسبق بفعل ليس من جنسها، بل يرتبط معها بعلاقة ترادف دلالي، فيعمل فيها النصب، جاء في اللُّمع: " ويعمل أيضًا فيما كان ضربًا من فعله الذي أُخذ منه، تقول: قعدت القرفصاء... ورجع القهقرى"(٣).

---

(١) الخصائص:١/٩٤.

(٢) أسلوب التوكيد في القرآن الكريم:٨٤.

(٣) اللُّمع:٤٥.

وقد ينوب عن وظيفة المفعولية المطلقة ضميره العائد إليه، قال ابن جنّي: " وجه المبالغة في نحو هذا كقولهم: جُنَّ جنونه وضلَّ ضلالها...ومنه عندي قوله تعالى:﴿فَاذْكُرُواْ اللّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[البقرة:٢٠٠]، أي: أو ذكرًا أشدّ ذكرًا، فجعل للذكر ذكرًا على وجه المبالغة الذي ذكرناه"(١).

ويُستقى من هذا النَّصّ أنَّ وظيفة المفعولية المطلقة قد توارت وناب عنها الضمير العائد (كم)، وتقدير الكلام: (فاذكروا الله ذكرًا كذكركم)، وهو –هنا– غير مؤكِّد للفعل؛ لأنَّ الغرض منه بيان نوع الفعل لا تأكيد الفعل (اذكروا)، أي: تأكيد الحدث، قال النحّاس: " فاذكروا الله كذكركم آباءكم، الكاف في موضع نصب، أي: ذكرًا كذكركم ويجوز أن يكون في موضع الحال"(٢).

٦. **الملابسة للهيئات:**

وهي " قرينة معنوية على إفادة معنى الحال، بواسطة الاسم المنصوب، أو الجملة مع الواو وبدونها"(٣)، وتعمل هذه القرينة على " تخصيص عموم الدلالة في الإسناد وتوضيح قرينة الإسناد"(٤).

والحال عند ابن جنّي هو: " وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، ولفظها نكرة تأتي بعد معرفة قد تمَّ عليها الكلام"(٥).

فالأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، أمَّا الحال فلا يكون إلَّا نكرةً.

---

(١) التنبيه:٢٦٠.

(٢) إعراب القرآن للنحّاس:١٠٣/١.

(٣) اللّغة العربية معناها ومبناها: ١٩٨.

(٤) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه:٢٣٩.

(٥) اللُّمع: ٦٢.

وقد اتخذ ابن جنّي من قرينة الملابسة دليلًا على ضرورة كون صاحب الحال معرفة، جاء في سر صناعة الإعراب: " ومثلُ ذلك من الجمع عُرفات وهي معرفة لأنَّها اسم لبقاع معلومة غير متفرقة...ويدلُّ على كونها معرفة ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم: هذه عُرفاتٌ مباركًا فيها، فانتصاب الحال بعدها يدلّ على كونها معرفة"(١).

وقد رصد ابن جنّي صاحب الحال المعرفة في سياق تحليله لقول الشاعر؛ مناف بن رِبع الجُرَبيّ(٢):

وآخر عريانٍ تعلَّق ثوبُهُ بأهدابِ غُصنٍ مُدبرًا لم يُقابلِ

إذ قال: " يكون (مدبرًا) حالًا من الضمير في عريان ويجوز أن يكون حالًا من الضمير (الهاء) في ثوبه"(٣).

ويُفهم من هذا النَّصّ أنَّ صاحب الحال لا بُدَّ أن يكون معرفة، لذا نلحظ أنَّه أجاز أن يكون صاحب الحال إمَّا الضمير المستكن في (عُريان)، وإمَّا الهاء في (ثوبه)، أي من المضاف إليه.

وفي هذا المقام نشير إلى أنَّ صاحب الحال قد يأتي نكرة، فيلزم وجود مسوّغ لذلك، كتقديم الحال على صاحبها النكرة، نحو: أقبلَ حافظًا رجلٌ، أو يكون مسبوقًا بنفي أو شبه نفي، مثل: ما جاء رجلٌ راكضًا، وهل جاء رجلٌ راكضًا؟(٤).

---

(١) سرّ صناعة الإعراب:٢/٤٦٢-٤٦٣، ويُنظر: الكتاب: ٣/٢٣٣.

(٢) يُنظر: شرح أشعار الهذليين (السكري): ٢/٦٨٤.

(٣) التمام:٦٢.

(٤) يُنظر: معاني النحو:٢/٢٩٠-٢٩١، وبناء الجملة العربية:١٥٥.

وقد شبّه ابن جنّي الحال بالظرف، إذ قال: " ويؤكّد الشبه أيضًا أنَّك قد تُعبِّر عن الحال بلفظ الظرف، ألا ترى أنَّ قولك: جاء زيدٌ ضاحكًا في معنى: جاء زيد في حال ضحكه وعلى حال ضحكه"(١).

ويشرح ابن جنّي أنواع العوامل التي تعمل في الحال، فهي عنده على ضربين: متصرّف وغير متصرّف(٢)، وقد وظَّف هذه المقولة في سياق حديثه عن جواز تقديم الحال على العامل وصاحب الحال من عدمه، إذ قال: " فإذا كان العامل متصرفًا جاز تقديم الحال عليه، تقول: جاء زيدٌ راكبًا، وجاء راكبًا زيدٌ، وراكبًا جاء زيدٌ...فإن لم يكن متصرفًا لم يجز تقديم الحال عليه، تقول في غير المتصرّف: هذا زيدٌ قائمًا، فتنصب قائمًا على الحال بما في هذا من معنى الفعل...فكأنّك قلت: أُنبه عليه قائمًا"(٣).

ويضيف: " ولو قلت: قائمًا هذا زيدٌ لم يجز؛ لأنَّ هذا لا يتصرّف، وتقول: زيدٌ في الدار قائمًا فتنصب قائمًا على الحال، ولو قلت: زيدٌ قائمًا في الدار لم يجز لأنَّ الظرف لا يتصرّف، وتقول: مررتُ بزيدٍ جالسًا، ولو قلت: مررتُ جالسًا بزيد والحال لزيد لم يجز لأنَّ حال المجرور لا يتقدّم عليه"(٤).

وقد وظَّف ابن جنّي معطيات هذه المقولات في تحليله النحويّ، جاء ذلك في سياق توجيهه لقوله تعالى:﴿**خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ**﴾[القمر:٧]، إذ أعرب (خُشَّعًا) حالًا تقدّمت على صاحبها والعامل فيها(٥).

وتقع الحال جملة كما تقع مفردًا، تقول: (جاء عليٌّ يضحك)، و(جاء محمد وهو يضحك)، والجملة التي تقع حالًا لا بُدَّ من احتوائها على رابط لفظي " لأنَّ الجملة كلام

---

(١) سرّ صناعة الإعراب:٦٤٥/٢، ويُنظر: البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ:٤٦٨/١.
(٢) يُنظر: اللُّمع: ٥٢.
(٣) المصدر نفسه:٥٢-٥٣.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) يُنظر: الخصائص:٤٠٨/٢.

مستقل بنفسه مفيد لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالًا فلا بُدَّ فيها ممّا يُعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يُتَوهم أنَّها مستأنفة"(١).

وهذا الرابط اللفظي إمَّا أن يكون الواو التي تُسمّى واو الحال أو الضمير أو كلتيهما معًا. جاء في سرّ صناعة الإعراب: " وأمَّا الواو التي للحال فنحو قولك: مررت بزيدٍ وعلى يده بازٍ، أي: مررتُ به وهذه حالهُ، ولقيتُ محمدًا وأبوه يتلو، أي لقيتهُ وهذه حاله...، ولا يقع بعد هذه الواو إلَّا جملة مركّبة من مبتدأ وخبر، ولو قلتَ: كلمتُ محمدًا وقام أخوه وأنت تريد معنى الحال لم يجز إلَّا أن تريد معنى قد، كأنَّك قلت: كلمتُ محمدًا وقد قام أخوه، وذلك أنَّ (قد) تُقرب الماضي من الحال حتى تُلحقهُ بحكمه أو تكاد، ألا تراهم يقولون: (قد قامت الصلاة) قيل: حال قيامها وإنَّما جاز ذلك لمكان قد"(٢).

وقد تقع الجملة حالًا وليس فيها الواو أو الضمير الرابط، وذلك لأنَّ الموقف يكشف عن أنَّها حال والرابط ملحوظ فيها، وذلك ماثل في رصد ابن جنّي لقول الشاعر غاسل بن غُزّية الجُربيّ(٣):

ثمَّ انْصَبَبْنا جبال الصُّفرِ مُعرِضةٌ عن اليسارِ وعن أيماننا جَددُ

إذ قال: " قوله: (جبال الصُّفر معرضةٌ) جملة في موضع الحال من (نا) والجملة إذا جرت حالًا لم يكن لها بُدٌّ، إمَّا من الحرف الرابط وهو الواو، وإمَّا من الضمير وإن اجتمعا كان أقوى... وليس في قوله (جبال الصُّفر معرضةٌ) حرف رابط ولا ضمير راجع، فالحرف لا يَحسُن إضماره وحذفه لقلّة ذلك... فإذا كان كذلك عدلتَ إلى تقدير حذف الضمير لاتساع ذلك، فكأنَّه قال: (جبال الصُّفر عن اليسار منّا)"(٤).

---

(١) شرح المُفصَّل: ٢/١٦٩.

(٢) سرّ صناعة الإعراب:٢/٦٤٠-٦٤١.

(٣) يُنظر: شرح أشعار الهُذليين (السكري):٢/٨٠٦-٨٠٧.

(٤) التمام:١٢١-١٢٢.

يُفهم من هذا النَّصّ أنَّ جملة (جبال الصُّفر معرضةٌ) وقعت في موضع الحال من الضمير(نا) في قوله (انصببنا)، وقد خلت هذه الجملة من الحرف الرابط (الواو أو الضمير الراجع)، إذ بيَّن ابن جنّي أنَّ الحرف لا يُحسن حذفه وإضماره لقلّة ذلك، ومن ثُمَّ لجأ إلى تقدير ضمير رابط محذوف لاتساع ذلك وشيوعه، فأصل التركيب يكون: (جبال الصفر عن اليسار منّا معرضةٌ).

٧. **الإخراج:**

وهي قرينة معنوية تندرج تحت قرينة التخصيص، وبابها المستثنى، وهذا المستثنى لا بُدَّ من أن تسبقه وسيلة لفظية تنهض بتعيينه، إذا ما توافرت خصائصه في التركيب، وتُعدّ (إلَّا) أم هذا الباب تشاركها وسائل أخرى تقوم بوظيفة إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها[١]، جاء في الكتاب: " فحرف الاستثناء (إلَّا)، وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلَّا) فغير وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلّا) فـ(لا يكون) وليس وعدا وخلا، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا في بعض اللغات"[٢].

يقول ابن جنّي في هذا السِّياق: " ومعنى الاستثناء أن تخرج شيئًا ممَّا أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره وحرفه المستولي عليه إلَّا وتشبّه به أسماء وأفعال وحروف، فالأسماء غير وسوى والأفعال ليس ولا يكون وعدا وخلا وحاشا والحروف حاشا وخلا"[٣].

ولا بُدَّ من تضافر عدة أمور في التركيب ليشغل العنصر التركيبي وظيفة المستثنى، فلا بُدَّ من أن يكون " منصوبًا وأن يكون واقعًا بعد إلَّا أو واقعًا بعد غير وسوى المنصوبتين وهو مجرور بالإضافة، وأن يكون الكلام تامًا موجبًا أو غير موجب بشرط اختيار النصب

---

(١) يُنظر: بناء الجملة العربية:١٧٠.

(٢) الكتاب:٣٠٩/٢، ويُنظر: الاستثناء في القرآن الكريم، نوعه وحكمه وإعرابه:١٠.

(٣) اللُّمع:٥٤-٥٥.

في الاسم الواقع بعد إلَّا أو نصب غير وسوى، وينضم إلى ذلك كون الاسم خارجًا عن الحكم المقرَّر لما قبله إثباتًا أو نفيًا"(١).

جاء في اللُّمع: " فإذا استثنيت بإلَّا من موجب كان بعدها منصوبًا على كلّ حال، تقول: قام القوم إلَّا زيدًا ورأيتهم إلَّا زيدًا ومررتُ بهم إلَّا زيدًا"(٢).

فإن كان ما قبلها ليس موجبًا" أبدلت ما بعدها منه، تقول: ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ وما رأيت أحدًا إلَّا زيدًا... ويجوز النصب على أصل الباب"(٣).

وقد اعتمد ابن جنّي هذه المقولات في الإجراء التحليلي إذ علَّق على قول البريق بن عياض(٤):

فأصبحتُ لا أدعو من الناسِ واحدًا سوى وِلدةٍ في الدّارِ غيرَ حكيمِ

إذ قال: " لك أن تجعل (سوى) صفةً لواحد و(غير حكيم) استثناءً، ولك أن تقلب هذا فتجعل (غير حكيم) صفةً لـ(واحدًا) و (سوى) استثناءً، والوجه الأوَّل كراهية للفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء"(٥).

يتضح من النَّصّ المسوق آنفًا أن ابن جنّي قد وجّه (سوى) توجيهيين اثنين: أمَّا الأوَّل فيمكن أن تكون صفة لواحد و(غير حكيم) مستثنى، أمَّا التوجيه الآخر: فهو أن تجعل (سوى) مستثنى و(غير حكيم) صفة لكلمة (واحد) وهذا التوجيه ضعيف –عنده– كراهية فصل الصفة (غير حكيم) عن موصوفها (واحدًا) بالاستثناء(٦).

---

(١) بناء الجملة العربية:١٧١.

(٢) اللُّمع: ٥٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ينظر: شرح أشعار الهذليين (السكري): ٢/٧٤٥.

(٥) التمام: ٩٣، ويُنظر: المحتسب:٢/٢٥٠.

(٦) يُنظر:همع الهوامع:١/٢٧٩، وحاشية الصَّبَّان:٢/١٩.

ثالثًا: قرينة التَّبعيّة:

وهي قرينة معنوية أطلقها النحويون على طائفة من الأبواب النحوية التي تتبع – في أغلب أحكامها– لفظًا يسبقها، هو المتبوع، ومن ثمَّ ليست للتوابع شخصية إعرابية مثل العمد والفضلات التي تعطي الرفع للابتداء والنصب للمفعول –مثلًا– بل هي تابعة لمتبوعها في إعرابها من رفع أو نصب أو غيرهما(١).

ويندرج تحت هذه القرينة أربع قرائن فرعية هي: النعت والعطف والتوكيد والبدل.

ويرتبط التابع بالمتبوع في الجملة التي يوجد بها – أيًّا كانت وظيفة المتبوع وعلاقته في جملته– بوسائل مختلفة لعلَّ أظهرها العلامة الإعرابية، إذا يتطابق التابع مع متبوعه في العلامة الإعرابية(٢).

وستقتصر الدراسة على ثلاثة توابع هي: النعت والعطف والبدل. أمَّا التوكيد فقد أفرد له البحث حيّزًا مفصّلًا في هذه الأطروحة(٣).

١. **النعت أو الصفة:** يتجاذب التعبير عن هذا الباب النحوي مصطلحان لا يقلّ أحدهما عن الآخر شيوعًا، وهما مصطلحا: النعت والصفة.

والنعت هو: " التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ، أو من صفات ما تعلّق به وهو سببه، نحو: مررت برجلٍ كريمٌ أبوه"(٤).

---

(١) يُنظر: التطبيق النحويّ: ٣٧١.

(٢) يُنظر: بناء الجملة العربية: ١٧٥، ونظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية:١٨١.

(٣) يُنظر: الباب الأوَّل، الفصل الثالث:١٠٦ وما بعدها.

(٤) شرح ابن عقيل:١٩١/٣، ويُنظر: همع الهوامع:١١٧/٣.

ويختصّ النعت عن غيره من التوابع بانَّه يتبع منعوته في الإعراب فضلًا عن الأحكام التركيبية الأخرى كالتنكير والتعريف والإفراد والجمع وغيرها(١).

والعلاقة بين النعت والمنعوت – من الناحية الدلالية– كعلاقة الشيء بنفسه، جاء في سرّ صناعة الإعراب: " ومحال أيضًا إضافة الموصوف إلى صفته والعلّة في امتناع ذلك أنَّ الصفة هي الموصوف –على قول النحويين– في المعنى وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائزة، ألا ترى أنَّك إذا قلت: ضربتُ أخاك الظريف، فالأخ هو الموصوف والظريف هو الصفة والأخ هو الظريف في المعنى"(٢).

وقد عرَّف ابن جنّي النعت ذاكرًا شروطه مبينًا أنواعه بقوله: " اعلم أنَّ الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تجليةً له وتخصيصًا ممّن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه ولا يكون الوصف إلَّا من فعل أو راجعًا إلى معنى فعل، والمعرفة توصف بالمعرفة والنكرة توصف بالنكرة...والأسماء المضمرة لا توصف لأنَّها إذا أُضمرت فقد عُرّفت فلم يحتج إلى الوصف، لذلك تقول في النكرة: جاءني رجلٌ عاقلٌ، ورأيتُ رجلًا عاقلًا، ومررت برجلٍ عاقلٍ، وتقول في المعرفة: هذا زيدٌ العاقل...وتقول فيما تصفه بشيء من سببه هذا رجلٌ عاقلٌ أخوه، ومررتُ بزيدٍ الكريم أبوه، ولو قلت: مررتُ بزيدٍ ظريف على الوصف لم يجز لأنَّ المعرفة لا توصف بالنكرة"(٣).

ومن يتأمل تعريف ابن جنّي للنعت يجده يشتمل على مجموعة من المفاهيم والضوابط، وهي:

١. أطلق ابن جنّي على النعت أو الصفة مصطلح الوصف.

٢. الغرض من النعت –عنده– إنَّما هو توضيح المنعوت وتخصيصه عمّن له مثل اسمه.

---

(١) يُنظر: بناء الجملة العربية:١٧٩، ومقومات الجملة العربية:١٣٥.

(٢) سرّ صناعة الإعراب:١/٣٤.

(٣) اللُّمع:٦٥.

٣. اشترط ابن جنّي في النعت ان يكون مشتقًا أو في حكم المشتق؛ لأنَّ المشتقات فيها معنى الفعل.

٤. الضمائر لا توصف؛ وذلك لأنَّ الغرض من نعت المعرفة إنَّما هو التوضيح والضمير هو أعرف المعارف فلا يحتاج إلى توضيح.

٥. من بين المعايير المعتبرة في هذا التعريف وجوب أن تُنعت المعرفة بالمعرفة والنكرة بالنكرة.

٦. النعت على قسمين: أ- النعت الحقيقي، ومثاله: جاءني رجلٌ عاقلٌ. ب- النعت السببي: ومثاله: هذا رجلٌ عاقلٌ أخوه.

يقول ابن جنّي في سياق حديثه عن شروط النعت: " وإنَّما الصفة عند النحويين هي النعت والنعت هو اسم الفاعل أو المفعول أو ما يرجع إليهما من طريق المعنى ممّا يوجد فيه معنى الفعل، نحو: ضاربٌ ومضروب"(١).

وقد اعتمد ابن جنّي هذه المقولة، إذ وظّفها في توجيهه لقول الشاعر قطريّ بن الفجاءة(٢):

خلا ثوبُ البقاء بثوب عزٍّ فَيُطوى عن اخي الخَنعِ اليراعِ

إذ قال: " وصف بالاسم غير الصفة وهو اليراع، وذلك لما يُتصوّر فيه من الضعف والخَوَار حتى أنَّه قال: عن أخي الخَنع الضعيف الرخو الساقط ونحو ذلك"(٣).

وما يُلحظ من هذا النّص أنَّ كلمة (اليراع) شغلت وظيفة النعت، فهي من الأسماء الجامدة، وهذا فيه مخالفة لما اشترطه النحويون من وجوب كون الصفة اسمًا مشتقًا، لذلك تأوّلها ابن جنّي على أنَّها بمعنى المشتق، فاليراع عنده بمعنى (الضعيف الرخو

---

(١) سرّ صناعة الإعراب:١/٣٤.

(٢) يُنظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي:١/٧٧.

(٣) التنبيه:٦١.

الساقط) وهي من المشتقات التي تدلّ على حدث مقترن بذات، أي: على الحدث وصاحبه.

ومن المحتمل أن يكون (اليراع) وصفًا لا اسمًا، ومن ثمّ لم نكن محوجين إلى تأويله، وصرفه من معنى الاسمية إلى الوصفية، إذ ربَّما كانت الوصفية في هذه المفردة عريقة ومتجذّرة وليست طارئة، وذلك لأنّ المدونة المعجمية رُصد فيها عدّة معانٍ لها، منها: الضعيف والجبان(١).

وممَّا هو معلوم أن ما هو في بطون المعجمات مستقى من عدّة لغات، وهذه اللغات في أحايين تختلف في مقصودها من هذه المفردة أو تلك، وربَّما أصابها تطور دلالي أفضى إلى أن تستقر عند دلالة معينة.

وقد منع ابن جنّي أن توصف المعرفة بالجملة، وعلَّل ذلك بقوله: " وذلك أنَّ الجمل نكرات، ألا تراها تجري أوصافًا على النكرات في نحو قولك: مررتُ برجلٍ أبوه كريمٌ، ونظرت إلى غلامٍ قامت أختُه، فلمَّا أُريد مثل هذا في المعرفة لم يمكن أن تقول: مررتُ بزيدٍ أبوه كريمٌ على أن تكون الجملة وصفًا لزيد؛ لأنَّه ثبت أنَّ الجملة نكرة ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة"(٢).

أمَّا النعت بالجملة فلا يحصل إلَّا بتوافر شروط في المنعوت، وفي الجملة التي تقوم بوظيفة النعت، يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: " أمَّا ما يُشترط في المنعوت بالجملة فلا بُدَّ أن يكون نكرة وذلك لأنَّ الجمل كما يرى بعض النحاة نكرات"(٣).

---

(١) يُنظر: لسان العرب:٣١٣/١٦.

(٢) سرّ صناعة الإعراب:٣٥٣/١.

(٣) بناء الجملة العربية:١٧٩.

ومن ملامح التحليل النحويّ التي ركن فيها ابن جنّي إلى هذه المقولة، توجيهه لقول الشاعر[١]:

لو قُلتُ ما في قومها لم تيثَم يفضلها في حُسْبٍ وميسمِ

على أنَّ الموصوف قد حُذف من التركيب وأُقيمت الصفة الجملة (يفضلها) مقام الموصوف، إذ قال: " أرى: ما في قومها أحد يُفضلها، وقال سبحانه: ﴿**وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ**﴾[الجنّ:١١]، أي: قومٌ دون ذلك"[٢].

وما يُلحظ من هذا النّصّ أنَّه قد حُذف الموصوف المبتدأ (أحدٌ) المؤخر عن خبره شبه الجملة (في قومها) وجملة (يفضلها) مؤولة بنكرة في محل رفع نعت للمبتدأ المحذوف، وقد حُذف الموصوف لقيام الدليل عليه.

على أنَّه ينبغي أن نشير إلى أنَّ جملة النعت مع المنعوت جزء جملة[٣]، ومن ثمَّ كانت محوجة إلى الجزء الذي يتم به الكلام، تقول: (رجلٌ يعمل خيرٌ من رجلٌ لا يعمل)، فتكون جملة يعمل نعتًا لـ(رجل) الذي هو مبتدأ، ولكنَّ الكلام لا يستقلّ بها ولا يتمّ إلَّا بالخبر (خير) [٤].

(١) البيت لحكيم بن معيّة الربعيّ، وهو من شواهد الكتاب:٢/٣٤٥، وأوضح المسالك:٣/٣٢٠.

(٢) الخصائص:٢/٣٩٤.

(٣) يُنظر: شرح الرَّضيّ على الكافية:١/٢٤٠.

(٤) يُنظر: الجملة العربية: تأليفها وأقسامها:١٤٨.

٢. **العطف:** هو التركيب الذي يتوسط بين التابع ومتبوعه حرف من حروف العطف المعروفة عند العلماء على خلاف بينهم في عددها(١).

والعطف نوعان: عطف النسق –وهو ما يهمنا في بحثنا هذا– وعطف البيان الذي عُدَّ بدلًا مطابقًا.

وسُمّي العطف في الكلام عطفًا " لأنَّك تلفت على الأوَّل فتُشرك في حكمه غيره وتلفه به، وسُمّي العطف بالحروف نسقًا؛ لأنَّه من نسقتُ الشيء إذ أتيتُ به متناسقًا"(٢).

وتشترك حروف العطف في معنى إشراك المعطوف للمعطوف عليه في تأثير العامل فيُحمل بها الآخر على الأوَّل " ولذلك أُشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل فإنْ لم يصلح ذلك أُضمر له عامل يلائمه وجُعل من عطف الجمل"(٣).

وقد أوضح ابن جنّي أنَّ حروف العطف إنَّما تعمل على إدخال الثاني في إعراب الأوَّل، فقال: " وهو النسق وحروفه عشرة وهي الواو والفاء وثمَّ وأو ولا وبل ولكنِ الخفيفة وأم وإما مكسورة مكررة وحتى، فهذه الحروف تجتمع كلّها في إدخال الثاني في إعراب الأوَّل"(٤).

ومن المباحث التي وظَّف فيها ابن جنّي قرينة العطف في التحليل النحويّ مبحث تقديم الاسم المعطوف على متبوعه، إذ لم يجز النحويون أن يتقدّم المعطوف على المعطوف عليه، فأصل الترتيب فيها أن يأتي المعطوف عليه أوّلًا ثمَّ يليه متبوعه مباشرة، وقد جاء في بعض النصوص اللغوية ما يُخالف هذا الأصل، إذ تقدّم المعطوف

---

(١) يُنظر: النحو الوافي:٣/٥٥٥-٥٥٧.

(٢) يُنظر: التطبيق النحوي:٣٩٣، والوظائف الدلالية للجملة العربية:٢٤٥.

(٣) الدلالة والتقعيد النحوي (دراسة في فكر سيبويه):٢٧٥، ويُنظر: حاشية الصبَّان:٣/١٢٠-١٢١.

(٤) اللُّمع:٧٠.

على المعطوف عليه، وقد تناول ابن جنّي هذه المسألة في سياق توجيهه لقول الشاعر[١]:

ألا يا نخلةً من ذات عِرق عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

إذ قال: " فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنَّه عندها: عليك السلام ورحمةُ اللهِ، وهذا وجه، إلَّا أنَّ عندي فيه وجهًا لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف، وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفًا على الضمير في (عليك) وذلك انَّ السلام مرفوع بالابتداء وخبره مقدّم عليه وهو (عليك)، ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه"[٢].

ويُستقى من هذا النَّصّ أنَّ بعض النحويين ذهب إلى أنَّ الشاعر خرج عن القاعدة التركيبية التي لا تُجيز تقديم التابع على متبوعه، وكان على الشاعر –بحسب هؤلاء– لو أراد ان يلتزم الأصل في سياق العطف أن يأتي بالعبارة على النحو الآتي: (عليك السلام ورحمة الله) بتأخير المعطوف على المعطوف عليه، ويبدو أنَّه لم يُنكر هذا التوجيه، لكنَّه وجَّه هذا التركيب توجيهًا آخر ليس فيه تقديم وتأخير، وهو أنَّ التركيب جاء على أصله ولم يخرج على القاعدة النحوية، إذ إنَّ (رحمة الله) معطوف على ضمير الرفع المستكن في الفعل أو معنى الفعل المحذوف الذي تعلّق به الجار والمجرور (عليك)، الذي يشغل وظيفة الخبر المقدّم للمبتدأ (السلام)، ومن ثمَّ يتساوق هذا التوجيه مع القاعدة النحوية، لكنَّ هذا التوجيه يتعارض مع قاعدة نحوية أخرى قال بها النحويون – ومنهم ابن جنّي– تنصّ على أنَّ عطف الظاهر على المضمر الواقع في محل رفع لا بُدَّ فيه من توكيد ذلك الضمير المستتر بضمير ظاهر أوّلًا بضمير منفصل ليصحّ

(١) البيت للأحوص، يُنظر شعره:٢٣٩.

(٢) الخصائص:٢/٤١٠.

العطف عليه[١]، جاء في اللُّمع: " فإن كان المضمر مرفوعًا متصلًا لم تعطف عليه حتى تؤكده، تقول: قُمْ انت وزيدٌ، ولو قلت: قُمْ وزيدٌ من غير توكيد لم يحسن قال الله سبحانه وتعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[الأعراف:١٩]"[٢].

ومن صور استعانة ابن جنّي بقرينة العطف في التحليل الإعرابي ما جاء في سياق رفضه رأي الكوفيين، وبعض البصريين الذين أجازوا زيادة الواو العاطفة[٣]، إذ قال: " ومن ذلك ما يدعيه الكوفيون من زيادة واو العطف، نحو قوله تعالى:﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[الزمر:٧٣]، قالوا: هنا زائدة مُخرَجة عن العطف، والتقدير عندهم فيها: (حتى إذا جاءوها فُتحت أبوابها)، وزيادة الواو أمرٌ لا يُثبتهُ البصريون، لكنَّه عندنا على حذف الجواب، أي: حتى إذا جاءوها وفُتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صُدِقوا وعدهم وطابت نفوسهم ونحو ذلك ممَّا يُقال في هذا"[٤].

فابن جنّي لم يرتضِ القول بزيادة الواو في تركيب الآية المباركة، ويبدو أنَّ ما دفع الكوفيين إلى القول بهذا الرأي إنَّما هو معيار حسن السكوت وتمام الفائدة الذي حدّدوا به مفهوم الجملة، إذ لم يتوافر – بحسب تصورهم– هذا المعيار في تركيب الآية المباركة بتأثير حضور (الواو) العاطفة، لكنَّ ابن جنّي حاول أن يحلَّ هذا الإشكال المعنوي، إذ تأوَّل هذا الشاهد الذي ساقوه على ما ذهبوا إليه تأويلًا يُخرج الواو عن

---

(١) هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين؛ أمَّا الكوفيون فقد أجازوا هذا اللون من العطف من غير توكيد، يُنظر: الإنصاف في مسائل الخاف:٢/٤٦٥، م/٦٣، وشرح التصريح: ٢/١٨١.

(٢) اللُّمع:٧٣.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنَّ الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش والمبرّد من البصريين، أمَّا البصريون فلم يُجيزوا زيادة الواو العاطفة، يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٣٧٤، ورأي الأخفش في معاني القرآن:٢/٤٩٧. ولكنّ أبا البركات الأنباري قد وهم في ما نقل عن المبرّد إذ هو موافق للبصريين، يُنظر: المقتضب:٢/٨٠.

(٤) الخصائص:٢/٤٨٧-٤٨٨.

الزيادة، فقدّر كلامًا محذوفًا – وهو جواب الشرط– تتم به فائدة الكلام وتجعله ممَّا يحسن السكوت عليه، ممَّا يُثبت أنَّه يعتدّ بالقواعد التي قال بها البصريون.

والرَّاجح ما تفطَّن إليه ابن جنّي وفاقًا للبصريين، إذ قالوا بأنَّ الواو عاطفة، وليست مزيدة، أمَّا الكوفيون فلم تسعفهم الأدلة على القول بزيادتها. إذ هم نظروا إلى تلك المسألة نظرة شكلية من دون الغوص في دلالة هذه الظاهرة، ومن ثمّ لم يلتفتوا إلى أنَّ هذه اللون من التعبير فيه فرط مبالغة ومندوحة في المرامي التي قصدها المُرسِل، إذ قصد حذف جواب (إذا) قصدًا لأنَّ المعاني المرادة به تسع به وترحب، لذلك كانت الواو عاطفة لتظلّ النفس تجول في المحذوفات وتتفكّر فيها، وتذهب بها كلّ مذهب، إذ المقصد: إذا جاءوها وفُتحت أبوابها فرح المؤمنون، وقرّوا عينًا، واستطابوا نفسًا، وتحصّلت لهم مزيد ملذّات، معنوية، وازداد أُنسهم برفقة ذرياتهم وذويهم، وأصدقائهم، وفازوا فوزًا عظيمًا. ووجدوا ما يوعدون، من جنان الخُلد، والنعيم السرمدي، ورأوا ما لم يخطر على بالهم، ولا سمعت آذانهم، من مأكل ومشرب. وما سوى ذلك من المعاني التي لا تتحقّق بالقول بزيادة الواو، إذ يقتصر المخاطَب همه على الجواب، ويضيق المعنى، ولا يتحقق المنشود من الحذف.

وكان ابن جنّي من بين النحويين الذين عُنوا ببيان معاني حروف العطف، فالواو – مثلًا– تفيد التشريك مطلقًا دونما ترتيب، جاء في اللُّمع: " فمعنى الواو الاجتماع...تقول: قام زيدٌ وعمروٌ، أي: اجتمع لهما القيام ولا يُدرى كيف ترتيب حالهما فيه"(١).وجاء في سرّ صناعة الإعراب: " فأمَّا واو العطف فنحو قولك: قام زيدٌ وعمروٌ وليس فيها دليل على المبدوء به في المعنى لأنَّها ليست مرتبة"(٢).

(١) اللُّمع:٧٠.

(٢) سرّ صناعة الإعراب:٦٣٢/٢.

ويتجلى تطبيق هذه القاعدة –عنده– عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[مريم:٤٣]، قال: " فبدأ بالسجود قبل الركوع لفظًا وهو مؤخر معنًى"(١).

قال الواحديّ في سياق تعليقه على الآية المباركة: " إنَّ الواو لا تقتضي الترتيب"(٢).

٣. **البدل:** " وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة فخرج النعت والبيان والتأكيد فإنَّها مكملات للمقصود بالحكم"(٣).

والبدل والمبدل منه شيء واحد عند المتكلم، والمخاطب يعرف واحدًا منهما، والمتكلم يُريد أن يوضّح للمخاطب أنَّهما شيء واحد؛ لذا اُصطلح عليه بالترجمة أو التبيين(٤).

فالغرض من البدل إنَّما هو البيان " فإذا قلت: مررتُ بعبدِ اللهِ زيدٍ، فقد يجوز أنْ يكون المُخاطب يعرف عبد الله ولا يعلم أنَّه زيد، وقد يجوز أن يكون عارفًا بزيد ولا يعلم أنَّه عبد الله فتأتي بالاسمين جميعًا لمعرفة المُخاطب"(٥).

والبدل إنَّما يُساق على أربعة أقسام(٦):

- بدل الكلّ من الكلّ
- بدل البعض من الكلّ
- بدل الاشتمال
- البدل المباين للمبدل منه.

---

(١) سرّ صناعة الإعراب:٦٣٣/٢.

(٢) الوجيز: ٢١٠/١، ويُنظر: التفسير الكبير:٢١٨/٨.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٣٩٩/٣، ويُنظر: شرح ابن عقيل:٢٤٧، والتذييل والتكميل:٥/١٣.

(٤) يُنظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية:٢٣٢، وبناء الجملة العربية:١٨٧.

(٥) شرح المُفصَّل:١٦٢/٣.

(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل:٢٤٩/٣.

وهذا ما أوضحه ابن جنّي، إذ قال: " البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص... وهو في الكلام على أربعة أضرب بدل الكلّ وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط والنسيان"(١).

وساق ابن جنّي الشواهد على أنواع البدل بقوله: " أكلتُ خبزًا تمرًا غلطتَ... فأبدلتَ الثاني من الأوَّل وهذا البدل لا يقع مثلهُ في قُرآن ولا شعر، قال تعالى:﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ﴾[الفاتحة:٦]، فهذا بدل الكلّ، وأمَّا قوله سبحانه: :﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[آل عمران:٩٧]، فهذا بدل البعض، وقال تعالى:﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[البقرة:٢١٧]، فهذا بدل الاشتمال"(٢).

وقد وظَّف ابن جنّي قرينة البدل في التحليل النحويّ، ومن الشواهد على ذلك ما تحصّل له في أثناء تناوله لقول عمرو بن قميئة(٣):

تذكرتُ أرضًا بها أهلُها أخوالَها فيها وأعمامَها

قال: " لك فيها وجهان: إن شئت قلت: إنَّه أضمر فعلًا للأخوال والأعمام فنصبهما به كأنَّه قال: تذكرتُ فيها أخوالها وأعمامها...وإن شئت جعلت أخوالها وأعمامها بدلًا من الأرض بدل الاشتمال، على قوله تعالى:﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[البروج:٤، ٥](٤).

فقد أجاز ابن جنّي إعراب (أخوالها وأعمامها)- في التوجيه الثاني- النصب على البدلية، والبدل بدل اشتمال.

---

(١) اللُّمع:٦٨.

(٢) المصدر نفسه:٦٩.

(٣) يُنظر: ديوانه:١٨٤.

(٤) الخصائص:٢/٤٥١.

ومن صور تعويل ابن جنّي على هذه القرينة في التحليل الإعرابي ما تحصّل لديه من جواز إبدال الظاهر من المضمر، وذلك ماثل في سياق تعليقه على قول قيس بن عَيزارة[١]:

وَرَدْنا الفُضاضَ قبلنا شيِّفاتُنا بأَرْعَنَ يَنفِي الطَّيرَ عن كلِّ موقعِ

إذ قال: قال: (شيِّفاتنا) طلائعُنا...فأمَّا رفع (شيّفاتنا) فإن شئت فبالابتداء وخبره (قبلنا) مُقدّم عليه، وإن شئتَ كان بدلًا من (نا) في (وردنا) بدل البعض،...فإن قلت: فكيف تُجيز البدل من ضمير المتكلم...قيل إنَّما لا يجوز البدل من ضمير المتكلم إذا كان بدل الكل...فأمَّا بدل البعض وبدل الاشتمال، فكلاهما جائز من ضمير المتكلم لما في ذلك من الفائدة"[٢].

(١) يُنظر: شرح أشعار الهُذليين (السكريّ):٣٨٦.

(٢) التمام:٢٠-٢١.

الخاتمة
و
نتائج البحث

الخاتمة

إذ أزفنا أن نفرغ من هذا البحث الذي رصدنا فيه (التحليل النحويّ عند ابن جنّي في ضوء النظرية التَّحويلية والقرائن)، نعرض في خاتمته أهم النتائج التي خرج بها البحث، وهي على النحو الآتي:

١. قدَّمت النظرية التوليدية التحويلية تفسيرًا لإشكالات لغوية راسخة، منها تعدّد الأوجه الإعرابية، فكلُّ تعدّد تركيبي في الوجوه الإعرابية إنَّما هو مظهر من مظاهر التحويل.

٢. الأصل والفرع والبنية العميقة والبنية السطحية هما الفكرتان اللتان يلتقي عندهما منهج النظرية النحوية العربية مع منهج نظرية النحو التوليدي التحويلي. فالبنية العميقة عند التحويليين هي الأصل المقدّر عند النحويين العرب، والبنية السطحية المحوّلة عنها هي البنية الفرعية عن ذلك الأصل في النحو العربي.

٣. أبان البحث مسألة يَظنُّ أنَّه قد شابها الغموض، وهي مسألة تعدّد الافتراض في البنية العميقة للتراكيب النحوية التي تعاطى معها النحويون القدماء. وقد توصّل البحث إلى نتيجة مفادها: أنَّ تعدّد التقدير للبنية العميقة الذي تبدّى في تحليلات النحويين القدماء إنَّما هو مرهون بفهم النحويّ الذي يصنع قواعد اللغة، وليس عمل مستعمل اللغة، فقد يكون ما افترضه النحويّ لم يخطر ببال أيّ عربيّ فصيح؛ لأنَّ العربي لم يقصر نفسه على نمط معيّن من أنماط التعبير، بل كان يُعبّر عن المعاني بطرائق مختلفة. فالمسألة في جوهرها ترجع إلى أصول النحويين وليس إلى مستعمل اللغة.

٤. إذ رصد ابن جنّي مكان وقوع الحذف، شدّد على عدم عشوائية الحذف، فالحذف عنده ضرب من الاتساع، والاتساع بابه آخر الكلام لا صدره أو أوّله.

٥. أطلق ابن جنّي على المبتدأ (ربُّ الجملة) وذلك في أثناء تفحصه لتقديم المفعول به، ممّا يدلّ على حفاوته بالمسند إليه، ولاسيَّما في باب الابتداء، الذي يدلّ على الدوام

والثبوت عندما يُبنى الكلام عليه. ومن هنا نعلم أنَّ هذا الاصطلاح مبني – في جوهره– على أنَّ المبتدأ أصل الفاعل – وهو مذهب سيبويه، وحجته في ذلك أنَّ المبتدأ لا تزول ابتدائيته تقدَّم أم تأخّر بخلاف الفاعل، إذ إنَّ فاعليته تزول إن تقدَّمَ.

٦. شكَّل المعنى عند ابن جنّي مطلبًا حيويًا للوصول إلى التحليل النحويّ، إذ ألفيناه يربط بين فهم المعنى وعلاقات التركيب، فإذا كان ثمَّة خروج عن السمت المألوف، فإنَّ ذلك لإرادة معنى معيَّن، يقول في هذا السياق: " فإنَّ العرب قد تحمل على ألفاظ لمعانيها حتى تفسر الإعراب لصحّة المعنى"(١).

ومن ثمَّ فإنَّ الإعراب لا يتمُّ في كثير من الأحيان إلَّا من خلال فهم المعنى.

٧. تبيَّن من معطيات البحث أنَّ ابن جنّي قد اتّكل في تحليلاته النحوية على القرائن المقالية، سواء اكانت لفظية أم معنوية، وقد ظهر ذلك جليًّا في تطبيقاته التحليلية، في أثناء تناوله للنصوص، ممَّا يؤكد وعيه لهذه القرائن وتوظيفه لها في تحليلاته النحوية للكشف عن العلاقات بين الوظائف النحوية التي تُشكّل التراكيب.

٨. يُلزم ابن جنّي من أراد معرفة النّحو ان يبدأ بالتصريف؛ لأنَّ التصريف إنَّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنَّما هو لمعرفة أحوالها المتنقلة، ومعرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلًا لمعرفة أحواله المتنقلة، وقد انعكس هذا التصور –فيما بعد– على تعريفه للنحو، إذ عرَّفه بمعناه الشامل الذي يضمّ الصرف، فالنحو – عنده– " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير...". وقد أثبت الدرس الحديث صحّة هذا الاتجاه في التفكير وسلامة مرماه، إذ جعل الصرف جزءًا من النحو؛ لأنَّ مهمة النحو دراسة الكلمات في داخل التركيب والوظائف التي تؤديها.

---

(١)المحتسب:٢/٢١١.

٩. تجلّى مصطلح جديد من خلال توجيهات ابن جنّي النحويّة للعلاقات التي تكتنف التراكيب اللغوية، وهو مصطلح التنافي، ويبدو أنَّ دارسًا مُحدَثًا قد أفاد منه، واستثمره فوسمه بالتنافر.

١٠. يُعدّ ابن جنّي رائدًا للقول بظاهرة التضمين الدلالي، إذ حمل بعض التراكيب على التضمين، وهو عنده لون من ألوان التوسع في المعنى، فاللفظ قد يُستعمل استعمالات متعدّدة ويتضمن أكثر من معنى.

ثبت
المصادر
و
المراجع

المصادر والمراجع

أوَّلًا: الكتب

- ابن جنّي النَّحويّ، الدكتور فاضل صالح السامرائي دار ابن كثير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٧هـ. ٢٠١٦م.
- الاتجاهات النحوية لدى القدماء (دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة)، الدكتورة حليمة أحمد عمايرة. دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠٠٦م.
- أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ارتشاف الضرب في لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، القاهرة. مصر، ط١، (١٤١٨هـ. ١٩٩٧م).
- أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط ١، (١٤١٩هـ–١٩٩٨م).
- الاستثناء في القرآن الكريم، نوعه، حكمهُ، إعرابه، حسن طه، مطبعة الزهراء الحديثة، مصر، د. ت.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحو العربي، الدكتور فؤاد بو علي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمَان، الأردن، ط ١، (١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م).
- أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، الدكتور محمد حسين أبو الفتح، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- اسلوبا النفي والاستفهام في اللغة العربية (في منهج وصفي في التحليل)، د. خليل أحمد عمايرة،جامعة اليرموك (د.ط)، (د.ت).

- أسلوبية النظم البلاغي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. نجود هاشم شكري، دار الكتب والوثائق العراقية، ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د. ط) (د.ت).
- الأصول (دراسة ابيستومولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، د. تمام حسان، الهيأة المصرية العامة للكتاب، مصر،١٩٨٨م.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، الناشر: مؤسسة الرسالة – لبنان – بيروت (د.ط) (د.ت).
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نايف خرما، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت، ١٩٧٨م.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، د. عبد الحميد أحمد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية . حلب . سوريا، ط٢، (١٣٩٧هـ . ١٩٧٧م).
- الإعراب سمة العربية الفصحى: محمد إبراهيم البنا، دار الإصلاح للطباعة والنشر والتوزيع، (د . ط) ١٩٨١م.
- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العُكبريّ (ت ٦١٦ هـ)، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دراسة تفسيرية، محمود شرف الدين، دار مرجان للطباعة، ط١ ، ١٩٨٤م.

- اعراب القرآن/ النحّاس، أحمد بن محمد(ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، ط٣ ،١٩٨٨م.
- الاقتراح في علم أصول النَّحو: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ضبطه وعلّق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدّم له: علاء الدين عطية، دار البيروني، ط٢، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د.فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٨م.
- الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، د. ميشيل زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،ط١، ١٩٨٦م.
- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرة الألسنية) د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢ (١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م).
- الألسنية العربية، ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٧٢م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله علي بن محمد بن حمزة العلوي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م.
- الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت٤٠٠هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د. ط) (د. ت).
- الإيضاح في علل النَّحو، أبو القاسم الزجاجيّ (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق : د. مازن المبارك دار النفائس بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٩م.
- البحث الدلالي في كتاب سيبويه، الدكتور دلخوش جار الله، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمّان . الأردن ٢٠١٧م.

- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. زكريا عبد المجيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- البحوث اللغوية والأدبية، د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠٠٩.
- البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م).
- البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشيّ (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت (د. ط)، (١٣٩١هـ).
- البسيط في شرح جمل الزجاجيّ(ت٣٤٠هـ)، ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد الإشبيلي (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: د. عياد الثبيتي، بيروت . ١٩٨٦م.
- البلاغة والأسلوبية: د. محمد عبد المطلب، الهيأة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٤م.
- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- البنى النحوية، تأليف نعوم تشومسكي، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مجيد الماشطة، ط١، ١٩٨٧.
- البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، د. تمام حسان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، (١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م).
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، التراث العربي–الكويت . ط/١ (١٣٨٥هـ–١٩٦٥م).
- تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، تأليف (جورج مونين)، ترجمة الدكتور بدر الدين قاسم، مطبعة دمشق (١٩٧٢م).
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د. ط) (د. ت).

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة (دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية)، الدكتور محمود عكاشة، ط٢، القاهرة، دار النشر للجامعات، ٢٠١١م.
- التحليل النحوي أصوله وأدلته، الدكتور فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان . ط١، ٢٠٠٢ م.
- التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، الدكتور وائل الحربي، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمّان، ط١، (١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م).
- التحويل في النحو العربي: مفهومه، أنواعه، صوره، د. رابح بو معزة، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم . دمشق، ط١، (١٤١٨هـ . ١٩٩٧م).
- التذييل والتكميل في كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سورية، ط١، (١٤١٩هـ . ١٩٩٩م).
- التصريف الملوكي، ابن جنّي، تحقيق: محمد سعيد النعسان، مطبعة التمدن الصناعية . مصر، (١٣١٠هـ . ١٩١٣م).
- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي . دار النهضة العربية . بيروت . ١٩٨٣م.
- التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.
- التفسير الكبير: مفاتيح الغيب، المؤلف: أحمد عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي الملقب بفخر الدين (ت٦٠٦هـ)، الناشر دار إحياء التراث العربي–بيروت، ط/٣، (١٤٢٠هـ).

- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السُكَّريّ(ت٢٧٥هـ)، لأبي الفتح عثمان ابن جنّي ت(٣٩٢هـ)، حققه وقدّم له أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق القيسي، أحمد مطلوب، وراجعه د. مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م .
- التنغيم اللغوي في القرآن الكريم، سمير وحيد العزاويّ، دار الضياء ، عمّان – الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المراديّ حسن بن قاسم بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م.
- جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم، د. محمد عبد المطلب، الشركة العالمية المصرية للنشر . لونجمان ، ط١ ، ١٩٩٥م .
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها. الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ط٣، (١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م).
- الجملة العربية: مكوناتها، أنواعها، تحليلها، الدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١م.
- الجملة الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه والقواعد التحويلية، د. معصومة عبد الصاحب، دار غريب ، ٢٠٠٨م .
- الجملة في القران الكريم (دراسة أسلوبية دلالية)، الدكتور عدنان خالد فضل المرايحي، ديوان الوقف السني، بغداد، ط١، (١٤٣٤هـ . ٢٠١٣م).
- الجملة في القرآن الكريم (صورها وتوجيهها البياني) د. رابح بو معزة، دار مؤسسة وسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق-سوريا ، ٢٠١٤م .
- الجملة الوصفية في النحو العربي، د. شعبان صلاح، دار غريب ، القاهرة ، د. ط ، ٢٠٠٤م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩ هـ) تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط/ ١ (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م) .
- جوانب من نظرية تشومسكي، لنعوم تشومسكي، ترجمة : مرتضى جواد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . جامعة البصرة ، ١٩٨٦م.
- حاشية الخُضريّ على شرح ابن عقيل، محمد بن مصطفى بن حسن الخُضري (ت ١٢٨٧ هـ)، اعتنى به أبو يوسف طه بن محمد أحمد بن عبد الكريم، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبّان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/١ (١٤١٧هـ -١٩٩٧م).
- الخاطريات، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: سعيد بن محمد القرنيّ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة – مصر ، ط١ ، ٢٠١٥ م.
- الخلاصة النحوية، د. تمام حسان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، (١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م) .
- دراسات في اللسانيات، د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١١م.
- دراسات لغوية، د. محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩١م.
- دلالات التركيب (دراسة بلاغية)، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- الدلالة والتقعيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه، د. محمد سالم صالح، ط١ . القاهرة – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدّة، ط/٣، (١٤١٣هـ -١٩٩٢م).

- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، د. لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمّان- الأردن، ط١، (١٤١٤هـ. ١٩٩٤م) .
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية – بيروت، (د.ت)، ١٩٧٤م.
- ديوان العجّاج، تحقيق : د. عبد الحفيظ السليطي، مكتبة أطلس، (د. ط)، (د . ت).
- ديوان الحطيئة، تحقيق: نعمة محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ، ١٩٨٧م .
- ديوان الخنساء، شرح معانيه ومفرداته : حمدو طمّاس، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط٢ ، ٢٠٠٤م.
- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: دُرّية الخطيب، ولطفي الصقّال ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الثقافة والفنون ط٢، ٢٠٠٠م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح: علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: حسن كامل الصيرفيّ، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٥م.
- الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة، إبراهيم صالح الخلفات، ط١، ٢٠٠٢م.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جنّي، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢ (١٤١٣هـ -١٩٩٣م).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن العُقيلي المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر دار التراث – القاهرة، ط٢،(١٤٠٠هـ - ١٩٨٠).
- شرح أشعار الهُذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، مكتبة دار العروبة القاهرة، (د. ت).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (ت٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط١، (١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م).

- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١، (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م) .
- شرح الرَّضيّ على الكافية، لرضي الدين الاستراباذيّ، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م.
- شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطيّ، لجنة التراث العربي، (د.ط)، (د.ت).
- شرح المُفصَّل، موفق الدين أبو البقاء ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق: د.عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر، ط١، الكويت. ٢٠١٤م.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله بن مالك، (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح ديوان الحماسة، الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، وضع فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحويّ (ت٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان (د. ط) ، (١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م) .
- شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق: د. عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي . القاهرة . ط٢ ، ١٩٩٠م .
- شعر الكميت الأسدي، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٨م .
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحقيق : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٨هـ –١٩٩٧م .
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان ط٤، ١٩٩٠م.
- ظاهرة الاتساع في النحو العربي ، د. حسن محمود شبانة ، دار الفتح، عمّان، ط١ ، ٢٠٠١م.

ثبت المصادر والمراجع.....

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٨م.
- ظاهرة الحذف في شعر البحتري، جيمي أبو جمعة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء- المغرب، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .
- العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظام النحوي، ممدوح عبد الرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م.
- علم الاصوات، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- علم الجمال اللغوي (المعاني والبيان والبديع)، د. محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م.
- علم اللغة بين التراث والمعاصرة، عاطف مدكور، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٨٧م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، الدكتور محمود السعران، دار المعارف، ١٩٦٢م.
- العُمَد كتاب في التصريف، عبد القاهرة الجرجاني، تحقيق: الدكتور البدراوي زهران، دار المعارف، ط٣، القاهرة.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ط٢، مؤسسة دار الهجرة، ١٤٠٩هـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد (إعراب، معانٍ، قراءات)، المنتجب الهمذاني(ت ٦٤٣هـ) حقّق نصوصه وخرّجه وعلّق عليه: محمد نظام الدين الفتح، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، ط١ (١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م) .
- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط٢، (١٤٠٦هـ -١٩٨٦م).
- في علم اللغة التقابلي، د. أحمد سليمان ياقوت، ط١، مصر، ١٩٨٩م.

- في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، د. خليل أحمد عمايرة، دار المعرفة للنشر، جدة، ط١ ، ١٩٨٤م.
- القرينة الصوتية في النحو العربي (دراسة نظرية تطبيقية)، د. محمد بن عبد الله بن مهدي الأنصاري، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط١، (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م).
- القرينة في اللغة العربية، كوليزاد كاكل عزيز، دار دجلة، عمّان، ط١، ٢٠٠٩م.
- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، د. مازن الوعر، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٨م.
- القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، الدكتور حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة–مصر، (د. ط)، (د. ت) .
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت ٢٨٥هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣، (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م) .
- الكتاب، أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ،ط٣، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، جارالله أبو القاسم، الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار العربي، بيروت، ط٣، (١٤٠٧هـ).
- كشّاف في اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: رفيق العجم، وعلي دحروج، مكتبة لبنان، ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.
- الكليّات، أبو البقاء أيوب الكفويّ (ت١٠٩٤هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط ٢ (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ) دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- اللسانيات واللغة العربية، د. عبد القاهر الفاسي الفهري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. ١٩٨٢م .

- اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج ، د. سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط٢، ٢٠٠٨ م .
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط ٦، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- اللغة العربية والحاسوب، نبيل علي محمد، دار غريب، ١٩٨٨م.
- لغة القرآن الكريم جدل المبنى والمعنى، د. صاحب جعفر أبو جناح، ديوان الوقف السني، الطبعة الأولى، العراق، (١٤٣٩هـ -٢٠١٨م) .
- اللُّمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، ١٩٨٨م.
- مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدّور، دار الفكر، دمشق ، ط٣ ، ٢٠٠٨م.
- مجمع البيان، أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت٥٤٨هـ)، دار العلوم بيروت- لبنان ط١، (١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م).
- المحتسب في تبيين وُجُوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: على النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، مصر، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة ، (١٤٣٠هـ. ٢٠١٤م) .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، عُني بنشره براجستراسر، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م.
- مدخل إلى اللسانيات، د. محمد محمد يونس علي، دار الكتب الجديدة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق ، ط١، ١٤٢٤هـ. ٢٠٠٣م .
- المطالع السعيدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٩٧٧م.
- مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربيّ، د. ابتهال محمد البار، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٤م.

- معاني القرآن للأخفش، سعيد بن مسعدة، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحاق الزجّاج(ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت ط١، (١٤٠٨هـ -١٩٨٨م).
- معاني القرآن، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب – بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمّان ، ط١ ، (١٤٢٠هـ. ٢٠٠٠م).
- معجم التعريفات، للعلّامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١٤٠٢،١هـ-١٩٨٣م.
- المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام (معجم الكيمياء)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٠م .
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عالم النشر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)، د. محمد محمد يونس، دار المدار الإسلامي، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، الكويت، ٢٠٠٢م.
- مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد الخوارزميّ (ت٣٨٧ هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٢، ١٩٨٩م.
- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد (ت٥٠٢هـ)، تحقيق وضبط: محمد سيِّد كيلاني، دار المعرفة بيروت- لبنان، (د.ط) (د.ت).

- المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. خالد إسماعيل حسَّان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٤م.
- مقالات في اللغة والآدب: د. تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق،١٩٨٢م .
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، (د.ط)، (د.ت).
- مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، د. مرتضى جواد باقر، دار الشرق، ط١، ٢٠٠٢م.
- مقدمة لدراسة اللغة : د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩م .
- مقومات الجملة العربية، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٩٤م.
- من أصول التحويل في نحو العربية، د. محمود عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م.
- من الأنماط التحويلية في النحو العربي، د. محمد حماسة عبداللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١، ١٩٩٠م .
- من التحليل النحوي للكلمة والكلام، د. أحمد عبد الدايم، مكتبة الزهراء، القاهرة ، (د. ت) .
- من قضايا اللغة، د. مصطفى النحاس، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت ،١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات المجمع العلمي، العراق، ١٤٢١هـ. ٢٠٠١م.
- مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء ، ١٩٧٩م.
- مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، بريجته بارتشن ، ترجمة د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤ م.

- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٣٧هـ - ١٩٥٤م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي) : د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م.
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، د. نوزاد حسين أحمد، منشورات دار دجلة ، عمَّان-الأردن، ط١ ، ٢٠٠٧م.
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ط١، ١٩٨٩م.
- نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيليّ (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.
- النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد موسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م.
- النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٧٩م .
- النحو المصفّى، د. محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة ، ١٩٨٢م .
- النحو الوافي، عباس حسن، طهران، ط٨، ١٤٢٦هـ.
- النحو الوظيفي، عبد العليم إبراهيم، دار المعارف، ط١١، ٢٠٠٨م.
- النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة ، ٢٠٠٦م.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٧م .
- نظرات في الجملة العربية، د. كريم حسين ناصح، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

- نظرية نحو الكلام (رؤية عربية أصيلة) ، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي ، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ، ط١ ، ٢٠١٤ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الوظائف الدلالية للجملة العربية (دراسة لعلاقات العمل النحوي بين التنظير والتطبيق) ، تأليف الدكتور محمد رزق شُعير، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .

- **ثانيًا: الرسائل والأطاريح**

- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط (أطروحة دكتوراه)، أحمد خضير عباس، جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م .
- التحليل النحوي عند أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، (أطروحة دكتوراه) ، آلاء عبد نعيم . جامعة كربلاء . كلية التربية للعلوم الانسانية . قسم اللغة العربية . ١٤٣٥هـ . ٢٠١٤ م .
- التحليل النحوي عند المرزوقي في شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، نورة بنت سليم بن صالح المشرّف الجهني، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، الدراسات العلمية ، فرع اللغة والنحو والصرف ، ١٤٣٦هـ . ٢٠١٥م .
- جذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه، (رسالة ماجستير)، جابر عبد الأمير جبار ، جامعة بغداد . كلية الآداب . ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م.
- الجملة العربية في الدراسات اللسانية (أطروحة دكتوراه) ظافر كاظم عبد الرزاق، جامعة البصرة . كلية الآداب . ١٤٣٢هـ –٢٠٠١م.
- دور الرتبة في الظاهرة النحوية (رسالة ماجستير) ، عزّام محمد ذيب الشديدة، الجامعة الهاشمية، نيسان ٢٠٠٣م ،
- عناصر التحويل التركيبي في المثل العربي في ضوء علم اللغة المعاصر (رسالة ماجستير)، أريج حامد الترك، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٤م.
- فاعلية قرائن التعليق بين التقدير والتأويل في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة (أطروحة دكتوراه) ، جعفر محمد عبد الرضا ، جامعة البصرة ، كلية الآداب . قسم اللغة العربية . ١٤٣٨هـ . ٢٠١٧م .
- المسألة اللغوية بين ابن جنّي وتشومسكي، (رسالة ماجستير)، صبحا عواد سليم الخوالدة، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم الإنسانية . قسم اللغة العربية وآدابها ، ٢٠٠٦م .

- **ثالثًا: الدوريات**

- الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، د. سمير شريف استيتية، جامعة اليرموك ،أربد . الأردن.
- التحليل النحوي (تعريفه، أسبابه، وظيفته) د. محمود الجاسم، مجلة كلية الدراسات الاسلامية واللغوية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي . العدد (٢٠) ، ٢٠٠٠م .
- تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل النحويّ، الأستاذ: ملاوي صلاح الدين، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، مجلة المفيد ، أبحاث في اللغة والأدب الجزائر.
- الجملة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة، د. نعمة رحيم العزاوي، بحث في مجلة المورد ، مجلد ١٠ العدد ٣، ٤ ، ١٩٨٢م .
- دور التنغيم في تحديد الجملة، سامي عوض وعادل علي نعامة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية . مج (٢٨) العدد (١١)، ٢٠٠٦م.
- القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي و مجلة دورية للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب ، مج ١١، ج١ ، يصدرها مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط (المملكة المغربية) .
- المعنى النحوي، مفهومه، مكوناته، بكر محمد صلاح، دار المنظومة و الحصاد في اللغة والآداب . الكويت . مج١ ، ع١ ، ١٩٨١م .